





۲۳  
۱۳۱

۳۵۳۶۲  
۳۵۳۶۲  
۳۵۳۶۲

۱۴

۲۳  
۱۳۱

# کتابخانه مسجد اعظم قم

بسمه تعالی

این کتاب بمتخصصان زیر :

نام کتاب: تذکره اعیان موضوع: تاریخ

مؤلف: میرزا محمد باقر

تاریخ و محل چاپ: ۱۲۵۲ هجری قمری

اهدائی: حضرت آیت الله العظمی بروجردی

تحت شماره مسلسل: ۲۵۹۴ ثبت دفتر کتابخانه.

و در قفسه: ۲۴ ضبط گردید.

سرپرست کتابخانه مبارکه

کتابخانه مسجد اعظم قم  
تاسیس ۱۳۰۱ هجری قمری  
۱۳۱۰ هجری قمری







ص ١٠٠  
 ص ١٠١  
 ص ١٠٢  
 ص ١٠٣  
 ص ١٠٤  
 ص ١٠٥  
 ص ١٠٦  
 ص ١٠٧  
 ص ١٠٨  
 ص ١٠٩  
 ص ١١٠  
 ص ١١١  
 ص ١١٢  
 ص ١١٣  
 ص ١١٤  
 ص ١١٥  
 ص ١١٦  
 ص ١١٧  
 ص ١١٨  
 ص ١١٩  
 ص ١٢٠  
 ص ١٢١  
 ص ١٢٢  
 ص ١٢٣  
 ص ١٢٤  
 ص ١٢٥  
 ص ١٢٦  
 ص ١٢٧  
 ص ١٢٨  
 ص ١٢٩  
 ص ١٣٠  
 ص ١٣١  
 ص ١٣٢  
 ص ١٣٣  
 ص ١٣٤  
 ص ١٣٥  
 ص ١٣٦  
 ص ١٣٧  
 ص ١٣٨  
 ص ١٣٩  
 ص ١٤٠  
 ص ١٤١  
 ص ١٤٢  
 ص ١٤٣  
 ص ١٤٤  
 ص ١٤٥  
 ص ١٤٦  
 ص ١٤٧  
 ص ١٤٨  
 ص ١٤٩  
 ص ١٥٠  
 ص ١٥١  
 ص ١٥٢  
 ص ١٥٣  
 ص ١٥٤  
 ص ١٥٥  
 ص ١٥٦  
 ص ١٥٧  
 ص ١٥٨  
 ص ١٥٩  
 ص ١٦٠  
 ص ١٦١  
 ص ١٦٢  
 ص ١٦٣  
 ص ١٦٤  
 ص ١٦٥  
 ص ١٦٦  
 ص ١٦٧  
 ص ١٦٨  
 ص ١٦٩  
 ص ١٧٠  
 ص ١٧١  
 ص ١٧٢  
 ص ١٧٣  
 ص ١٧٤  
 ص ١٧٥  
 ص ١٧٦  
 ص ١٧٧  
 ص ١٧٨  
 ص ١٧٩  
 ص ١٨٠  
 ص ١٨١  
 ص ١٨٢  
 ص ١٨٣  
 ص ١٨٤  
 ص ١٨٥  
 ص ١٨٦  
 ص ١٨٧  
 ص ١٨٨  
 ص ١٨٩  
 ص ١٩٠  
 ص ١٩١  
 ص ١٩٢  
 ص ١٩٣  
 ص ١٩٤  
 ص ١٩٥  
 ص ١٩٦  
 ص ١٩٧  
 ص ١٩٨  
 ص ١٩٩  
 ص ٢٠٠

[illegible]

يقول السيد المذنب المحض  
المعنى بالتصور والتفكير  
هذا الكتاب وصلى الله تعالى  
على النبي وآله

والتفكر ان الله  
ان خذنا سائلين  
كلامه وشكره على ان طالب  
الحكمة والعلم دعا وتذكر  
محققا انهم ومنهم مطالبهم  
انما التفتت وتذكر  
تلك المطالب

سبب  
عن غيبته ما لا يمكن  
المظلم من  
وخصم المظلم  
مطوّر من كتاب مقامات  
نقش و الفخر الغيب و  
نقش و الفخر الغيب و

العار  
ذلك من كتب  
في علمه  
الدار

نظام المصنف

جامعة فيها لا يكون مصداقا لحكم واحد ويحكها عنها به نعم بخود ذلك اذا كانت تلك الامور متماثلة في جهة  
كونها متماثلة كالحكم على ان يدعى بالاشياء من جهة اشتراكها في تمام الماهية لا من جهة عوارضها المختلفة  
الشخصية كاشتراكه في ان من جهة كونها كل كالحكم على الانسان والفرس بالجوهرية من جهة اشتراكها  
على تلك الحقيقة المجردة وفي عرض كالحكم على النجى والعاج بالابيضه من جهة لئلا يتباها بالابيض او كانت  
متفقين في مزايا كالحكم على مفقودات الممكنات او لوجوه من حيث اشتراكها الى الوجوه الحق عند  
من يتجمل بالجوهر الممكنات المرغوبة انما اعتبارا وموجوداتها باعتبارها في اشتراكها الى الوجوه الطام بدائرة او  
كانت متفقة في مفهوم سلب كالحكم على ناسوك الواجب بالامكان لا اشتراكا في سلب في ذلك الوجوه  
طاعه لذاتها وانما ما سواها تلك الوجوه فلا يتصور الحكم فيها بالاشتراك بل جهة جامعة لثباتها  
عرضية فاذ الحكم على اموميتها انما الذي وان الحكم واحد بحسب شئ في خلق نفسها بلا انضمام امر اخر  
فلا بد هناك من مابة لا تقاوم وقابه الاختلاف لذاتين فيها فلهذا لم يتركيب بحسب صير الذات التي و  
فانه الهيات ضد الكتاب ضد الشهية شد بدلا لورود على سلو للناظر في الغاثلين باعتبارها الوجوه  
حيث ان الامر المشترك بين الوجود البس عندهم الا هذا الامر لا يتر اعي ليس للوجوه المشترك فيه فرد  
حقيق عندهم كافي الواجب كافي الممكن والاولى الوجوه الخاص على الواجب عندهم ليس الابيض من  
الاصطلاح حتى تطلقوا هذا اللفظ على امر مجهول لكنه اما على ما حققنا من هذا المعنى الا ان  
له فردا حقيقه فيه الهما نسبة تعرض الغام الى الافراد والانواع فليست فتوبه الورد بل يكن  
وضها با دني نامل ثم ذكر الجواب **قولنا** الشهية فتوبه الورد وادباضا على الغاثلين بالاشتراك  
اللفظي الوجوه حد اخر لزوم الشبهة وجود العقل والمعلوم وعلى فیهول من المشاغل  
بان الوجود حقا بقوتها به بناء على ظواهرها لاهم وقوة ودودضا على سلو لاهل الاعيان  
لاجل ان الهيات حبيبه ولها حبيبه للتكثير والتخالف بحيث صير على الوجوه كالفان ان الوجود  
يتكثر بتكثير الموضوعات ويتخالف بتخالفها وبه وجه قول المشايخ في اشواهد فيمكن القول  
بهمين بسبطين مختلفين بنام الذات بخلاف الوجوه والجواب **الذي** تفصيله عن اصل الشهية ان  
يقال من اس لو كان هناك واجبان فلا يخ امان ان يكون وجوه الوجوه عنها فاما مع ذلك يماز  
كل واحد منها عن الاخر بذاتها بان يكون مابة لا متبايعين مابة لا اشتراك فذلك هو التماز بالامكان  
والنقص فيكون احدهما علو والاخر معلولا واما ان يكون جزءا فيكونا مركبين واما ان يكون  
خارجا عنها فاما ان يكون العرض بمعنى الجوهر بالضم فلا يكونا واجبي الوجوه بمعنى نفس وجوه  
الوجوه بل كان وجوهها ذاتا على انها واما ان يكون بمعنى الخارج الجوهر فلا يتر اعي مع وجود واحد  
فمن حقيقين مختلفين بنامهما مختلفان وقد بين بطائفة وقيل عليه صلا اختلاف بالعبارة

جنین کے لئے مخصوص ہے  
کہ جو جنین کو خلیا یا غرض  
نمودہ ہو دیکھ کر اصولی  
الک کہ در علم

وَقَدْ أَكْبَرُ عَلَيْهِ  
حُكْمُ وَكَلَامُ الطَّبِيبِ وَبِهِ مَطْلُوعُ  
حُكْمِ الطَّلَاعِ فَلَا زَيْدَ طَلَعُوا ابْنَ قُتَيْبٍ  
مَنْ مَضَى وَتَقْصِبُ ابْنَ خَيْدَرٍ ابْنَ الْبَلَاءِ  
وَكَلَامُ سَيْفِ مَمْلُوكٍ وَ

دو حکمت و مقصود از این رساله و غنیمت حکمت و

و هو على ما ذكره في  
وجوب العوج و هو  
الوجود المتكامل  
بما يليه



قال المحقق الشافعي رحمه الله

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

وغيره عرف العرب  
وغيره عرف العرب  
وغيره عرف العرب

لَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّهُ خَصِيصَةٌ  
حَقِيقَةٌ وَاحِدَةٌ لَا تَسْقُطُ  
الْأَيْتُ كُلَّهَا وَكَانَ الْمَرْجُوعُ  
لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَدَمِ وَالْعَدَمُ  
لَيْسَ بِشَيْءٍ مِنَ الْوُجُودِ

منها

مجلس ششم از کتب معتبره











سواء كان بالطبع او بالقدرة فقد ثبت ان العالم واحد متخفف في نقول قد يخفق ان يبين الاجسام  
 العقام التي في العالم وكذا يبينها وبين اغراضها بل يبين اكثر الاغراض مما لها فان استحال الخلاء  
 استحالوا اجساما للسفينة المحركان مما يحركها بل على التلازم بين الارض والسماء والسماء  
 الغرض بذا من غلو وجوه من الاغراض فيجب التلازم بينهما ولو قد ثبت ان التلازم واللازم في  
 الانتماء الى علم واحد فالمتوثر في عالمنا هذا لا يكون الا واحدا فكل جسم جسم له في وجوه  
 الى ذلك المبدأ الواحد الذي لا وجود لهذا الجسم على وجوده والقصور والنفوس التي انتمائها  
 الحكماء اما على هذا الاجسام او مدبرها انما هي ان تكون عللا ولا مدبر افضل لا دليل  
 عليه من قبله اخذ من انفسه فكل جسم او جسم او مجرد مرتبط بالاجسام والجنات فانما هو  
 تدبير الله في هذا المبدأ هو القوى الواجب لذات كماله في القران العظيم لو كان فيهما الله الا الله فقد  
 فاعلم مرجع جميع التفسيرات كما قبل مجموع التسميات عفو لا كانت ونفوسا واجسادا ومجموع الانفس  
 سواء كانت عتقا او طباعا ونفوسا والله اعلم بحقائق بانه وروى في قوله تعالى انما هو الله  
 بعضها ببعض على الوصف الحقيقي والنظم الحكمي ان على ان مبدعها واحد محض وكان كل واحد  
 من اجزاء الشخص الواحد لا تشكوا في وجودها من اجزاء من الاجزاء بحيث لا يتغير لكن كونها مع  
 ذلك متولدة بالحقا طبيعيا من جهة بعضها ببعض متغيرة بعضها من بعض منتظمة في رباط واحد  
 بدل على ان مدبرها وممكنها من الاغلال قوة واحد ومبدأ واحد فكل الخالق في اجسام العالم  
 وقواها فان كونها مع انفسها بعضها من بعض تفرد كل منها بطبيعتها خاصة فكل خاص  
 به عن غيره من جهة منتظمة في رباط واحد متولدة بل لا بد من ان مبدعها ومدبر  
 وممكنها بالحقا من ان يفيض في واحد حقيقته بغيرها بقوته التي تملك السموات والارضان نزولا  
 اذ لو كان فيهما مضافا لغيره من كل واحد منها من صنع غيره فكان يقطع الارض بالفضائل النفا  
 كل في قوله تعالى ان الله يخلق ما يشاء ويختار في بعضهم على بعض وكان حركات الارض ان وجد  
 شيئا من صفاته كاللبس والغرض الاصل هو القوة والنفوس فيهما والسرعة البطول لكن لما  
 كان مجموعها منتظمة مناسبتا ما خدع طامس النظم الهيولى الوصف لا يبق الذي يبرر انفسه  
 بدل على ان وحدتها لا ينفصل في الوجود الطبيعي ولو لم يكن كان لما وجد ملته بل كانت متخلفة  
 انظم منتظمة الوضع منتظمة عنها الطابع كان كونها في العالم مع ثقلها وتخالفا لثقلها  
 وتغير ثقلها المتولد من اجسام العالم في انفسها الساقلة مؤسسه على الاندالات الطبيعي  
 الوصف الحكمي بالوجود الطبيعي لاجتماعه على الوجود الحقيق في جميعها من اجل المتوثر  
 العالم على كونه متشكلا في جهة ومما يراه من جهة متحدة من جهة ومن جهة من جهة مشقوقة

بها

ان كان في العالم  
 خلقا

الى الدوموم والبقاء ويهتدى لطلب المصالح والمنافع لتكون دالة على صنع قادر حكيم ومدبر علم  
 استصفا وان كان ذلك فثمة من ضالتي الحكماء وعقبة الصوفى في ان جميع بخرام العالم نفسا  
 واحدة يبرز منها بعض مبدعها من جهة فيكون العالم كله جنوا او احدا مركبا من نفس واحدة ذات  
 كثير لا ومن يذو واحد مولف من اجزاء متشابهة وغير متشابهة ذات قوى افعال مختلفة يسبق  
 بعضها عن بعض يندفع منها عن بعض انتفاع بعضه محسوس بعضه معقوف رسائل اخوان  
 الصفا بيان كون العالم جنونا واحدا يندفع من الكلام لا من يدعيه كذا صرح العظيم ارسلنا  
 بان العالم جنوا واحدا كما ان الفضل الصريح يحكم بان خالق زبد مثل واحد وليس كذلك  
 الفطرة السليمة يحكم بان خالق العالم يجمع بخراته واحدا شريك له وفيه مناسبات حكمي في الجنب عليه  
 هو ان يكون العالم بأسره من اجزاء متكررة متشابهة لا بدفع كونه صادرا من واحد من جميع الوجوه  
 والحيثا ولا يلزم من ذلك عند الكثير من الوجود الواحد الحقيقي لان العالم على ذلك التقدير يرى على تقدير كونه  
 واحدا شخصيا لاجتماع جهته لوجود الشخص في جهة كثيرة الاجزاء عنه والفرق بينهما على ما ايجاز  
 التفصيل في الوصف من جهة واحدة الشخصية لا كونه في جهة واحدة الحكم عليه في شدة بالذات  
 لا قول الى الواحد الحق فيكون وسطا وشرطا وان علمه الفاعل هو بعينه علمه الفاعل في الدنيا التو  
 واذا وخط من جهة كونه النفسانية حكم عليه من جهة على الترتيب لسياسة بيانية يكون بسطة اجزاء في  
 صوابها الى الفاعل الحق ثم يملوه في الصدق ما يملوه في الطاعة والشرع هكذا الى ان ينسحب الى افضى  
 الوجوه في الغرض من شأن الترتيب كما كانت فيسبغها لكان في المرتبة لا خبره الى التوسط في التو  
 الى العالم كما فعل الحكماء انما هو يجمع صدقها العالم عن الحق الواحد من جميع الوجوه في اجسامه المتكثرة  
 لتلازمه بصدقه لا من جهة كثيرة عنده تصدق احد الحقة باعتماد واحدة الشخصية لا كونه من جهة واحدة  
 وانما بيان ان على ان يكون صدق مجموع العالم في جهة واحدة من جهة واحدة لا بدع مع ان بعض  
 اجزاء تدبر في الوجوه سواء كان بالذات وبالعرض بعضها دفعي الوجوه كانت بعضها لا هذا ولا ذاك  
 فالمتوثر في يحتاج الى ضبط نام ومجال واسع من هذا المقام وتلك نفق على المعاصرة في موضع من  
 هذا الكتاب لله الحادي في طريق الوصف ان يكون في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة في جهة واحدة  
 ان الوجود قد يكون ذاتا لواحدها هو الواحد هو الواحد الحقة قد يكون غير واحد وهذا على وجه حقيقته  
 وغير حقيقته هي بحيث كذا ما في الحق لا يحتاج النوع في ذاته في الجنس خاص في الكيف  
 مشاهير في الكمال مساو في الوضع مطابقة في الاضاف مناسبتا في الموضوع كالجذر الواحد  
 اي مما عموما شي واحد هو السكر مثلا وانما شرف كل وجوه في الوجود فانه وان لم يزل موجود  
 فاعز واحد فاعز في العشرة العشرة واحد وكل ما هو واحد اكثر في شرف اكمل وجهها في

ان كان في العالم  
 خلقا







مفوضه قد يكون مشترك في هذا النظر المفوضه ايضا لا وزر لهذا النحو انما لم يكن كثير

عقد كالتوحيه الشبيهه فان يجوز ان يكون مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
عنهما لا وزر لهذا النحو انما لم يكن مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
الا فتر ان بفضل وجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
مؤمضه عام في انما مشترك كان في امر خارج  
ووجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
هو نفس حقيقة هذا المتحقق بها سابقا لا شيئا من ذلك في انما مشترك كان في امر خارج  
لا يكون وجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
منها اذ ليس في انما مشترك كان في امر خارج  
فيكون انما مشترك كان في امر خارج  
ان النوع وانما مشترك كان في امر خارج  
انما مشترك كان في امر خارج  
فانه لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
فوقه لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
وفي النوع وانما مشترك كان في امر خارج  
والحق المتعلق بالشيء لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
بفعله لا في انما مشترك كان في امر خارج  
كذلك لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
الا فتر انما مشترك كان في امر خارج  
ونفي انما مشترك كان في امر خارج  
الا فتر انما مشترك كان في امر خارج  
سريه لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
ولما لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
السلسله الترتيبية ووجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
حيث ان كل منهما وجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
ولا ضيق لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج

بشيء مشترك في انما مشترك كان في امر خارج

وتظهر

المفوضه

المفوضه قد يكون مشترك في هذا النظر المفوضه ايضا لا وزر لهذا النحو انما لم يكن كثير  
انما مشترك كان في امر خارج  
وانما مشترك كان في امر خارج  
غير مفوضه للتوحيه انما لم يكن مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
النفذ كالوضع وانما مشترك كان في امر خارج  
فوقه لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
نور في انما مشترك كان في امر خارج  
والوحد الفردي وعقد مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
البسيط المتصل في انما مشترك كان في امر خارج  
على هذا مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
بشيء مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
وكان لها اجزاء عقلية كوجوده في انما مشترك كان في امر خارج  
انفناء الاجزاء العقلية وكذا لا غرض من الماهيات الشاعه من حيث انقضاء الاجزاء الخارجية عنها وان  
كان لها الاجزاء العقلية وكذا لا غرض من الماهيات الشاعه من حيث انقضاء الاجزاء الخارجية عنها وان  
الاجزاء العقلية ايضا وانما مشترك كان في امر خارج  
والكو اكب لتبارك والتباين مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
شريك في انما مشترك كان في امر خارج  
موجود لا يشبهه التوحيد المستقيم في انما مشترك كان في امر خارج  
هو زوج في انما مشترك كان في امر خارج  
نور في انما مشترك كان في امر خارج  
على انما مشترك كان في امر خارج  
المضاع لا في انما مشترك كان في امر خارج  
بعضه شئ مشترك في انما مشترك كان في امر خارج  
عن العلم والشهادة جامعتهما وانما مشترك كان في امر خارج  
بان ما بعد خبره لا تابع وانما مشترك كان في امر خارج  
حرف على انما مشترك كان في امر خارج  
ما بعد وحده انما مشترك كان في امر خارج

بشيء مشترك في انما مشترك كان في امر خارج

بشيء مشترك في انما مشترك كان في امر خارج



انما استعمل على المعنى اشارة الخطاب على الغيبة ولو حمل على اللفظ لقال لا هو وهذا وان كان  
 الغائب لا يستعمل الا انما كان فاعلم خطا او الذي في مقابلة الخط في الشهود طوعا عن الغيبة كشفا  
 وجرى الكلام على من احدا سئل اذا بالخطاب ان لا يتوهم اذا كان لا يتوهم وهو متوهم غير ان  
 متكلم او مخاطب ان يكون الغائب اشارة خطا وهو الاكثر لان الخطا لا يكون اشارة خطا وانما الذي قال  
 كذا وانك لرجل الذي فعل كذا وجان يكون متكلم او مخاطبا نحو انا الذي فعل كذا وانك لرجل  
 الذي فعل كذا وعليه قول من لم يمتنع انا الذي فعل كذا وانك لرجل الذي فعل كذا وانك لرجل  
 المتكلم في كلمة التوحيد المتكلم بالحق لا يعيها بالحق لا الله والا انما دلوا بغيره مطلقا  
 لزم الكذب بكمرة المصود الباطل فان قلت ما الغريب الا انك والاف الله قلت نعم الاكثر ان  
 المرتفع بعد الا في ذلك بدل من محل اسم لا تفي في ذلك الخافق من احد الاريد واستشكل بان  
 البسملة لله موجوب قبل مويد من جهة الخبر المحذوف من هنا سؤال مشهور وهو ان قد اخبر  
 المحذوف وجوبه بل هو في مكان ان يعيها بالحق غير الله تعالى عاينه في وجوه كذلك ان قد ذكر  
 لم يلزم الا اشارة مكان لوجوبه في الاشارة في وجوه تعالى الله عز ذلك فان بعض المحققين  
 الجواب على التقدير ان المعنى بالحق لا يكون الا واجب لوجوبه في حال ان يعيها بالحق لوجوبه في  
 الامكان فان قلنا لا الوجود الا الله لزم في مكانه غير وان قلنا لا الوجود الا الله لزم  
 وجود الله سبحانه لا يستلزاما واجب لوجوبه في رتبة الامكان وهو دونه لطيف جدا انهم  
 في بعض العلماء المحققين كل تقدير بعد فهمها فهو خرج كل ما يفيد اطلاقها ونقيد  
 غيبها لزم ان يكون وهو ما يجد الاشارة في نفسه عند الاعتناء بالاولى ان يكون خبرا لا صوفيا  
 الا الله وح لا حاجة الى ما يثبت في كانه اذ ارجح لا مع سمها فانما في موضع دفع عند سبويه  
 لزم على ان غير نكرة بنفسه موجبه جميع ونعم فان بعضهم ان كلمة الشهادة تامة في اداء معنى التوحيد  
 الذي هو معنى كان لوجوبها سوا الله نعم الاشارة واثبات لوجوبه في الاشارة انما هي على علم  
 من غير نظر في المعنى القوي مستكرا اعلم ان كلمة الشهادة اشرف كلمة تنطبق على معنى التوحيد لما تضمنه  
 تركيبتها من حسن لوضع المؤدى للمقصود لثام منها واثبات ذلك انه قد ثبت في علم السلوك الى الله  
 تعالى ان التوحيد المحقق والاخلال المطلق لا ينقض كل ما عدا الله من جهة كل حق  
 وطره من جهة الاعتناء وهو المنهي عن عرفه هل تعرف بها الحقيقة والنقص في الفرقين والحق في  
 الشئ الا به كان اعتناء بعد ما على اعتناء وفولنا لا الله الا الله مشتمل على هذا الزم ان كان  
 الجرم الا ولها شتم على سلبها كما في الحق سبحانه استلزام الفصل دون كل شبهة خاطرة او  
 مقام التزيم والخطا في حق اذ ان كل ان من محذوف انما استلزامه للخطا في وجوده وهو

في الاستعمال  
 في التفسير  
 في التفسير

في التفسير  
 في التفسير

ما شمل

ما استعمل عليه خبر الشك في كلمة فكانت اجل كلمة نطق بها في التوحيد نور الاخذ  
 ان يكون معنا الله وان يكون خبرا بعد خبر وان يكون بدلا من الخبر واصلة قد عاينك الواسعة  
 وفان مكي اصلة واحدا بدلت لوهمة فاجتمع القائلان لوهمة شبة لا فخذت احدا منها  
 فان بوحاتم هو اسم كل من الواحد الا ترى انك اذا قلت فلان لا تقاونه احدا جاز ان يقال لكن بوقا  
 اثنان بخلاف قولك لا تقاونه احد هو محضون باولى العلم دون غيرهم بخلاف الواحد فان بعض الفقهاء  
 الاخذ احسن من الواحد لان الواحد مقول بالتشكيك على الا يقسم صلا وعلى يقسم عقلا وعلى يقسم  
 حسابا لقوة وما يقسم بالفعل وكل سابق اولى من اللاحق والاحد يخص بالاول ولذا انما يخص  
 قسما لا خصا بالاحد ولا يشار اليه فيها غيره فلهذا لا ينبغي غير الله فلا يقال رجل احد المتوحد  
 البائع للوحد بانه كالتكبير البائع للكبر يا مولى اقاموس الله الا وحد والمتوحد في الوحد بانه  
 ذكرناه الصواب في قوله لا يقسمه من المتوحد والمستكشف عن النظر كما قيل للتكبير هو الذي ذكره كل ابو  
 خاتمة ونقضا ومغنى عند تعالى انه لا ثاني له في الوجود والوجود لا كثر في ذاته وصفا ذاتا وادبا  
 وفي اصطلاح ادباء الحال الاحد هو اسم الذات باعتبار انفرادها لا سماء والذات باعتبار انفرادها  
 والاحد لغير الذات مع اسقاط الجميع والفرق قبل هو الوجود وهو الواحد في سوا واجب لوجوبه بنفسه حقيقة  
 البسطة بالعدد الا فاما ان يتكرر بذاته فلا يوجد منه واحد لا في طابع ذلك المتكرر بنفسه لزم هو عينه  
 فيكثر فاذا اتفق الواحد في نفسه لكثر لا في مستند فاذا كثر به بنفسه فقد ابطنا كثر به فباطلنا انفسه  
 ان يتكرر بعينه في قوة الفعل وهي عينه لوجوبها بالذات الذي هو محض الفعلية فيركب كثر من حيث  
 وصوح من يوجد اخر لو كان معنى واجب لوجوبها بالذات على كثر من بالعدد فواحد يخص من افراد لا يخ  
 اما ان يكون كونه ذلك المعنى كونه هو عينه من واحد فلا يكون غيره واجبا بالذات كما لا يكون غيره  
 هو عينه فيخص حقيقة فيه ولا يوجد غيره واما ان يكون ذلك المعنى امر او كونه هو عينه في حمل  
 ذلك المعنى عليه انصافه من حيث انما يثبت وعليه لان الشخص عرضي الغيا في النوع وكل عرضي معلل  
 اما ما هو عرضي له او يقرب من ذلك بعينه ما ان يكون نفس معنى الواجب بالذات فليزم ان يكون  
 معينا بل قد وجدوا الكلام البعيد عا واما ان يكون القلة غير معنى الواجب بالذات فليزم ان يكون  
 بالذات ممكنا بالذات هو بكم وبالحاجة لو كان الواجب لوجوبه ان يكون امثلا فلا يكون واجبا  
 الا موردان لم يكن شرطان يكون امثلهما واثبات صا ان كان الواجب لانه واجب لوجوبه في نفسه  
 ووجوبه في حق كنه هذا الفن ان منشا التكرار المتكدر في المادة عند دعوى انما هو المادة فقط  
 والوجوب المفارقة باقية عن الكثرة الصفة فواجب لوجوبه في حق هذا الوجه من الكثرة لكونه في الحق  
 من رتبة الجبر والجزء عن الهمزة فضلا عن الهمزة وسياقك باهارة بصيرة في هذا المعنى اتم وحشد  
 ثم اخرج من الشبهة واثبات التوحيد

في التفسير  
 في التفسير

في التفسير  
 في التفسير















يكون منهم مصد ويكون بمعنى فاعل من يقن الامر يقن يقن من باب يقن ثبت فهو يقن و  
 يستعمل ايضا متعديا بنفسه بالباء وبالهمزة والياء في يقن ويقن به ويقن به ويقن به واستعمله  
 اي علمه علم الاشياء واليقن لغة العلم الذي لا شك معه اصطلاحا قيل هو العلم الحاصل من نظرية  
 استدل ولقد لا يسمى علم الله تعالى يقنا وقيل هو غايته الكمال في العقول والنظريات التي لا تخجل النفس  
 حصولها اليها وما اوجها فتدوا والبراهين المتعاقبة والمعاد بالخاصة بالاولى على حصة اليقين فان  
 المحقق القوي في يقن سائله اليقين اعطاه جازم مطابق ثابت لا يمكن زواله وهو الحقيقة وهو  
 من علم العلم بالمعلوم والعلم بان خلف ذلك محال في مراتب علم اليقين وعين اليقين وحق  
 اليقين في القرب ما هو بذلك ان يقن لو تعلم علم اليقين لترون الحق ثم ترون فيها عين اليقين فان  
 وضعت عين ان هذا هو حق اليقين وهذا مراتب مرتبة في الفضل والكمال وهي مثل مراتب معرفة  
 انك فاعلم بالانسان مثلا بنوطة الشا والذات هو علم اليقين وهو العلم الحاصل لا اصل النظر  
 الاستدلال بالبراهين لغا طاعة والعلم بمغايته جرم الشار والمفيض للنور هو عين اليقين وهو  
 العلم الحاصل بالكشف الخاص من المؤمنين الذين طمأننت قلوبهم بالله وبيقنوا بمغايته القلوب  
 ان الله نور السموات والارض كما وضعه نفسه العلم بالانوار بالانوار في انوارها والآخر انوارها  
 كبقية النور لا يمتنع عنها النور وهو حق اليقين وهو العلم الحاصل بالانوار المعنوي لا اصل النور  
 والفضل في الله وهذا المرتبة هي الذرة والعلو والمرتبة الفضيلة التي ساطعا الداعي على اليقين  
 بعضهم عن هذا المرتبة فقال للعلم تلك مراتب وطا علم اليقين وهي مرتبة البرهان وثابتها  
 عين اليقين وهو ان يرى المعلوم عيانا فليس يخبر كما لا يتاثر بها في اليقين هو ان يصير العلم  
 والمعلوم والعلم واحدا وقله لا يعرف حق هذا المرتبة الا من وصل اليها فاما ان علم الفصل لا يرى  
 الا من زلفه وتقر هذا المرتبة وقلة الواضحين اليها لم يعرض بينها الا كثر من قال لا يتبع  
 بين الحق والقياس محو في الحسن انما يورث في كتابه خلقا لا تافوا ان اليقين يقينها احكامها  
 بنى القليل هذا لا يثبت اليقين هو يقين التوحيد والآخر نور مشرق الصدغ غايته الشهادة  
 فطلب اليقينيات لصلواتها والدينا والآخره واحوال الملكوت مغايته واصبحت الامر خاصه  
 طامنة على هذا جاعل الله في الزبور المتر على اوله ولو صد يقينكم ثم قلتم للجبل انتقل فقع في  
 البحر لوقع وذلك ان الغلبة اوصل الى الله تعالى املا من خطبة اشرف بنو جلال الوصية بعد  
 ذلك انما وقع النص في الفكر جلالا امتلاء به لعلك وصل الى الله واملا من غصنة من العمل  
 الصبر والصافي الخاص غير المزيج بالشيء المكمل بانثابتك غير لة النفس في الوردية واستوى  
 خائيتها واشرفها خائيتها من بان الله وضوحها منك بربك الاشياء بانوارها وطمنا

تنص

ونقاد برها

ونقاد برها واشكالها فكذلك كتم اليقين اذا شرف في استنساخ بنو هذا النفس او ذلك امر الملكوت  
 واحوال الدنيا والآخره وبواطن الاشياء والاشياء في القلوب ككشفها الله لا يشاء والطلع عليها فلو  
 خبرته ولعن يقينها وقال ابو زيد هذا المعنى فارواه فقه الاسلام في الصحيح بالشافعي في غار فان  
 سمعنا الله عليه وسلم يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انما اصاب في شارب في المسجد هو بمخافة يقين  
 براسه صغر الوتر قد يخف جسيمه غار في عيشة واسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف اصبح  
 باوان قال اصبح في رسول الله موقنا فاجاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله وقال ان لكل يقين يقينه  
 فاحقيقه يقينك فقال ان يقينه فارشول الله هو الذي اخبرني في سهر ليلة والظلماء هو اخبرني في  
 يقينه الذي بنا وطافها حتى كفي نظري عن ربي في هذا نصيبا بخبره كذا يقول ذلك انما يقينهم وكافي  
 انظر الى اصل الشاهد في هذا حاله من معذبون مضطربون وكافي لان اسمع زفير الشار وبكر في  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا عبد نوا لله فليبر بالامان ثم قال الزم ما انت عليه فقال  
 انشأ مع في رسول الله في رزق الشهاد معك قد غادر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعضه في  
 النبي ثم فاستشهد بعد تسعة نفر وكان هو الفاضل لهذا الشاب هو خاوية من ذلك من الغبان لا  
 كما وردت به رواية اخرى حامدا على الشاوة ان يقين خفي لا نبيا على كذا ما وكفى نصيبا الشريعة  
 عن الصادق عليه السلام انه قال ان يقين يوصل العبد الى كمال منتهى ومغايته كذا ان اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من عظم  
 شان اليقين حين ذكر عند ان عيسى مريم كان يمشي على الماء فقال لو اوزاد يقينه شئ في الخلق  
 هذا ان لا نبيا سمع جعل له محله من الله كانت فاضل على حقيقة اليقين لا يعرفه الا بالبرهان  
 اليقين على الابد والمؤمنون ايضا متفادون في قوة اليقين وضعف في قوى منهم يقينه فقال  
 البري من الحول والقوة الا بالله والاستعانة على امر الله وعبادته طارفا طافا فداشوع قد  
 خالنا العدة الوجوه والزهاد والنفوس والمدح والذم والقر والذل لا تدرى كل ما من عين واحد  
 ومن ضعف يقينه مطلق بالاشياء وخص يقينه بذلك اتبع العادات في احوال الناس غير حقيقة  
 والتعني اموال الدنيا وجمعها وامساكنها بغيرها لك ان لا مانع ولا مغلط الا الله وان العبد لا يثبت  
 فارزق والقسم له والجهد لا يزني في الرزق ويكره لك بغيره وقبله ان الله عز وجل يقولون يا ابا  
 مالم يمس فلوهم والله اعلم بما يكتمون انهم من اجبا اهل البيت فاحكامهم ابراهيم الخواص فان يقينها  
 في البشة كما نه سبيكة فضة فقلت ان قال في مكة فقلت بالزاد ولا رحلة فقال يا صديق الفقيه  
 الذي يقطر السموات الارض لا يقدر ان يوصلني في يديه بل عرفة فلما دخلت مكة اذا هو في السموات  
 يقول يا عين سمعي امدا بانفس ضوئك ولا تخش احد الا الجليل الصمد فلما راى في نادى يا شيخ ان يقين  
 ذلك على لك الضعف من اليقين ان وثق بانفس رزقه لم يطلب الرزق قبل وقته وعن الصادق

ونقاد برها



في بيان معنى الدعاء

في بيان معنى ما ورد في الدعاء من معنى يستدعيه وطريقه حق لا ان يقع عنها وبينه  
 وشدة الاشك فيها مع ما انتهى بمسألة انفع به فتمنع هو وان في المحاكم منع الله واستعارة بقاءه يستمع به  
 والمكسب بغيره لما مقصود انما انفق عليه لنفع مفسد من محكا كشره البكا وهو يخلق على معين الخلل  
 ان يكون بمعنى الهداية وهو الدلالة بلطف على ما يوصل الى المطلوب بوصفها مستعد وهو المضاف الى الله  
 تعالى الشئ ان يكون بمعنى التوسل في التوسل الى المطلوب بوصفها لازم وهو المضاف الى العبد كل من المعين  
 محتمل انما ان الشئ ان لا يكون لا ينفك عن الصالح المستقيم المنفع به كما ان المراد بوصول الى المطلوب  
 اذا لم يتصور غير غير مطلق الحد بالمعنيين على الصحيح والاشك بالشيء اتخذ واختاره بديا والبناء للمعاني  
 والقرينة في ذلك بعض النسخ كان قد ضبطه هكذا في النسخ وسكون الدال وبعد ما جاءه شذوذا على وزن  
 فلن ثم اصلح الى ما انفق عليه للنسخ من ضبطه بالضم مقصودا وثبت في هذا الرتبة فكان اشدا وبالطابق  
 الثالث لا تحس على وزن فلن بمعنى التوسل وهي الطريقة والمجته ووصفها بالصلح هذا المعنى غرض  
 وضع الحد مقصودا به ومنه الحد بالحد الصالح والتمسك الصالح جزء من خمسة عشر جزءا من انبوا  
 وهو يتبع الفاء وسكون الدال انما في ثمة رتبة في ثمة فثبت الرتبة به والله الحمد والطريقة  
 المذمومة الخالة فالجور في طريقة الرجل مذمومة بقاء فان فلان على طريقة واحد او جالوا احد انما  
 والحق ان بعض ابطال واضطلاح الحكم المطابق للواقع وبغاية الباطل والاشك في ان يكون قد زاد  
 الاقبال على الله تعالى بلزوما لا غانا لصلح الحافظة للعقائد المطابقة للواقع وباطال الشك في  
 غير ذلك لما لا يجتمع في الاخر وبه خبر قول المبرزين على كل من لم ينفعه نحو بعض الباطل  
 التبرع المبطل يقال راع عن الربيع بزيغ وزيغوا النبي عه القليل على امرين الامور وتطلق على الوجه الذي  
 بنو به الاشارة لا بعد زاده هذا المعنى منا والرشاد الصواب في الطرف هو الحد والاستعانة  
 وقال في القاموس هو الاستعانة على طريق التوسل مع نصيبه والاشك في خلافه فيكون هو الذي  
 الشبهين سوا السوط فراه وزج لعدما على الاخر واضطلاحا هو الذي بين الشبهين على حد سواء  
 فان رجع لعدما فالراجح ظن والمرجوح وهم يقال الشك اضطراب لقلب النفس هو الذي هو المراد  
 والمراد بنبذة الرشاد لا شك في ثبته لصا دقة العمل المستقيمة الى الاضطراب لقلب النفس  
 لا كونه من بعد الله على حرف فاننا صا جبر الحان بقران اصا بنبذة ثبته لقلب على وجهه خسر الدنيا  
 والاخر ذلك هو الحزن البين واعلم ان هذا عند الفقهاء الثلث من الدعاء على طائفة استعانة  
 في الاستعانة ان الاعمال وذلك منتظمة بجميع محاسن الاحكام الاصلية والفرعية والكل لا ينفك  
 والعلمية الخرج عن غير ذلك في غاية ما يكون من الضعف ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 هو يعني قوله نعم فيها فاستقيم كما امرت وهو جامع لجميع انواع التكليف فان بعض العلماء ان

مختص بكتابتها له مسرعة اعظم - في  
 اركانها خاتمة خاتمة

الطائفة لا تعد طائفة وفضلها ما لم يستمع معا اربعة ويكون صاحبها غالبا بشارتها وعلما على  
 سبيل الطمع والاختيار ولا يختارها الا الاغنى احسنها في نفسها اعتقادا واستحسانا وان يردم اختصارا  
 فلا يترك فلن يخلص الطائفة ولن يستقيم السعي الا بمجرى هذا الحسا الشاؤم حتى في رسول الله صلى  
 عليه واله استقيموا ولن يخلصوا حتى لا يبرز نفسه فقال شيبه سؤوه وخير قبل الاستعانة بالباطل  
 الا انبياء وارا اولياء لانها انما خرج عن المعقولات ومعارضة الرسول والاعاذا في القيام بين يدي  
 الله على حقيقة شيبه شيبه مع الله فتر ولا تصيبه برة البيرة فتر بيرة بيرة في الدنيا من  
 غير شهوة وبفكره المعاني من غير غفلة يسقط الكثير من طاعة الله على نفسه فيستعظم البيرة من احاديثه  
 اجل لا يوجهه بغيره من نفسه لا ينفذها ويحل جوارحه لا يعلمها ما اذا وجدته هذا كما  
 الاستعانة واهل الكرامة وفيه نفع الباطل في خطبة له هو اني متكلم بعزة الله وحمده فان الله عز وجل  
 ذكر ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فمنهم الذين علموا ان لا تخافوا ولا تحزنوا واواثروا بالجنة  
 اليه كنتم لله عبادا وقد علمتم ربنا الله فاستقيموا على كتابه الصالح من عبادة الله لا تفرقوا منها ولا  
 تبتعدوا عنها ولا تخافوا عنها فان اهل المرفق منقطع بهم عند الله بوجوب القيمة ثم الكلام في  
 بيان معنى ما ورد في الدعاء اللهم اجعلني اصولك عند الضرورة واسلك عند الحاجة  
 وانصرف اليك عند المسكنة ولا تقنع بالاشياء بغير ليل الا اضطررتك بالانحسار لسؤال غيرك اذا انقضى  
 ولا بالانحسار الى من دونك اذا ربيت حتى يترك خذ لك منك منعك اعراضك يا ارحم الراحمين صا عليه  
 بصوت ولا حمل وسطافان بن كثر في اثباته في الدعاء وبك الحواي سطوا وقهر الصوت الحلو  
 الوشنة والضرورة اسم من الاضطر وهو الاحتياج والاعتماد الى الشيء فالباء للاستعانة وسال الله  
 اعفائه طلبها ولم يذكر المفعول لانه المراد بها سؤالا نفع مطلقا والحاجة من الاحتياج  
 الى الله خضع وغذل وفرض طلب الحاجة المسكنة الذل والخشوع والتمتع ومنه خبرت عليهم الذلة والمسكنة  
 وهي هذا المعنى مجامع لغته والثروة وتطلق على الفقر وقلة المال وسؤال الحال واستعانة على المعين  
 من استكون لسكون صاحبها الى ثا من غلبها في الدعاء على المعنى لا قول كان المراد بالانحسار السند لا  
 الخشوع وان غلبها على المعنى الثاني كان المراد به الفقر طلب الحاجة وقتة فونامر بياضه مستحقة وقاسم  
 الفتنه هي الضلال عن الحق بمجرى امرها من الاموال الباطل والاستعانة بها هو الواجب من ملوك سبيل الله  
 وعلى هذا المعنى لا تقنع كالفقر لا تقنع بالاشياء ولا سلك الاستعانة بغير الله سبحانه حال الاستعانة  
 والخشوع لسؤال غيره عند الامتداد والافتقار الى من هو دونه وقت الحاجة من الضلال عن سبيل الحق  
 كان ذلك النجاة في جلب النفع ودفع الضر الى من لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا وعدا لمن من يدا ذلة  
 الفاء على كل مقدر وذلك احكام لا يستحقها الحد لان المنع والاعراض منه نعم من حيث عدم استحقاقها

في بيان معنى الدعاء



في هذا الباب وان يقال عرفنا الله باننا ان عرفناه بقولنا فهو عز وجل وان عرفنا  
 عز وجل باننا ان عرفناه ورسله وحججه عليهم السلام فهو عز وجل باعترافهم وعرفناهم ومنهم من عرفناهم  
 بانفسنا فهو عز وجل باننا عرفناه وقد قال الصادق عليه السلام لا اله الا الله ما عرفناه ونولنا نحن  
 ما عرفنا الله ومعنا نولنا الحج فاعرفنا الله هو معرفته ونولنا الله ما عرفنا الحج ثم نقل من بعضهم كلاما  
 يخالف بظاهر الخبر الصادق واللعنه الذي اخبرنا به الغيبة الذي نحن بصدد شرحه ثم دفعه فقال وقد سمعنا  
 بعض هذا الكلام يقولون ان رجالا في فلان من الارض لم يروا محمدا ولم يروا رسله حتى كبر وعقل ونظر في  
 السماء والارض فلهذا ذلك على انما صانعنا ومحدثنا فعلت من هذا شي لم يكن وهو انما كان ان يكون  
 كفتان يكون ولو كان ذلك كان لا يكون ذلك الرجل الى حجة الله ثم ذكر على نفسه كلمة الانبياء عليهم السلام  
 منهم من بعث على نفسه منهم من بعث على اهله وولده ومنهم من بعث على اهل بيته ومنهم من بعث على اهل  
 بلده ومنهم من بعث على الناس كافة واما استدلالنا برهم الجليل عليه السلام بنظره الى الزمان ثم الى الغم في  
 وقوله فلما اظن يا قوم اني بري ما اشركون فانه عليه السلام كان نبيا ملهما مبعوثا مرسله وكان جميع قوله  
 الى اخره بالتمام الله عز وجل ذلك محسنا انما اصابهم على قومه وليس كل احد كما برهم عليه السلام ولو استغنى  
 في معرفة التوحيد بالنظر على علم الله عز وجل ونعمته انزل الله عز وجل ما انزل من قوله فاعلم انه  
 لا اله الا الله ومن يول له هو الله احد في اخرها ومن يول يديع السموات والارض ان يكون له ولد وله  
 تكن له صاحبه في قوله وهو اللطيف الخبير واخر الحشر وغيرها من ايات التوحيد فنقول يمكن التوفيق بين  
 الكلامين بان المعرفة الاجمالية لما كانت نظرية فكيف فنظر الى المصنوع فيمكن ان يحصل الرجل الذي  
 في الفناء واما حق معرفته فلا بد ان يكون بنوعه الحج وبعلم الله تعالى لا نفعل بحقيق خبرنا  
 ونحيط باننا في معنى خبرنا قد ثبت بالبراهين القاطعة والاشياء المروية عن ائمة الطائفة عليهم السلام  
 انه لا يفتقد مخلوق الا بالله لا يستطيع شيئا الا بالله فلا يمكن ان يعرف الا بالله لكن الناس على مراتب متفاوتة  
 الحقيقة انما حصلت لمعرفة الله يعلم ان ذلك لا يتصور الا بالله فقوله عليه السلام اعرفوا الله بان الله على قدر  
 متقاسم عليكم يحصل المعرفة على ان الله وبالله وقد ذكرنا في كتابنا الا ربعين معنى هذا الخبر الذي  
 اشرفه هو انه عليه السلام يحوي بنبوته في النبوة فيما ذكرنا في الهدى من انما في قوله عليه السلام باننا  
 خبر خبره فاذا تميمت كانت سمعة الذي به يسمع ويقرر الذي يقرر في اخر الحديث في المعنى كونه في المرتبة  
 تعرفوا الله بان الله فانه لا يعرف الله الا الله وقد بينا القول في ذلك في الكتاب المذكور ويحتمل ان يكون  
 المعنى اعرفوا الله بان الله انما في الالوهية فوضع اسم الله موضع المصدق على ان يكون هو المصدق بالمصدق  
 وبوتيرة قولنا في الفقرتين بنظرنا في قوله والرسول والرسالة وادنى الامر بالمعرفة والعلم والاشياء  
 فيكون المطالب للثبوت على التوفيق اعرفوا الله بصدقنا الالوهية واسمها غير صفات الكمال وذلك بان

فان الله

في الحديث

في هذا الباب وان يقال عرفنا الله باننا ان عرفناه بقولنا فهو عز وجل وان عرفنا  
 عز وجل باننا ان عرفناه ورسله وحججه عليهم السلام فهو عز وجل باعترافهم وعرفناهم ومنهم من عرفناهم  
 بانفسنا فهو عز وجل باننا عرفناه وقد قال الصادق عليه السلام لا اله الا الله ما عرفناه ونولنا نحن  
 ما عرفنا الله ومعنا نولنا الحج فاعرفنا الله هو معرفته ونولنا الله ما عرفنا الحج ثم نقل من بعضهم كلاما  
 يخالف بظاهر الخبر الصادق واللعنه الذي اخبرنا به الغيبة الذي نحن بصدد شرحه ثم دفعه فقال وقد سمعنا  
 بعض هذا الكلام يقولون ان رجالا في فلان من الارض لم يروا محمدا ولم يروا رسله حتى كبر وعقل ونظر في  
 السماء والارض فلهذا ذلك على انما صانعنا ومحدثنا فعلت من هذا شي لم يكن وهو انما كان ان يكون  
 كفتان يكون ولو كان ذلك كان لا يكون ذلك الرجل الى حجة الله ثم ذكر على نفسه كلمة الانبياء عليهم السلام  
 منهم من بعث على نفسه منهم من بعث على اهله وولده ومنهم من بعث على اهل بيته ومنهم من بعث على اهل  
 بلده ومنهم من بعث على الناس كافة واما استدلالنا برهم الجليل عليه السلام بنظره الى الزمان ثم الى الغم في  
 وقوله فلما اظن يا قوم اني بري ما اشركون فانه عليه السلام كان نبيا ملهما مبعوثا مرسله وكان جميع قوله  
 الى اخره بالتمام الله عز وجل ذلك محسنا انما اصابهم على قومه وليس كل احد كما برهم عليه السلام ولو استغنى  
 في معرفة التوحيد بالنظر على علم الله عز وجل ونعمته انزل الله عز وجل ما انزل من قوله فاعلم انه  
 لا اله الا الله ومن يول له هو الله احد في اخرها ومن يول يديع السموات والارض ان يكون له ولد وله  
 تكن له صاحبه في قوله وهو اللطيف الخبير واخر الحشر وغيرها من ايات التوحيد فنقول يمكن التوفيق بين  
 الكلامين بان المعرفة الاجمالية لما كانت نظرية فكيف فنظر الى المصنوع فيمكن ان يحصل الرجل الذي  
 في الفناء واما حق معرفته فلا بد ان يكون بنوعه الحج وبعلم الله تعالى لا نفعل بحقيق خبرنا  
 ونحيط باننا في معنى خبرنا قد ثبت بالبراهين القاطعة والاشياء المروية عن ائمة الطائفة عليهم السلام  
 انه لا يفتقد مخلوق الا بالله لا يستطيع شيئا الا بالله فلا يمكن ان يعرف الا بالله لكن الناس على مراتب متفاوتة  
 الحقيقة انما حصلت لمعرفة الله يعلم ان ذلك لا يتصور الا بالله فقوله عليه السلام اعرفوا الله بان الله على قدر  
 متقاسم عليكم يحصل المعرفة على ان الله وبالله وقد ذكرنا في كتابنا الا ربعين معنى هذا الخبر الذي  
 اشرفه هو انه عليه السلام يحوي بنبوته في النبوة فيما ذكرنا في الهدى من انما في قوله عليه السلام باننا  
 خبر خبره فاذا تميمت كانت سمعة الذي به يسمع ويقرر الذي يقرر في اخر الحديث في المعنى كونه في المرتبة  
 تعرفوا الله بان الله فانه لا يعرف الله الا الله وقد بينا القول في ذلك في الكتاب المذكور ويحتمل ان يكون  
 المعنى اعرفوا الله بان الله انما في الالوهية فوضع اسم الله موضع المصدق على ان يكون هو المصدق بالمصدق  
 وبوتيرة قولنا في الفقرتين بنظرنا في قوله والرسول والرسالة وادنى الامر بالمعرفة والعلم والاشياء  
 فيكون المطالب للثبوت على التوفيق اعرفوا الله بصدقنا الالوهية واسمها غير صفات الكمال وذلك بان

في الحديث



نفع في الأسر إلى  
معه في الله

علاء الدین علی بن ابی طالب

عليه السلام

افنى اى الله

فانما هو الذي هو







فَقَالَ لَهُمْ رَبُّكَ  
الْعِلْمُ بِرَبِّكَ

الوكيان

اذ كان الغلام يناديهم الى مدينة العلم كما في قوله سمعنا بهذا العلم على ايماننا وكذا علم اولاده الغيبون ثم قال  
 بعضهم ويجهل ان يكون في قوله ربوبية السبب ولا يخفى بعد وقدنا عليه من الاخلاص له في قوله  
 الله لا الا شاد الاخلاص صدا خلص لشي اذا جعله خالصا لما يشوبه خلص لما عاذا ضعه من الكد وكل شي  
 ضعه مشوبه خلص في خالصا فان نعم من بين خبره لم يخالصا الى شوبه من الغر في الدم  
 اخلص لئلا لا يذهب صفة مما يشوبه من محذوبه الخاص غيرهما واخلص فاعثر ترك الربا فيها واعلم  
 الله الذين لم يشربوا فان نعم وما امر الا بعبادة الله مخلصين له الدين اي في وجه غير مشركين والتقوا  
 الله قبل الشئ احدى الحكم بوحدايته العلم بما وقد طاق بالاشتر على التفرق بين مشين بعد  
 الاصل وعلى الايتا بالفعل الواحد منفردا واصلا لما اثبات ان الله بوحدايته معقونا بالنبوة  
 عما يشابهه بشاكره وحدايته بمعنى لا تاتي في الوجود بمعنى شواكره في عينه لا في عينه لئلا ينفكا  
 التركيب لا يفرأ ولا يفرق لئلا يتفادوا الوجود ولا بعد مرتبة الذات استغناء زيادة الصفا  
 وقد بقصد بها معنى لم يقفه على شئ بل كل ما ينبغي له فهو له بالذات الفضل اي في الواحد قد  
 بقا لما يقفه على شئ بل كل ما ينبغي له فهو حاصل له بالفعل في شئ بغير شئ  
 الخاص العام من قول النبي عليه السلام افضل الصلوات اتم السلام من عرف نفسه فقد عرف ربه وقد ذكره  
 المحققون مع انهم في اثني عشر كلاما في النفس محرك للبدن الروح محرك للجسمين ثم من معرفة  
 ذلك معرفة ان العالم مدبر او لا يكون محركا لغرفة النفس من اجله الا كذا الموصلة في معرفة الرب  
 الشئ ان من عرف كونه نفسه حادها لو كانت متعذلة لا يمكن ان تفرق الما منه والفتا في  
 اليك عرف ان الرب لو لم يكن ذلك كله كما في نعم لو كان بينهما الهة الا الله لفظان الثالث من  
 ان النفس هي الحركة الجسد باختيارها او اداتها عرف ان الله هو المدبر باختيارها او اداتها  
 عرف انه لا يخفى على النفس حوال الجسد علم انه لا يفرق عن الباقي شيئا في ذاته وفيه ولا في السما لا  
 علم المخلوق ويجهل الخالق الحاشي من عرف ان النفس ليس شئ من الجسد فافهم منها الى شئ اخر من  
 علم ان الله لا يشاء كلها الى قدرة الله تعالى وعلم على اسرار السالكين من عرف ان النفس موجود قبل  
 الابد باقية بعد عرف ان ربه تعالى كان وجودا قبل خلق المخلوقات هو سبحانه لا يزل ولا يزال  
 الثاني من عرف ان نفس لا تتركها واقعة في ظرف ربه كذلك بشرها في ظرفها الشا من عرف  
 ان نفسه لا يعرف لها مكان ولا اية من عرف ان ربه منزه عن المكان والاية الشا من عرف ان ربه  
 لا يخفى لا يمس ولا يذوب في الحواس لظاه عرف ان الله سبحانه كذلك العاشر من عرف نفسه علم انها اما  
 باسرها شغل بخلافها وعبادة ربه ومن عبادة الله والاعتراف بغيره من عبادة ربه  
 بغيره لا في ذاته بل في شئ اخر فلو كان من لا يعرفه فكأنه قال ان عرف نفسه جازم لا يشوبه

وَلَا يَخَافُ الْعَذَابَ



في بيان الجمع بين كونهما العلم والشيء

فقد عرفنا من المعرفة وحصل له ثمره العلم الخاوي عن عشر من عرف نفسه بصفا الشخص عرف رتبة  
الكمال فان نقص على الحد فلهذا من العلم انما كان كمالا لشدة شدة علمه على حاله انما  
لا يعرف حقيقة النفس لا يمكن حقيقة معرفتها كذلك لا يمكن معرفة حقيقة الرب سبحانه بوصفها  
به نفس الله اعلم فوري بعض اصحابنا اجماعا من علماء منهم بها الملة والحق والدين  
الحق والحق في الحد الشريف الخاوي عنهم وروايتهم من المومنين واما المومنين فليست  
العارفين وسببنا انما كان انما لو كشف لفظا ما اردت بغيره وجهه شكله انما كان  
بينهم وبين ما استدلوا به من انهم انما كان في ذلك معرفة العلم في ذلك بغيره انما كان في ذلك  
بل على بلوغه مرتبة لا يتصور عليها الزيادة في المعرفة وانما كان على بلوغه مقامها بغير الزيادة مع  
ان مادة النبوة اعظم من مادته الامارة وقد خرج الفضل عن ذلك بوجوه الاول ما يحكيه الشيخ  
ابن تيمية ان الحد الاول مثل على احوال الاخرة من الجنة والارض والميزان والحساب والعقارب  
ومنها ما كان كونه من انما كان في نظره في جهنم وفيها على اهل المعاصي وكان في نظره في اهل الجنة من كبر  
فيها على اهلها وانما كان في نظره في جهنم في العلم بذات الله تعالى وصفا الثاني ان يكون نصفا  
على المقبول لا ينفك على الطريقة والتميز في العلم في علمه ومعرفة بغيره بوجوه الصانع وانه وصفا هو  
العلم لما حصل علمه بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
لا يتصل الزيادة لان العلم الباطن من المعرفة الباطنة ولا يخفى ما بينه الثالث ما يحكيه عن العلامة وهو ان  
مادة النبوة ابل من مادة الامارة من ثم قال لو كشف لفظا بغير ما قبله ما دق من المقادير واستكمل  
واما قوله في ذلك فمعرفة هو اشارة الى ان مادة النبوة لم يتكلم فيها بعد الرابع ما اخبرنا به الحد  
الشريف الخاوي عن انما كان في علمه من علمه في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
وفيه بالنبوة في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
هو الشريف تكملة معرفته لا ينفك في المادة النبوية وقد علم تلك القوت التي حصلت له في معرفة  
فعله في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
تكملة معرفته في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ان كشف لفظا انما هو بغير الموت ومعنى قوله لو كشف لفظا انما هو بغير الموت لا زوال معرفته او كشف  
العلم بغيره عن العلم بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
بل الموت في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
معرفة بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك

السابع ان يكون مفهوم من قوله لو كشف لفظا انما هو بغير الموت لا زوال معرفته او كشف  
انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
فلا يلزم من تزايد ما تزايد وما تزايد في ذلك فمعرفة بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
لنستوعبها الشا من ان يعلم الباطن في الحد الاول على انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ويكمل المعرفة في الحد الثاني على انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
للشيخ بكتا البحر في السامع ما اخبرنا به الحد الثاني على انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
امير المؤمنين في مرتبة التي تزايد في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
الامارة فان اخبرنا به الحد الثاني على انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
مرتبة امير المؤمنين حتى يحصل لها في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
العلم بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
فيها حقيقة العلم بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
بان هناك افراد انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ومنها يحصل زيادة الباطن على ما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
والنقص في كمال العلم بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ومفهومه وقد يكون من انما كان في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
للمرئ ولا خبره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
العلم بغيره في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
هو ان من صنع الله عز وجل الباطن في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ولا بأس بالاشياء الجملة منها في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
وعنه المعرفة من صنع الله عز وجل الباطن في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
صديقه حتى يبين لهم ما يتقون في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
ما انما في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
في قوله واما عمود جهنم فاستجوبوا على الله عز وجل في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
رواية بكتا في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك  
قال فقال لا قلت حصل كمال المعرفة في زمان ومكان ما بغير العلم الاول لا العلم الذي عندك

في بيان الجمع بين كونهما العلم والشيء



فما الا ما ابتنا قال وسئل عن قولنا كان الله قبل خلقه ما قبله من شيء  
 يعرفهم ما يوصفوننا بغيره وعن الصادق في استهزاء لغيره بعبادته صانع المعرفة والخلق والرضا والغضب والنو  
 واليقظة ومنه لغيره على خلقه ان يعرفوا الخلق على الله ان يعرفهم والله على الخلق اذ عرفهم ان يعلموا  
 وسئل عن قوله تعالى ما علم بشيء قال لا وعنه قال ما علم الله علمه من الخلق وهو موضوع عنهم وبالحكمة  
 قال لا يتأخر الله عن شيء من شيء في الجواب مع نظام واليك المعتبرة كالكتاب والوجود الخالق من قريب  
 الاشياء والخلق غير ضا ولا مفر من ذلك لا يتأخر عن معرفة الله تعالى فطرته لا نظرية كسيرة كاذبة  
 جملة من محققه من غير الاشياء وان لم يتأخر عن الاكفوا الا نقيا الى الحق وذلك لا يستكبر عن قبوله واما  
 المعارف فما لم يلقه الله في فلو عبادا وعند اخباتهم للمحق ثم بكل ذلك هو ما ينفذ عالمهم و  
 طاعتهم حتى يوصلهم الى درجة يقين حكيمة ذلك ما وصل اليك من سيرة النبيين وائمة الذين في  
 من قبل الصالحين فانهم لم يعلموا على الاكفوا والنظر في تتبع كتب تفلا تفهم بل انما دعواهم الى الاكفوا  
 بالنو كبد سائر العقائد ثم الى تكمل النفس بالطاعات الزايدات حتى اذا ضاها سعادتهم من اعالى  
 درجتها الشقا والفاضل المحدث الا سيرا في فذلوا في الاكفوا من قبله بنبوة متصلة الى النبوة  
 بان معرفة الله بعنوان انه الخالق العالم وان له رضى سخا وان لا بد من علم من جهة تعالى يعلم الخلق ما في فيه  
 وما يخطئه من الامور العظيمة التي وقته في الفلوسيلطام فطرته على وتوضيح ذلك انه تعالى لهم من تلك العقائد  
 ان يعلموا ببولهم والهمهم بذكر الانشأحة على تلك الفضا بانهم ارسل اليهم الرسل وازل عليهم الكتاب فرفبه  
 وفي فيه وبالحكمة لم يتعاق بهم ويحوق لا غير من انك لا تفكر بعد بلوغ خطاب الشارع ومعرفة الله تعالى  
 قد حصلت ثم قبل بلوغ الخطاب بطريق الطام بمزاج كل من بلغت دعوة النبي يقع في قلبه من الله تعالى  
 بصدق فانه لو انزل كتابا عنهم بانه ما من اخذ الا وقد بر عليه الحق حتى يصدق قلبه قوله وتوكل قال  
 الوحيات لا افرا واليك بالاشهادية وكذا في انزل كتابا عنهم بانه يعلم الله تعزيب والنبيا وعلى الخلق  
 ان يعلموا ما عندهم الله تعالى وطريق التعزيب والنبيا انهم اولا يعلمهم بذلك الفضا بانهم يعلمهم  
 بدلائل واضحة عليها صادقة فلو بهم ثم بعد ذلك يبلغهم دعواته والدلائل على صدق ثم بعد ذلك  
 يجيبهم الاقرار بالاشهادية في بيان طاعة بل في انزل كتابا عنهم بانه يحصل في حقه هذا الامور سواء كان  
 من اصل الفطرة او كان له مانع اخر لم يتعلق به تكليف في دار الدنيا ويتعلق به تكليف بعد ذلك بعد الفهم  
 لئلا يكون من تلك عن بينه وبين من حتى عزيمته ثم اورد جملة افرد من اجاب الله الانبياء ما رواه الله  
 في التوحيد وفيه مثل الصادق من المعرفة والحوادث الخلق فان فكبت في المعرفة من صنع الله عز وجل في  
 الخلق مخلوقة والحوادث صنع الله في القلب مخلوق وليس للعباد فيها من صنع ولم فيها الا خبايا من الاكفوا  
 فيشبهونهم لا بانها انشا من المعرفة في ذلك انما هو من غادفين وشبهونهم للكفر اخشا والحوادث وكافوا

في معرفة الله تعالى

مقتضى ذلك ان يكون

## في انشاء القلب بالفروع علمها بالبرهان في انشاء النفس

بذلك كما فرم جاحد خلا الاول ذلك بوقوف الله لهم وخذلان من خذل في الاكفوا والا كذا في انشاء الله  
 واثباتهم ثم فان بعد ذلك كذا في انشاء الله اولي غلط المعزلة والا شاعرة ومن وافق المعزلة من كذا  
 اصحابنا في مسئلة اول اوليات ان قال المرفعة من انشاء الله انشاء الله انشاء الله بغيره  
 اصلا وانما على الله التعزيب والنبيا اول بالهام محض ثانيا بالاشارة الرسل وازال الكتاب الظاهر والمخبر  
 على بدها وعلمهم ببول ما عرفهم الله تعالى الخامس من ثبوتهم المحدث وعنه بالحق الاكفوا الاكفوا  
 القلب المتعلق بالفروع الا ما بينه من الله تعالى وليس من افادنا الا خبايا من وجهها احد ما كونه  
 ميلا قلبيا طبيعيا برب على المحدث ما القابضة على القلب من الله تعالى ثانيا ما كونه مخلوقا لله تعالى  
 وهو الحق وهو صريح الا خا ديب ثم قال ثانيا اشكال كان لا يزال ما يخطئه ما بان في اوائل شيئا وهو قوله  
 كيف يقول بان النفس شيئا بغيره من الله تعالى على النقوس ان افقد ومنها كاذبة ومنها كاذبة وهذا  
 انما يتبع على ان يكون الا شاعرة الصائدين ببول العكس بان يجعل الله كلاما حروما واجبا وبالفكر المنكسر للخص  
 والصدق الدائمين لا على راي محققهم ولا على راي المعزلة ولا على راي اصحابنا اللهم لان نقاوا نزل  
 الا بنبأ عنهم بان الله يقول بين المرويين ان يخرج حروما بالادب في الاشكال في النفس لا يخلو ويكن ان بقا انه  
 من بول القلب والاشكال الفرق بين الجزم والحق بان الجزم من الكفبات لتفتت الفاضلة على  
 والحق من بول الطبيعة فليس بغيره عن الحق واول ان لا خا ديب لنا بغيره في ان الصد بغيره  
 الا ما بينه وبين رفعها الشك مخلوقة لله تعالى ولتبعنا الكتاب الاعمال وفي الا خا ديب في شيئا بان من  
 جملة عقيدة الله على بعض انه يخلق بينه وبين الشيطان بفضله عن الحق وبهلهما لا يخلو وببعض من المخلوق  
 الا دغان الغير المطابق للواقع فيجب لا يلبس في تعاقب الحوق الا شكال ان بقا النفس الصادقة  
 على القلوب من الله تعالى واسلمه وبواسلمه ملكه تكون خروا وطنا والفضل الكاذب برفع في  
 الفلوسيلطام الشيطان وهي لا تستعد الفلوسيلطام في فضل الى احد الجزم وقال الشيا انما نزلت الاكفوا  
 عن انشاء الاطهار بان طلب العلم فربضه على كل مسلم كما نزلت بان المعرفة موهوبة غير كسبية واما  
 عليهم الاكفوا الاعمال فكيف يكون يجمع بينهما اقول الذي استفدته من كلامهم في الجمع بينهما ان المراد  
 بالمعرفة ما يتوقف عليه حجة الا دلة القمينة من معرفة صانع العالم وان له رضى سخا وبذلك يتبين  
 معلما ليعلم الناس ما يصلحهم ما يفسدكم ومن معرفة النبي المراد بالعلم المعرفة القمينة كما قال العلم اما  
 انه محكم اوسته منبغة وفرضه عادلة وفي قول الصادق المتقديان من قولنا ان الله يصنع على العباد ما  
 ايتهم وعرفهم ثم ارسل اليهم الرسل وازل عليهم الكتاب فرفبه في فظاوه اشارة الى ذلك الا ترى ان  
 قدم اشياء على الامور التي في تلك الاشياء كلها معاف عما يستفاد من الامر الذي هو العلم فان الشا  
 ان الفاضلة قد رتبه فربها فما تقدمه فلا شاعرة منهم فبول ان الله تعالى يخلق التوحيد الكفر والظن

في انشاء النفس







لخصه  
في  
الكتاب  
الذي  
هو  
في  
الكتاب

أخيه الحفيظ

وعلم من سلف من الأبناء على سبيل كثرة جعل جلالة الميزة عليهم الميزة المظيفة الشريفة لتكليف  
ومع على ذلك الصداق من علماء المسلمين في أولهم من كان ظاهراً من الأئمة العظماء ذلك بعد من سلفه في  
اشكال تلك المخلوق بسند ولا روحاً لا جناناً لا عقل لا ما خرج من اختياره من الأمان والاعمال  
والأفعال والخلق والافعال والامكان من قليلين منهم من لا ياعلم إلا ما لا تعلم بهنا منهم كانوا  
ما خرج من غير هذا العالم لو كان لهم في ذلك على تلك الميزة إنما كان ذلك جليل بينهم وبين المراتب والصفات  
من الأفعال من بقى مند وخبر بداعي عذمتهم في المظان والجدات خلق هذا الموقر وإنما الخفا ان علم  
ظاهر عليهم جل جلاله من الصفا والجلل في العقول الصريحة والافعال الصريحة والتفكير بالحق والاطمئنان  
على ما في الخلق وإنما اختلفوا في ما هي حقيقة فانه في حقا محبة لخالق المشرق في نور  
بعضهم انما عن كتاب شيئا الشريعة ومقتضى الحقيقة في افعال الصالحين في النبوة جوهرية كنهها الربوبية  
فما فقد من العبودية وجد الربوبية وما خفي من الربوبية صفة العبودية في افعال الله تعالى منهم انما  
في الافاق وفي نفسهم حتى يبين لهم انه الحق وله بكف برهان على كل شيء شهود محققين في حقا  
الكتاب المذكور من معلوماته ولا خال له وبما فيه بعض الى الشهادته والشواهد والموافقات المستقر لان الشيخ  
الطوسي في بعض اخبارنا والسيد طاهر في وصاياه وتولده وقال العلامة المجلسي في المجلد الاول  
من البحار كتاب شيئا الشريعة فيه بعض ما يربط للدين من اسلوبه لا يشترط كل ما لا يثبت واثاره  
ودوى الشيخ في مجالس بعض اخباره هكذا اخبرنا جماعة عن المفضل الشيباني باسما عن شقيق المكي  
اخبره من اهل العلم وهذا يدل على انه كان عند الشيخ في عصره وكان باخذ منه ولكن لا يشوبه كل الوثوق  
ولم يشب عند كونه من فاعا في الصفاق وان سنده ينتهي الى النبوة ولذا استعمل على كثير من اصطلحناهم  
وعلى الرواية من مشايخهم ومن يعتمدون عليه في رواياتهم والله يعلم انتهى في الشهداوس في كتابه  
المجته الميزة الميزة فيما اوصى به وذكره في كتاب المفضل عمر الذي املاه الصافي فيما خلق الله جل جلاله من  
الاثارة وانظر في كتاب لا على الجوزة وما قبله من الاعيان وكتاب شيئا الشريعة مفتاح الحقيقة المنسوبة  
مولانا الصافي وقال في كتابنا الاخطار فيما ينبغي للمسلم ان يصحبه من كتاب شيئا  
الشريعة ومقتضى الحقيقة فانه كتاب لطيف بمرئياته القريب من المسلمين في الله جل جلاله والافعال العظيمة  
والظفر بالاسرار التي اشتمل عليها انتهى في كفا في الكلام في الجزء على نقد برحمته ونبوته والله اعلم فوله النبوة  
جوهرية كنهها الربوبية في العبودية اما ان يكون مصداق من لذل معنى كون الشخص عبداً وصيرته عبداً او  
صفة اعتداله في غاية يكون المراد منها ايضاً كون الشخص عبداً وصيرته عبداً من عباده في معنى الاطاعة  
والانقياد والخصواي كونه مطيعاً اي صيرته مطيعاً ومعنى الربوبية كونه تباركاً او مستحقاً  
او صيرته كونه كذلك وصيرته كذلك اما بخصوص من باب الانقياد والاسباب الخارجية كانت الملائكة الميزة

جی ہمارے گھر کے لیے

فقدان فیض الہی علی







الحمد لله الذي جعلنا من عظماء بني نبيينا

القرآن الدنو من نايب المنايف لا يعلم حقيقة الا بمعرفة حقيقة المنايف ومن سأل عن ذلك فقد سأل  
حقيقة القرية لا بدان يحصل حال الكون الفعلي لا بحجاب من سأل عن ذلك فلم يبق لمطلوبه وهو لا  
يجب سؤاله في معرفة ما وراءه ونظره وبغية ما سأل الله تعالى في حق ما علم انه قد ورد في عدة من الزوايا  
قوله لو كشف لفظنا ما اردت عقبا وقد ورد في انصاره صلى الله عليه وسلم في هذا المقام وحاصله  
ان الله قد كان بطلان بادة المعرفة بقوله اللهم زني قبل معرفة وقوله صلى الله عليه وسلم في هذا المقام وحاصله  
المعرفة بقوله تعالى انما بشرنا عرفناك حق معرفتك على هذا المثل وان يكون صلى الله عليه وسلم في  
المعرفة صلى الله عليه وسلم وقد يقنع عنه محققونا بوجوده او كما نقل عن العلامة الحلي قدس الله روحه من  
ان المراد ان عليا عليه السلام كان في مادة مراتب معرفته انقض من مادة استعدا النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك  
عليه السلام في وصلته ورجا المعرفة الذي جعل في الا بعد بما لو كشف الحجاب صامتا بذلك بالبحر  
مذكرا بالبحر الذي اذ على فيه يقين في هذا درجاة القيمة وثانيتها ما قاله شيخنا البهائي طاب ثراه في قوله ليس  
المؤمنين عليا منزل على درجاة القيمة مراتبها والمضي لو كشف لفظنا عن مراتبها لا نرى في  
وصفها ما اردت تلك في معرفتها واما في هذا الدنيا فلا يكون قوله عليه السلام في معرفة درجاتها بل في  
الحق تلك لتلك في الاربعين في حديث الشيخ محمد الكلبسي نور الله ضريحه في شرحه في غار قال سمعت  
ابا عبد الله عليه السلام يقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في الناس اصبح فظهر في شاطئ الميعة في بحر  
وهوى براسه غراوية قد تحف جسمه غارت عيشة في راسه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم في الكيف  
اصبح يا فان قال اصبح يا رسول الله موقفا فيجب لسؤال الله من قوله وقال ان لكل يقين حقيقة فما  
حقيقة يقينك فقال ان يقيني يا رسول الله هو الذي امرني واسم ليلى واظها صوري ففرفت يقيني  
عن الدنيا وما فيها حتى كاني الى عرش علي وقد نصب لي حشا وخشعة لجلالي لذلك وما فهمه وكاني انظر الى  
بجته وهم يبتعدون في الجنة ويتعارفون على الارائك منكرون وكاني انظر الى اصل النار وهم فيها معتدون  
مضطرمون وكاني ان اسمع من النار يد في سابع فقال لسؤال الله لا اصحابه هذا عبد ربك الله  
قلبه للانسان ثم قال له الزم ما انت عليه فقال انشأ لي في الله تعالى رسول الله اوزق الشهادة معك فما  
له رسول الله صلى الله عليه وسلم في العلم بليلى ان خرج في بعض غزوات النبي صلى الله عليه وسلم في شدة هذا بعد  
نفر كان هو العاشر في رواية اخرى ان ذلك انشأ هو خاتمة في تلك الانصارة وثانيتها ما قاله بعض  
الاذكار من المناقش وهو ان يكون يقينا منصوبا على المنقولا في القيمة وحاصله ان كل يقين في مراتب  
المعرفة ولو كشف لفظنا ما اردت يقينا غير ذلك اليقين بان نبغى على في جسد في علم ببارك كما هو واقع  
في علو منا ولبس لمراد ان ذلك اليقين لا يقبل الزيادة والنقصان بل هو قائل بغيره لا بغيره في معرفة  
بنا وما وراها ما خطر لنا وبعد هذا وانباء في شرحه

الف

القدوس والخالص ان النبي صلى الله عليه وآله كانت مرتبة معرفته لم يرد بها ما بعد بؤ على طول مدة عمره الشريف  
 وكان يحدّث بالوحي والحام من درجات المعرفة وما بعد ذلك من شأبه فبقية ذنبا بالنسبة الى الذبابة لا حقيقة  
 ولذا قال صلى الله عليه وآله اني لا استغفر الله كل يوم سبعين مرة من غير ذنبه كان صلى الله عليه وآله يطلب  
 زيادة مراتب المعرفة في جنس لا هذا لفاض عليه ان بعد ان ولما استكمل منته استكمل ما يليق بما دبره  
 ابتوية من افاضته لعلومه لا بقية بذاته الشريفة التي هي منه مرتبة البشر لما مرض مرضه الذي لا يقبل  
 الى جنس القدوس طلبا وادناه من علمه علو مدته عمره الشريف لم يخط واحدا فلذا قال صلى الله عليه وآله  
 ما علمك رسول الله صلى الله عليه وآله انه علمه الغائب من العلم ينفتح من كتاب الغائب من هذا الباطن في ذكر  
 العلوم في صكها الشريف فهو عليه السلام بعد ان صلى الله عليه وآله يقول في عرفته سبحانه انما علمه من ربه  
 صلى الله عليه وآله لو كشف الغطاء ما ازددت عبثا **باب في معنى الطريقة الباب**  
**الثاني** ان كنه الواجب على غير معلوم للبشر رتبة الوجوه لا تنزعي الى الواجب وان كان كنهه لغيا  
 المصنوع المنزوع عن صفاته لا كنه من الاكث والجلوس من الجن والانس ما عاينه من وجه آخر  
 فاذا كان من ان مطابق الحكم بالوجوه على الحقيقة الواجبة نفس ذلك الحقيقة غير مفقود بما دام كونهما  
 بخلافهما الذي انما كان الحكم جاعلا على الحقيقة بوجوه وجودها لا في ذلك الخرد ذلك الوجوه وانما للخل  
 ان كنه تلك الماهيات وبصورتها بكنه حقا بقوله ينزع الانسانية والجنسية والفلكية وغيرها واللبس  
 ان يقال الموجد الحق وبصورتها على الاكثاء به حتى ينزع منه الموجد المصنوع اذ يمنع ارتسام الحقيقة  
 الواجبة في الانحان غائبة كانت وفلكا بل جميع لقوا الادراك عبقلة كانت وكنهه في مرتبة واحد  
 بالقبول في نيل الجواب لربك كما ذكره النبي صلى الله عليه وآله في حق العقول كما اجتمع عن الاقباض وان  
 الملاء الا على بطون انتم فان الاصل ما يتعلق في عالم الخلق والنقل انما يتعلق في عالم الامر  
 فامور فوق الخلق والامر يكون مجيئا عن الحق العقل بل العقل ينصو مفهومه الوجوه ويحكم بيب  
 البرهان ان له مبدأ الوارث من العقل ينزع منه لذاته هذا المفهوم لكن يمنع ان يرتسم في الماهيات العقل  
 او لا المنزوع منه ثم ينزع الماهيات المصنوعة الذاتية وهذا العقل مفهومه الوجوه لا تنزعي ثم يحكم بان له  
 مبدأ من رتبة غائبة بالذات محض غير شبيهة كنه الواجب كان متعقلا لزم انقلاب حقيقة فان حقيقة  
 الوجوه الصورية في سلب الموضوع وما بر الاشاء عنه لا لا بشر شي منها كما عرفت الموضوعات كنهها  
 موجود في موضوع مع ان حقيقة الموضوع لا في موضوع فينبغي حقيقة عما كانت عليه في هذا  
 الماهيات الجوهرية فان جوهرها ليس باغنيا كونهما بالعقل لا في موضوع بل عند المعنى من صفاتها الا  
 بها في الخارج وجوهرها انما هي باغنيا كونهما بحيث ان في موضوع وهذا المعنى لا ينفك  
 عنها في الحقيقة الوجوه فلهذا يلزم من انقلاب شي من مضمون ما بكنهها اصلا ولا في هذا المعنى زيادة

مكة المكرمة

محمّد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله



















الموجود كما لا يفتقر الى كماله وادراكه انما يكون في وجوده يكون لذاته انما يكون في الوجود  
 ما هو عليه فلا يستلزم ان يكون له كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 او لم يدر ذلك في الشرع ويرد على الفلاسفة انهم ان ارادوا ان يكون له كماله في الوجود  
 الفلاسفة فيقولون ان ارادوا ان يكون له كماله في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 فانما يحصلان فلهذا الحق ان الله لا يفتقر الى كماله في الوجود بل في الوجود  
 في نفس الشيء لا يفتقر الى كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 في نفسه كما في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 قوله لا يستلزم ان يكون له كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 للمنفق ما عينا انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 المنفك عما في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 عليه في نفسه قول امر المؤمنين على كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 وقوله عليه ما وجد من كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 ويكون اخر ما لا ين وعين عبد الله ما كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 وهو في اخبارهم عليه كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 على سبيل التوحيد عن وضعه كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 وهو الكماله بالها صفة فانه في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 ولا يشترط في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 له صفة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 فهذا من الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 والغير في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 ضرورة كل صفة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 الى ما هو عين حقيقة الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 ولحق نفسا بها عن كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 الفصول في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 المرجحات في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 معاولا من الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود  
 هو في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود بل في الوجود

انما يكون له كماله في الوجود

في الوجود بل في الوجود

يكون علمه من جهة الوجود واذ لم يكن طرف خارج عن المكنان اجب ان يكون من تقدم فلا يكون للمكان  
 في نفسه لا بعدا بل لا يفتقر الى كماله في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 الموجود في نفس الامر ان يكون موجودا في مرتبة نفسية من جهة الوجود بل في الوجود  
 فكل موجود عند ملاحظة الذات من جهة الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 الواقعة في نفس الامر من جهة الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 بذاته وهو المظهر او لم يكن كذلك بل يكون اياها بعدا بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 بعد ان لم يكن موجودا في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 البصيرة نحو من البصيرة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 فاذا احسنا الشيء في البصيرة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 الزمان في البصيرة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 اوله في البصيرة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 البصيرة في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 وهو في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 بالكون وعين الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 في مرتبة من الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 بجميع الاعتبارات في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 شريف في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 للملوك في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 ما في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 اولى في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 او من الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 نقل في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 بخلاف غير شانه في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 جميع الكتابات في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 عن نور الانوار في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 وكونها غير شانه في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود  
 خاضع في الوجود بل في الوجود انما يكون له كماله في الوجود

انما يكون له كماله في الوجود



٢  
الطريقه التي سلكها  
اعمالها على ما في كتابنا  
في الطب من كتابه  
بالعلم

الحق في العلم

فريق

اعلم ان هذا الكتاب من فضل الله تعالى

الشحم والخل من ذى النخل



في كتاب الله  
والنساء

مختص بکتابخانه مسجد اعظم - قم  
از کتابخانه خارج نشود

التشليل في بيان جهة  
الاعمال

وخلعنا

برای این کتاب

منه







بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

شوا كان غنيا وغيره وسوا كان غائبا او مخترا اذا خلاطه المعنوية اشدا استحال من التصورية لان المحل في  
الجملة انما هي ان يكون محالها الحاطة به كما لا يفرق في الجسد فغلبة المعنوية فان المحل محط ضده  
يكون محاطة محطها في ان الوصف محط بالموصوف بجمعة بجمعة غير غير لا يتحقق التحديد وهو متحقق  
على الله ولا وصف بالخصيص **ابتنان وجود** لا شك في الله انه لا اله الا هو اعلم ان اعظم البراهين لشد  
الطريق وانوار تلك الشرفا واحكامها هو الاستدلال على ذاته بذاته وذلك لان اظهر الاشياء هو طبيعة  
الوجود المطلق وهو وجود مطلق وهو نفس حقيقة الواجب وليس من الاشياء غير الحق الا ان  
نفس حقيقة الوجود لا غير اما هي من المبدأ او وجود من الوجود الثاني حقيقة المشيئة بنقص  
فصلا وعكس فليس شيئا مضافا معنى الوجود بنفسه ولا واجب الوجود هو الوجود الذي لا يتم  
ولا حله ولا كماله ولا يشوبه شي اخر من هو او خصه من وصفه غير الوجود بخلاف غير فنقول لوله  
يكن حقيقة الوجود موجودا لم يكن شي من الاشياء موجودا لان غير حقيقة الوجود اما هي  
المبدأ او المضاف من حيث انها غير موجودة او وجودا فغيرها فلهذا لم يتركيب حقيقة من غير حقيقة  
وحد خاص من طاق الوجود فيفقد في النظر الى سبب وجوده ويحدد بحد خاص بحد خاص بحد خاص  
من القول في الفعل ومن الامكان الى الوجود وكذا في حقيقة حقيقة الوجود لا تقتضي مهية الوجود ولا في  
حد خاص من الوجود فبما جاز الى امر عليه محد لم يحد لم يحد في المعينة في الوجود وذلك مقتضى  
يكون مقدما في الوجود في الجمع تقدم السبب على المركب الواحد على الكثير والنام على الشافض الغني على  
الفقر الفاضل على الفاضل عليه حقيقة الحق الاول هو البرهان على انه والبرهان على كل شيء كما قال اجل شائ  
اوله كيف يرتبنا نرى كل شيء في شهود في شهود سبيل الصدق بين الذين يتوسلوا به لغيره يستدرك  
به عليه في شهود بوجوه على ما بر الاشياء عليه في طريقه غيرهم من السالكين الذين يستدرك  
بوجوه لا تار على الحقيقة والتقاء في الذات هو طرق كثيرة اجود ما من هجانا احد ما مقرر النفس  
الافسانة وفي انفسكم ان لا يصحرون وهذا الجو الطريق بقدر طريق الصديقين لان السلك هنا عيسى  
في طريقهم غير المملوك ثانيا في النظر في الافق والافق كاشا اليه بقوله سرهم باسنان الافق وفي  
انفسهم حتى يبين لهم انه الحق وفي القرآن ايات كثيرة في هذا المنهج فقد مدح الله على الناظرين في  
خلق السموات والارض اشياء على المتفكرين في آثاره صفة جوده **فوق** **وردي** **الحديث**  
انما لا يشغل في الدليل عليه ان يكون الحسن عيسى في ما نظرنا في جسد فلم يكتف فيه زيادة ولا نقصا  
في العرض والطول ودفع المكاف عنه وجو المنفعة عليه غلبت لهذا البنية باسنانا فبرقت غير مع ما راي  
من دوران الفلك بعد ردة فاشا السحاب تصريف الرياح تجري الشمس والقمر والنجوم وغير ذلك  
من الايات الفخمية المتقانات فلهذا مقدرا منبشا **الشرح** لما شد الامام عليه السلام على الرجل

ان حقيقة الذات لا يكون لها وجود في ذاتها بل يكون لها وجود في غيرها  
فلهذا لم يتركيب حقيقة من غير حقيقة

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

جميع طرق المعرفة اعرض عن هذا السبيل سلك طريق الدلالة على حق يكون على الامام عليه السلام با  
بان هذا الطريق لا يخرج عن الطرق المتبعة في الامام صلوات الله عليه في الحق في ذلك بان معرفة ذلك  
عليه ليس لا من طريق ان الممكن يحتاج الى موجب وما بال قوة بغيره في ما يخرج في العقل عند معرفة  
بالمضات لا بالاشياء فرق ما بينهما ثم ان هذا الاستدلال انما هو من ايات الافق ولا يفسر كذا في كذا  
سرهم باسنان في الافق وفي انفسهم حتى يبين لهم انه الحق لكن فوق تلك الدلالة طريق اخرى مختصة  
بصدقين واهل الغاية الحسنة وهي ما اشير اليه بقوله سبحانه وتعالى وكيف يرتبنا نرى كل شيء في شهود  
ومدا استدلال من الله على الاشياء وذلك لطايفة ما واد اشياء الا واد الله في حجة بكمهم لا شك في  
السابق على الجاهل ومن العقل على المغفل ورضا الله وجميع الطالبيين ولترجع الى شرح الخبر قوله فلم  
يكن بالنون المشددة وقوله ودفع المكاف ومغطوفة بالشرع خطف على الزيادة والدوران بالفتح  
الحركة في السلك المراد به حركة المستدرة الى الافلاك والجري مصداق معنى الجريان في معنى حركة  
النزول والكواكب اقل الحاشا ثم ان الاستدلال لا يقتضي عليه كما وان كان من جهات شتى وكذا الا في كما  
لا يخفى على اولي النهى لكن سلك الامام عليه السلام في الاول طريقة الاطمين في الشا طريقة الصبيحة  
لان الاول استدلال من حال المادة والصور على الفاعل الحق والثاني استدلال من الحركة على الحركة المطلق  
فكذا استلحق في الاول وجود اشياء في ومن اشياء المفعول المنزه وايضا الاستدلال الاول يدل على الفاعل  
المطلق والثاني على انصافه باكمال الحق من الصفات الحسنة الثمات فلهذا انا وجبة لا لا الثاني فقد  
فرغ عنه الكتب العقيدة واما وجبة لا الاول فلان المراد بهذا الزيادة والنقصان هو النمو والزيادة  
وتحيز المنفعة وانصاف الغذاء الى كل عضو يدل ما محلل منه ويذوق المصا والمكاف نتيجة العقل الا ان  
فان الذين اذ ليس لك من النسل شاطعة لا هنا عالمنا باضاهام مع انه لا معرفة لها بذلك الاموال  
في جسدنا وظهرنا وجميع القوى الفاعلة في الجسد مسخرة تحت سلطان الفاعل المطلق وذلك لان

### هذا الثاني علمه بالاشياء من حيثها المص في امثلة العباد

بسم الله وبالله والحمد لله والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله فقد رزقنا علمه تعالى بالاشياء  
**فوق** ان علم ان الملمين قد رزقوا ان علمه تعالى انهم الملمين كلهم المكنة والولعية في  
المتنفة ويحيط بالكلية على الوجبة لكل وبما جرت ايات على النوصة الخيرية وقد خالف في هذا الذم  
لغيرهم والله وقد ماء الفلاسفة وافر قوا في ستر فرق الفرق الا في من الذم في ربه الى انه لا يعلم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين  
والصلاة والسلام على  
سيدنا محمد وآله الطيبين  
الطاهرين

من ليد



فی بیان افعال الذی  
فی علمہ

مختص بکتابخانه مسجد اعظم - قم  
از کتابخانه خارج نشود  
- ۱۰۰ -  
فایکون

عبدالعزیز بن عبدالحق

بغدی

مذکر شریف علی محمد بن علی



الفضل بن علي

ظ  
الضم

[illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْحِجَّةِ فَالْحُلَّةُ لِلْمَكَّةَ وَبَنَاتُ الْحَيْةِ لِلْعُتْبَةِ

فَضْفَضْنَا







از غیبت علی بن ابی طالب

۱۲

این کتاب از کتب معتبره است

يُجَدُّ لَمْ يَكُنْ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ فَيُفْتَرِ لَنَا أَنْ نَقُولَ أَنَّ هَذَا الْبَشَرُ مِنْ جِهَتِهِ ذُو فَوْضٍ أَلَمْ يَكُنْ عَلَى الْإِيمَانِ وَفِيهِ  
وَلَكِنْ يَضَعُ عَقُولًا وَفِيهَا سَائِرُ الْمَادَّةِ وَمِلَاقِهَا الْعُقُودُ وَالْأَعْدَامُ يُعَايِرُ أَوَّكَهُ وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ  
ذَلِكَ فَإِنْ أَفْرَاطَ كَالْمَوْجِ وَشَدَّ نَفْسَهُ بِهَرَفٍ خَالٍ يَتَوَكَّلُ عَلَى أَدْرَاكِهِ عَلَى الْإِيمَانِ وَأَنْ كَمَا تَقُولُ سَائِرُ الْأَشْيَاءِ بِأَقْصَى  
أَشْرَافِهِ وَلَا يَرَى نَافِثُ الْحُسْنِ الَّذِي هُوَ أَوَّلُ الْمُبْصَرِ وَالْأَعْلَى وَالْأَعْلَى وَبِهِ يُبْصَرُ الْحُسْنُ الَّذِي هُوَ خَيْرُ الْعُقُودِ  
بُصْرًا بِأَقْصَى بَدَنِهِ أَنْ يَكُونَ مَا هُوَ أَشَدَّ مِنْهُ وَأَمَّ كَانَ أَدْرَاكُ الْبَصَرِ أَكْثَرُ وَمَا وَجَدْنَا الْأَرْضَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ  
فَعَلِمْنَا أَنَّ هَذَا الْبَشَرُ قَائِمٌ وَنَقْصِبُ الشَّدَّ كَالْمَوْجِ فِي النَّوْبَةِ الْحُسْنِ بِهَرَفٍ لَا يَصْلُو وَكُلُّ الْحَاسِنِ أَدْرَاكُهُ  
نَقْصِبُ فَكُلُّ فَاسِرٍ كَالْحَقِّ الْكَوْنِ دُخُولُ الْمَعْنَى وَنَقْصِبُ عَقُولًا وَضَعْفًا وَكُلُّهَا عَزَّ وَجَلَّ أَدْرَاكُهُ وَمَا  
بَيْنَهُمَا حَقٌّ أَنَّ الْأَشْيَاءَ أَنْ تَكُونَ الْمُعْقُودُ مِنْهَا نَفْسُهَا ضَعْفًا وَلَا تَدْرِكُهَا حَقٌّ أَدْرَاكُهَا عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ فِي  
أَنْفُسِهَا عَلَى ضَرْبٍ ضَرْبٍ مَشْتَعٍ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مِنْ بَدَنِهِ لَضَعْفِ جُودِهِ وَخُسْرَى جُودِهِ كَالْهَبْوِ وَضَرْبٍ  
مِثْلُهُ مَرَّجُهُ لَكُونُهُ عَلَى غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ كَالْإِيمَانِ غَيْرُ الْمَعْنَى أَدْرَاكُهُ عَلَى الدَّجَةِ الْعِلْمِ مِنَ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ  
الْقَصُورُ مِنَ الْإِيمَانِ لَكِنَّهُ عَلَى الْعَقْلِ عَلَى نَبْطِ الْقُلُوبِ بِهَرَفٍ مَا وَفَّقَ لَهَا أَدْرَاكُهُ نَوْرُهُ أَشَدَّ  
وَلَمَّا نَزَلَ الشَّدُّ بِرَجْعِهِ عَنْ كِلَيْهِ خَيْرُهُ وَهَذَا الْبَشَرُ أَنْ كُلُّهَا فِي غَايَةِ الْبَدَنِ الْأَخْرَجَ بِهَا  
فِي الطَّرَفِ الْأَقْصَى مِنْ سَائِلَةِ الْوُجُوهِ فِي الْإِيمَانِ وَالْقَصُورُ الْمَدْرَجَةُ الشَّرَفُ الْحُسْنِ وَكُلُّهَا خَدَمًا  
فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ الْقَصُورُ الْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
سَلَوُهُ ظُهُورًا وَخَفَا وَمَا يَكُونُ مِنْ سَائِلَةِ الْإِيمَانِ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
عَلَى أَدْرَاكِهِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
عَلَيْهَا أَسْهَلُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ وَقَدْ بَيَّنَّ وَتَحَقَّقَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَا حَسِبْنَا مِثْلَ الْإِيمَانِ بِالْمَادَّةِ وَكَانَتْ  
هِيَ الْمَعْنَى أَنَّ مَا جَاءَ مِنْهَا بِحَسْبِ الْإِيمَانِ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
هَذَا أَدْرَاكُهُ لَكِنَّهُ مِنْ مَنَاجِيعِ الْوُجُوهِ مِنْ بَدَنِهِ سَمَحَ ذَلِكَ وَمَقَارِنُهَا لِلْمَادَّةِ لَمْ يَكُنْ بَدَنُهُ لَكِنَّهُ نَقْصِبُ  
رَحْمَتِهِ وَشَدَّ نَفْسَهُ وَتَدْرِكُهَا فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
كَأَنَّ الْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
صَلَوُهُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ كَالْمَوْجِ وَالْمَوْجُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
بِهِ دَنُوهُ وَالَّذِي فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
عَلَيْهَا أَدْرَاكُهُ كَالْمَوْجِ وَالْمَوْجُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
مَا يَكُونُ بَدَنُهُ ذَلِكَ وَمَعَ ذَلِكَ لَا تَدْرِكُ حَقِّ أَدْرَاكِهِ وَمَا يَكُونُ مِنْ مَعْرِفَةِ الْأَشْيَاءِ وَتَدْرِكُهَا  
بِهَا الْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ وَالْإِيمَانُ فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ  
أَسْهَلُ لَكِنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْقِلَّةُ الْأَوَّلَى تَصِلُ إِلَى الْإِيمَانِ وَتَدْرِكُهَا فِي غَايَةِ الْإِيمَانِ

الله فاعلموا

بِالْأَمْنِ















في الفناء المشيد على  
أقوال الحكام  
الصغير في عالمه

ایک دفعہ ایک شخص نے

بلا

بسم الله الرحمن الرحيم



الذی فی نفسی

عبدالله بن محمد بن عبد الله

و کای بیغز

مجمع الزوائد

بالشيء من











۶۶۲

والمركب من حيث لا غشياً فنقول ما من وجود من ماضٍ ولا هو محض وجوده الوحداني مصداقاً له  
كثيراً مع قطع النظر عما يفرضه المحقق من العوارض للذات والمفارقة فانا لنجولنا في هذا  
الأمور من صدقاتها والمحاكي لها غيره هو نفس الوجود الوحداني لم يكن لا يخفى ان المحولات الذاتية متكررة  
والوجود واحد وهي لطابع كنهه والوجود هو بغيره شخصه ولا يخفى ان على من له بغيره ان الوجود كما كان  
الكل والشدة كان فنانا للذاتية كثر والمحولات المحاكاة عنها او فسادها بغيره في رجب في الكمال آثار  
فخصوه في مبدأ الذات في صدقها على معنى معقول من تلك الحقيقة الذاتية وكلما يتقدم من المعقولات  
على شيء يتجسّد في ذاته كان حكمه حكم المهيته والذاتيات في كونها متحدة في الوجود وتجوّز وجودها  
من غير تلك الوجودية الوحدانية كما هي عليه عرفتها جميع تلك المحولات المتقدمة بنفس ذلك العرفان  
لا يفرق من شأنه فاذن لما كان ذاته نعم مستجمع لجميع الصفات او اجزائها بنفسه البسطة وذاته  
او بغيره فبذلك مبدك كل فعل في مثلك خبر وفصله فلا يجب كل فصله بوجوده شيء اخر من مجموع لا نه محو لفعله  
فلا يبعد ان تجد المحولات عقلية كثيرة متفارقة المتشابهة مع اتحاد الذات فالذات الوحدانية مع كل منها بقا  
لها الاسم في عرفهم ونفس ذلك المحول العقلي هي الضقة عندهم وكلها ثابتة في مرتبة الذات قبل  
صدق شيء عن قبله كقبل الذات لكن بالفرض انكم ما يلزم الاسماء والصفات من البتة للعقل  
مزمعها ومطاهرها وهي الايمان الثابتة ان قالوا انها ما شئت من الوجود ابدأ وضعي قولهم قد  
انها لبت موجودة من حيث غيبها ولا الوجود صدق غرضها او فائدها ولا هي غرضه ولا فائدها  
به ولا ايضا محو مغلوله بل هي ثابتة في الازل بالاعتبار الواقع للوجود الاحكام ان المهيته ثابتة  
بالجهد المتعلق بوجوده ولا غيبه كذا غير مجموعها بالذات ولا ايضا لا مجموعها في قديمه بالذات  
لست ايضا ثابتة للوجود بحقيقة لان معنى السابغة ان يكون للشيء وجودا قبل وجوده في ذاته  
جوهرا لما في نفسها لا غير فاذن تلك الاسماء والصفات متعلقاتها كالمكانات ثابتة في الازل بالاعتبار  
وهي ان لم يكن في الازل موجودا هذا الخاصة الانا كلها موجودة بالوجود الواجب بهذا  
الفعل لم يلزم شبهة المعدم كازمنة المعقولة اذا قلنا ذلك فنقول لما كان علمه نعم بذاته هو نفس  
وجوده وكانت تلك الايمان موجودا بوجوه ذاته فكأن شيء اجماع معلومة بعلم واحد هو العلم بالذات  
فمن مع كثرها معلومة بعلم واحد كذا انما مع كثرها موجودا بوجوه ذاتها العلم والوجود هاتان  
واحد فاذن بذاته نعم بالاشياء كلها في مرتبة ذاته قبل وجودها فعلمه نعم بالاشياء المكنة علم فعله  
سبب لوجوده في الخارج لما علمت ان علمه نعم بذاته هو وجوده وذلك الوجود بعينه علم بالاشياء وهو بعينه  
سبب لوجوده في الخارج التي هي صفة قبله ببقائها صفة بعينه ببقائها المواد الخارجية وهي اجزاء المراتب  
الوجود فالحق نعم بوجوده واحد قبلها ولا قبل ايجادها وقبلها ثانيا بعد ايجادها بعلم واحد قبلها

نور في كنفه نور القضاة الله تعالى

شافوا ولا حقائق في كيفية زوال القضاء من عند الله وبروز الأحكام من مكان القلب في مقام  
 الشهادة اعلم انه نعم قد عظم امر السماء وجعلها واسطة الارراق وبطلان الحق ورفع الحاجات فاد  
 وفي شمار ذكركم وانواعه ان جعلها منشا الحركات الكلية وحدوث الكاينات ونولها تنبها والجنون  
 سببا نوع الانا الفاعل بنفسه لنافطة العاقله كوخا على سائر الاكوان وذلك اجل انه جعلها ذرا  
 نفوس ناطقة كاملة متشوقة الى لقاء الله تعالى عاشقة للمكونة الاعلى طامشة حول كعبته الجلال فليها  
 ادراكات اذ ان عقله بنفسها الكلية وطايبه ادراكات اذ ذات نفوسها الجنونية البحر  
 كحال نفوسنا المدركة للكلية المرادة كلية من جهة العقل المدركة للجزئية المرادة اذ ان  
 من جهة قوة الخيال كل عيب رتبة ومقام وكل تباين الى جوهر فليس مقارن فهو مفيض بجو  
 ومكملها الفريقتين بالية تشبهان لا ذراكها لذلك ان الذي من شأنها التشبيه والخروج  
 من القوة الى الفعل بسبب الفريقتين المبدا لا على بواسطة فان النفس خيال العقل بالقوة  
 والامكان وشاها ان يخرج من القوة الى الفعل ومن الامكان الى الوجود وهذا الخروج لا محتملا  
 بحركة ولا يكون الا بتعلق بآلة جسمانية لا بالمفارقة عن الجسم المجردة عن المادة واسالا حرك  
 له حركته التماثلية ناطقة بحركة جسمانية فلا بد فيها من اذادة كلية واخرى جزئية اما الاولى فلان  
 اغراض الفعل ليست كغراض الحيوان الفسحر شهوة او غصبة ولا اجل طلب غداء اولدفع اذى او عد  
 اذ اجابها لتنتج مخلوقة من العناصر المضافة المتكونة من مادة ناقصة غير مستكملة بالصعودي  
 الى التكميل والتعديل واليصوص وليس لوصفها ضد ولا لنفسها مرض فليس شهوة ولا غصبة  
 حركتها ليست لاجل غرض جسماني لاجل مقصد علوي فيلزم ان يكون قدس يكون من شأنها الوصو اليه لا  
 يمكن ذلك الا بالسمع والتوجه لنفوسها وانها لما علمت ان فعل النفس حركتها لا يكون الا مع البدن  
 فلا بد لاجل انها ان تتحرك من ما من الحركة وحركة الاجسام مقتصرة ان يكون في اربع مقولات اما  
 في الابن وفي لكم وفي كيف وفي الوضع لكن الفلك لا يمكن لها من الحركة الا الوضعية فقط لانه  
 بالفعل في جميع ما يمكن له من المقدار في الابن وكيف لا الوضع بمعنى التثبت في الغرض يطلب معا كل  
 يستعذر لذلك لتمام ونهضم له اذراكه الكلية ادراكات جزئية متقدمة بعضها وشاخرة بعضها فليش  
 من اذاتها الكلية ادراكات جزئية فينبغيها اشواق جزئية فوجب حركات جزئية يقع الوصو لها  
 المراد ان جزئية تشبه الاداة الكلية الى الاداة الجزئية كقصة المراد الكلية المراد الجزئية ولما علمت  
 ان المراد الكلية للفلك التشبيه بخبر كل عقل بل الائمة الصرفة اياه لا يخرج يحصل معنى التشبيه  
 امر منه لا وجوهها في الخارج ولا وجوهه لا يكون مقصودا حقيقة المراد الكلية جوهر كل عقل  
 والمراد الجزئي احد جزئياته وهو جوهر نفسا جزئي فدا ما يبعد للنفس الكلية امثال وتصل



بسم الله الرحمن الرحيم

ملك



تلك الكبريات داني جزئي ينفعت عند الفصل الحادى للعقل ثم يتحرك اعضائه عند ارادة اظهاره فيظهر في  
 الخارج كل حال فيلزم في العالم من الصود والاعراض فاول ثمانية العالم والثانية ثمانية من الصود  
 المحفوظ والثالثة ثمانية الصود في السماء والرابعة ثمانية الصود في الارض في المواد العنصرية ولا شك ان الترتيب  
 الاول لا يكون الا ما اراده كلية والتزول الثاني ما اراده جزئية فيضم الى الارادة الاولى كلية فينبعث  
 بحسب ثبوتها ومنازلها داني جزئي فينبعث عن ارادتها لظهور العقل فيتحرك اعضاؤه والحواشي ونظير  
 العقل وحركة الاعضاء بمنزلة حركة السماء وسلطان العقل الانسانى في الدماغ كسلطان الرمح الكلى  
 في العرش وظهر عليه الحقيقة الذي هو النفس الشاطئة في القلب الصنوبري كظهور النفس الكلية في تلك  
 الشمس من العالم بمنزلة القلب الصنوبري من الانسان كما ان العرش من غير لذة الدماغ متنا والله  
 بكل شيء محيط واعلم انه قد ذهب الحكماء الى ان حقايق الاشياء كلها وصورها العلمية الاصلية موجودة  
 عند الله تعالى واجبة بوجوبه الثاني باقية ببقاء الله لا يبقا انفسها وهي واحدة من حيث الوجود بحيث  
 لا كثرة في وجودها وان كانت كثيرة من حيث معانيها واعيانها التي هي صور اسماء الله وصفاته كما قال الله  
 سبحانه وعند مفاتيح العرش عليها الا هو قوله بغير لا سبيل للكل ان الله وقوله وان من شيء الا عندنا  
 خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وقوله وما من غائبة في السماء والارض الا في كتاب مبين وقوله وان  
 كل شئ عنده لدينا محضون وقوله وبحق الله الباطل يحق الحق بكلماته انه يعلم بواطن الصدور وقوله اعند  
 خزائن رحمت ربك ام هم المصيطرون وقوله وما ملكت الا الله حق فله ذر والارض جميعا قبضته يوم القيمة والسموات  
 مطويات مبين لا شك ان قبضته بمنزلة مفاتيح العرش والذرة وقبضته لا يذره وما قد قال الله حق قد داني  
 اليهود من حيث حذرهم ويخبرهم من لم يعلموا ارتفاع ذراتهم في الارض والسموات فضل عن عالم الانبياء فينبعث  
 شيموه الى المثل والنظير والصاحبة والولد فقال اليهود عزير بن الله وقال النصارى المسيح ابن الله و  
 ايضا نسبوا اليه التعطيل في الكافرة والاشاع عن اليهود اذ قال اليهودي الله مفعول غلت ايديهم ولعنوا  
 بما قالوا بل يذاه مبشرون ينفقون كيف يشاء فدا غير ما يلين بل ذممان فامثان بالجود والرحمة وقوله  
 تعالى واسموت الارض منور فلها ارض اخرى وهي الاعيان الثابتة المنورة بنور الوجود الفاضل  
 عليها من ذان الله تعالى او المراد بها ذان النفس الكلية المنورة بنور العقل الكلي المتحد به الصائفة ايا  
 محال استحالة الثاني ومن حيث التفصيل فسميها التي هي نسبة القابل الى المقبول ونسبها بالقول الى  
 ما ما العقل فيحتمل ان يكون المراد بارض الاخرة جملة النفوس الانسانية الفاضلة لفضائل النور والعقل  
 الاخر فلا ذواتها وعقولها الهيولانية او النفوس الحيوانية الحسية من الانسان القابل لبلورة الانوار  
 الحسية التي يثقل بها عند النفس الامارة والاخرى و  
 الشخصية الشاطئة التي تخرج من النسوة وقد فقدت  
 نسختها الاصل







مختص بكنائسها خارجة من  
الكنائس خارجة من

الشيء وجوده الداعي المشاي أو الضعيف من جهة الفعل فالحال فلا امتناع للفعل البشري وكذا في طرفي الفعل  
المفروض من تمام الفاعلية يعود شي غير اختياره والباعث على الفعل وهو الداعي يدعو إلى الفعل فلا يمتنع  
للمشاي أو الضعيف من جهة امتناعه كقوله في جأ الامتناع ومن يمتنع ذلك التزاع وانما في الفعل والوجه  
الغالب فلا يجعل الفعل متعابلا بغيره شيئا او يخطو راغبا في الباب لا يمتنع ذلك بالمتناع الحكم وقد  
الامر هناك وأنه لا يقع القول فيه بالرجحان وعدا عما في لاشئ الذي من لوازم ضعفه لحظا والذات  
فأي امتناع لا امتناع مع ان الشئ لا يمتنع بالحق كذا في الواقع فان قلت من المفروض في لاشئ ان  
ولكن منها ضعفها وشيئا منها القوة فاعلم باعينا بعض القوى صان ذلك المشاي والضعيف في الجملة والواقع  
من تلك القوى وان كان باعينا بعض القوى بالمتناع لا يمتنع بالمتناع فاشئ هذا اعلم بعد  
الامتناع الذي لا يمتنع من جهة انما لا يمتنع من جهة كونها باعينا او لا يمتنع من جهة كونها باعينا  
نقول بان مرجح الداعي ان كان بالنظر الى ازالة الفاعل فاعلم ان ازالة الفاعل فاسد لانه من المتعدي  
الداعي من جهة ازالة وهذا يتحقق الداعي ان كان من جهة فاعلم ان ازالة الفاعل فاسد لانه من المتعدي  
المتعدي من جهة فاعلم ان ازالة الفاعل فاسد لانه من المتعدي فاعلم ان ازالة الفاعل فاسد لانه من المتعدي  
الداعي الذي من شئ من جهة ازالة وترجع لتعلق ازالة هذا في الحاقه وانما في الحاقه فالداعي على  
زعمهم نفس ازالة ضعف الداعي الضعيف المشاي ازالة الضعيف المشاي من البشري لولا يقع التعلق  
من الحكم في هاتين الصورتين فالأول ان يرد ذلك الحكم بالفعل فان ذلك الامتناع انما في من جهة احد  
الطرفين باعينا رجحانه لاجل ضعفه بعض القوى ولا يمتنع بالمتناع اياه بذلك الرجحان فيمنع الطرف الآخر  
فادام ذلك الطرف والرجحان من جهة المشاي قلنا انما يمتنع على كون الوجوه من جهة الفاعل على  
متناع الرجحان من جهة رجحان فلا يمتنع الاستدلال بهذا الوجوه على ذلك الامتناع لانه من جهة  
بغير الامتناع بالغير وذلك من جهة مطلوبه على ان يمتنع في الكلام في الوجوه من جهة الفاعل على  
عند هذا الحق والافتقار وانما في كمال الامان وروسخ الفقه في حكمه الامان واعلم انه اذ وقع ترجيح المشاي  
او الضعيف الداعي انما يمتنع بذلك من جهة اسم الفاعل لا من جهة في نظر الفاعل كما يشاهد ذلك الغافل  
الغافل هو جهة شي وبغيره في الفاعل لاجل البشري والمالي والمقرب بعد رجحانه باعينا بعض قواه ومع  
ذلك يفعل فاشئ ذلك كبر كما لا يمتنع على من يمتنع افعال البشري والضعيف من نفسه بالنظر في بعض فاعلم  
المتعدي في شئ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
وهذا هو الوجه في المتعدي المتعدي لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
امتناع وان كان بالاعتناء افعاله من جهة المتعدي ان يكون الداعي هو شئ من جهة ذلك المتعدي  
او خارجا عنه وانما ان يكون بشري متعدي شئ كان فلا يمتنع الرجحان المتعدي والمتعدي المتعدي

فانه

فانه والمتعدي باعينا امر خارج غرضه والمتعدي باعينا شرط وهذا الاجر ينقسم قسمين اعملا  
شرط هو متحقق في جميع الاوقات والشئ باعينا شرط هو في بعض الاوقات من جهة هذا الامتناع من جهة  
عند هذا الحق المتعدي باعينا من جهة المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي  
الاجابة المطلق في افعاله فاشئ انما في المبدأ المتعدي لاشئ اما ان يكون موجبا لمتعدي او باعينا  
امر وضعه من جهة او غير فالاول هو لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
ولا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
اي كون لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
يحتاج الى مرجح سواء كان من جهة في الذات او من جهة في غير الذات ان يكون فاعلا وقابلا وهذا متعدي بالمتناع وانما في  
الرجحان على امره الذات بل من كونها بالقوة وان توقف على امر خارج لزوم الاحتياج ولا جمل هذا القول  
ولجبا الوجوه بالذات واجب من جميع الجهات وعلى الاشئ بل من كونها بالذات بل الاطلاق بقا الى الله  
غرفا على انه لو كان البشري من جهة في الذات بل من كونها بالذات بل الاطلاق بقا الى الله  
وفيها ما يقتضي امتناع ذلك واستلزامه لاشئ غير متعدي عند من له اذ من جهة في الفاعل على  
بشرها اخر لو كان اتحاد المبدأ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
في الدنيا الاول ولما يتم وجوه ذلك الصانع فضل ان يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
المعقول يمكن الاستغنى ابداء ليس بمتعدي وبان ذلك المتعدي من جهة المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي المتعدي  
المتعدي لاشئ فادام من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى  
كان المتعدي لاشئ واحد او يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
اخر كان بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
المتعدي لاشئ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
المتعدي لاشئ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
بشرها بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
من الذات ووجوبه على المتعدي لاشئ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
كلها في غاية الظهور ومن كماله عين بغيره في العرفان والاعمال والوجوه من جهة الفاعل اذا كان ذلك متعدي  
فتبين من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى  
للتعدي لاشئ لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
ان كان لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع لا يمتنع بالمتناع  
في فعلان ازالة ثم يمتنع تلك الفعلان او يمتنع على ما يشاء من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى من جهة في جهة اخرى

بشرها

من جهة

والمتعدي

من جهة

بشرها















من البعد غير مؤثر في الوجود **المشكلة** ان البصر من المعنوية وكل من قال بالوجود المتناهي  
 من العلم الفاعلة وهو ان قدره القيد مؤثر في افعالهم ومشاغلهم واخبارهم والوجود المتناهي من جهة الله  
 الموجبة المنتهية الى الواجب بحيث لا يطوق عند المتناهي ويمنع علمه تركه بالنظر الى المتناهي وهذا هو صواب  
 اصحابنا المنتهيين الى الحكم المنطوقين للفلسفة قال الفاضل الرقي ابن الرشيد لا بد ان يكون في وجهه ان العلم  
 نقل عن المنطوقين ان تمثل نظام جميع الموجودات من الازل الى الان في علمه مع الايقان المنتهية لغير المتناهي  
 بحيث يلقى ان يقع كل موجود منها في وقت من تلك الاوقات لا بد ان يكون له لا يتصور تحلقه وبفضل فاضله  
 ذلك النظام به هو غير غائبة لغيره وبعضهم يسمونه هذه الشبهة مشبهة كما قيل ان العلم لا يتصور  
 لتوهمه ان هذا الشبهة يحصل بفضل ان العلم بالله بالتوهم لا يمتنع لانه ان العلم على فعله غير  
 ولا على فعل نفسه اذا كان بالوجود السابق من فعل نفسه او فعل غيره في شأنا الظلم والذكر والشر في الله والآخر  
 بشر كان في مخالفة ما للفطرة الانسانية والبعد بجهة العقلية وفي بطلان الثواب والعقاب والنعيم والنار  
 وادعى الفخر الرازي ان الشأنا مع الاخرة في هذا الاصل ولا يخفى في ذلك لا فرق في العقول بين علم  
 البصير والظلم وبين فاعلها بالواجب البصير والظلم واما المعنوية القدرية الذين سمو انفسهم اهل التوهم  
 وفي الخبر اهل البيت عليهم السلام ان المقنونة قوم اولاد وان يصفوا الله بقدر فاعرفوا من شأناهم انما هو  
 يتوهم استقلال العباد انفسهم من دون مدخله تدبير الله في خلقه وجبره فيهم مقتضى الحكمة والعدل  
 من غير اجتناب من دون ويجوز سابق ومن ادعى ان العباد قد دون على الفعل والشر فيهم انفسهم متقلون  
 بالقدرة على الفعل والشر في الاختيارين وان مقتدر والعباد ليس بحيث ان شأنا الله وقع وان لم يعلم  
 يقع في ان شأنا الطاعة من العباد او شأنا الباطل المعصية من الله لا يكون شأنا الله ويكون شأنا الباطل  
 مقتدر الله نعم ما لو فعله بالذات لا طاع ولا طاعة مقتدر الله لا يملكه ولا يكون طاعة على الله  
 في نعمهم وهذا المذهب كان كذا اول بدا شاع وانتفع لان ذلك قول بالشر في الجلال والاذن والخبر في الحكمة  
 نجس هذه الامور ذلك انهم يوجبون العلم بالشر في الكافي عن الحسن علي الوشاء عن الحسن بن علي  
 قال سألته فقلت الله فوض الامر للعباد اقل الله عز وجل في خلقهم فقال الله بعد واحد من ذلك ومن  
 مولا ناهي المؤمنين لا يقولوا وكلم الله الى انفسهم فتوهنوه ونقولوا الجبرم على الله فقلت ولكن  
 قولوا الخير يوفى الله والشر يخذل الله وكل ما يوفى الله وبالحمل الصابغ الحق في المذهبين كل من  
 لم يفتل القيد الى الله سواء كان بوسط او غير فهو من اصل الخبر وكل من قال باستقلال العباد الله فهو  
 اهل القيد وملا القبولين هو السرا لكان الاول شر في العقل والله اني لست براك في الملك اخاذنا  
 من ذلك بفضل وقول الله عز وجل كل ما لا يبرئ اليك فهو كاذب وعرفنا الله من سائر الخبر  
 القيد في قوله تعالى فاعرفوا ان الله لا يبرئ اليك من سائر الخبر ان الله لا يبرئ اليك من سائر الخبر

من جهة اخرى

من جهة اخرى

من جهة اخرى

من جهة اخرى

من البعد غير مؤثر في الوجود **المشكلة** ان البصر من المعنوية وكل من قال بالوجود المتناهي  
 من العلم الفاعلة وهو ان قدره القيد مؤثر في افعالهم ومشاغلهم واخبارهم والوجود المتناهي من جهة الله  
 الموجبة المنتهية الى الواجب بحيث لا يطوق عند المتناهي ويمنع علمه تركه بالنظر الى المتناهي وهذا هو صواب  
 اصحابنا المنتهيين الى الحكم المنطوقين للفلسفة قال الفاضل الرقي ابن الرشيد لا بد ان يكون في وجهه ان العلم  
 نقل عن المنطوقين ان تمثل نظام جميع الموجودات من الازل الى الان في علمه مع الايقان المنتهية لغير المتناهي  
 بحيث يلقى ان يقع كل موجود منها في وقت من تلك الاوقات لا بد ان يكون له لا يتصور تحلقه وبفضل فاضله  
 ذلك النظام به هو غير غائبة لغيره وبعضهم يسمونه هذه الشبهة مشبهة كما قيل ان العلم لا يتصور  
 لتوهمه ان هذا الشبهة يحصل بفضل ان العلم بالله بالتوهم لا يمتنع لانه ان العلم على فعله غير  
 ولا على فعل نفسه اذا كان بالوجود السابق من فعل نفسه او فعل غيره في شأنا الظلم والذكر والشر في الله والآخر  
 بشر كان في مخالفة ما للفطرة الانسانية والبعد بجهة العقلية وفي بطلان الثواب والعقاب والنعيم والنار  
 وادعى الفخر الرازي ان الشأنا مع الاخرة في هذا الاصل ولا يخفى في ذلك لا فرق في العقول بين علم  
 البصير والظلم وبين فاعلها بالواجب البصير والظلم واما المعنوية القدرية الذين سمو انفسهم اهل التوهم  
 وفي الخبر اهل البيت عليهم السلام ان المقنونة قوم اولاد وان يصفوا الله بقدر فاعرفوا من شأناهم انما هو  
 يتوهم استقلال العباد انفسهم من دون مدخله تدبير الله في خلقه وجبره فيهم مقتضى الحكمة والعدل  
 من غير اجتناب من دون ويجوز سابق ومن ادعى ان العباد قد دون على الفعل والشر فيهم انفسهم متقلون  
 بالقدرة على الفعل والشر في الاختيارين وان مقتدر والعباد ليس بحيث ان شأنا الله وقع وان لم يعلم  
 يقع في ان شأنا الطاعة من العباد او شأنا الباطل المعصية من الله لا يكون شأنا الله ويكون شأنا الباطل  
 مقتدر الله نعم ما لو فعله بالذات لا طاع ولا طاعة مقتدر الله لا يملكه ولا يكون طاعة على الله  
 في نعمهم وهذا المذهب كان كذا اول بدا شاع وانتفع لان ذلك قول بالشر في الجلال والاذن والخبر في الحكمة  
 نجس هذه الامور ذلك انهم يوجبون العلم بالشر في الكافي عن الحسن علي الوشاء عن الحسن بن علي  
 قال سألته فقلت الله فوض الامر للعباد اقل الله عز وجل في خلقهم فقال الله بعد واحد من ذلك ومن  
 مولا ناهي المؤمنين لا يقولوا وكلم الله الى انفسهم فتوهنوه ونقولوا الجبرم على الله فقلت ولكن  
 قولوا الخير يوفى الله والشر يخذل الله وكل ما يوفى الله وبالحمل الصابغ الحق في المذهبين كل من  
 لم يفتل القيد الى الله سواء كان بوسط او غير فهو من اصل الخبر وكل من قال باستقلال العباد الله فهو  
 اهل القيد وملا القبولين هو السرا لكان الاول شر في العقل والله اني لست براك في الملك اخاذنا  
 من ذلك بفضل وقول الله عز وجل كل ما لا يبرئ اليك فهو كاذب وعرفنا الله من سائر الخبر  
 القيد في قوله تعالى فاعرفوا ان الله لا يبرئ اليك من سائر الخبر ان الله لا يبرئ اليك من سائر الخبر























اذا انظروا في الظاهر ما تسمونه وهو واد في المياض هذا بعينه يا ايها الذين آمنوا انظروا في الخلق  
 محكمات ومشاياها وانما واد منكم انما هو من الله تعالى فاعلموا ان الله تعالى قد خلقكم من طين  
 القصر قال في حال طينوه بان قال الله تعالى انما خلقناكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا  
 ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا  
 او اذ من الله تعالى في خلقكم يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا  
 الفاضل الحكم القاطع والى البين لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وهذا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 المميزين هذا من حكم الملائكة قلت يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا  
 وموسى حين استعجز فقال ان لا تسطيع مع صبري وكيفية نصير على ما لم يحط به خبر انهم يا ايها الذين آمنوا  
 انكم موسى على الخضر واستعصم فقال له الخضر يا موسى ما فعلت غدا انما فعلت امر الله عز وجل  
 هذا وحدث يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 عز وجل قال الله تعالى ان لا تسطيع مع صبري وكيفية نصير على ما لم يحط به خبر انهم يا ايها الذين آمنوا  
 اعجزت ان توفد حسنا اعدا لكم فخر على شعركم وتصفيتكم من اجبتكم فخر على شعركم فقال يا ايها الذين آمنوا  
 ان هؤلاء في الجنة وبارئ الله منكم واطمئنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 وفان بظلام العبد انما يعرفك لموت في القرن كل هذا من الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 كقر والذين آمنوا بالله عز وجل فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 انظروا في خلقكم يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 ومن اوزار الذين يضلونهم بغير علم اسما من دون الحق انما هو من الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 بئس الله سبهم حسنا وكان الله عفو رحيما بئس الله سبهم حسنا استأذنتهم الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 سبنا وجلال وجهه ان هذا من عندنا وانضنا الازداد لقضائنا ولا معقب لحكمه وهو السميع العليم يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 امر الحج والطيبين من القرن فلما سئل يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 الا الله ان ذلك واسع المعقر هو اعلم بكم ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 قالوا انفسكم هو اعلم من انفسكم لا يعجز احدكم بكم ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 اعلم من انفسكم فان ذلك من الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 فتقوون فربها هك وفيها حق عليهم الفضل انهم اتخذوا الشياطين اولياء من دون الله عز وجل  
 وانا لله الحق ونسبوا انفسهم من عندنا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم

وانه من طين  
 مع خلقه  
 من طين  
 من طين

دحلان

واهلك ولدا تبصر في قال بعض الافاضل اعلم ان هذا الخبر صحيح مشايخنا الاختيار ومقتضى الآثار  
 التي تجري في الانظار ونظامها الاكثر اختلفت فوجها كبر علمنا انهم قد سرحو انما من  
 ظاهرها من الخبر ورفع لا خبايا ويحق الاول انما اختارنا لا نوجع على الاعمال فيجرب في طر حجابها على  
 الكتاب الكرم والمنسلة العظيمة والجماع لا ما تسمى ولا تسمى العظيمة والبرهان العظيمة وتسمى الاختيار قد واد  
 العلماء الاكابر في علومهم العظيمة باسناد عديده وطرق مستديرة لا يبعدان يكون من المؤمنين في معنى فلا يصح  
 ورد خبايا لا بد من توجيهها وقد وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 والصف في العلم وعلى ايديهم والشيء في نفسي وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 طرق متكاثره بل لا فلاح ان تون هذا الاختيار مشايخنا محيي الوفاء عند هذا وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 كاذبه كالفن بنقش الحكم ومشاياها كادورهم ان في الخبايا مشايخنا كاذبه كالفن بنقش الحكم ومشاياها كادورهم ان في الخبايا  
 مشايخنا كاذبه كالفن بنقش الحكم ومشاياها كادورهم ان في الخبايا مشايخنا كاذبه كالفن بنقش الحكم ومشاياها كادورهم ان في الخبايا  
 وهم جلم ومخالفتها الاختيار ولا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 من بعضنا انهم فراروا علوهم وكوزلهم الشياخ انما كانا على علمهم وقد نزلنا في الامور والشر في الخبايا  
 في الدنيا واستلنا الامور وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 وعديده فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 خالطهم مع الاستحقاق من حوائج انفسهم الى اربع انما كانا على علمهم وقد نزلنا في الامور والشر في الخبايا  
 فكانت مع خلفهم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 قابليتهم وهذا امر لا يمكن انكاره ان لا شئ من الحق وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 القابلية وهذا لا يسئل من سقوط التكليف فان الله تعالى قد خلقكم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 وكلابيه جعل حب العظماء في ذلك وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 ان غايته من الخلق من الطيبين الميسل الحجة لما يقتضيه كل من من غير من لا يختار وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 الجبر بما بعد في حجة بخلاف الطيبين الموجب لمدفع الطيبين والوقوف على احد لا عند البحث  
 بصير المؤمنين في ذلك الشبهة والكافرة في ذلك الشبهة وهو في بعض الاختيار هذا الباب فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 الحق في ما خافوا منه ان ذلك الخلق من حوائجنا الجبر الميسل لا نرفع القيد والاختيار وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 للاجبار وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 فتوهم مشايخنا في الطبايع وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا  
 ان لو لم تكن رابطة الاختيار ولو لم يكن لهم رافة واختار حصة كانوا كهم من طين فقالوا يا ايها الذين آمنوا ان الله تعالى قد خلقكم  
 بنفسهم او لوقوف المؤمنين الخوف والرجاء لا يعلم ان هذا ليس الخبر والشر وادها فاعلم لا سلا في طريق الحق وتكون عديده في النجى في الامور والشر في الخبايا

٢٠١



























في العلم الطاعة للصانع والاعمال والافعال التي هي غاياتها يصلح التامير ويمكن ان يكون العقل المختص بها هو وضع  
 عنه ثم نقل العقل بالموافقة والهداية والاطاعة لخالقه حتى يتبين حقيقة ما هم اهل من الايمان بالطاعات والاحتجاب بالقياسات  
 فالقوة والاعمال منسوبة لخالقها والافعال منسوبة لخالقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 التحكم او يقال ان العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 للمعصية والقياس فيها انما كانت مستقلة عن العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 البتة والمعصية لخالقها لا تكون مستقلة عن العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 البتة والمعصية لخالقها لا تكون مستقلة عن العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 والاحتجاب به ليس هو علمه بل هو علمه بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 لكانوا يتصورون على اثره انهم طاعة القبول لخالقها الطاعات لئلا يكونوا في حيرة ولا يكونوا في حيرة  
 الى الفاعل طاعة لخالقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 وانقول الله الذي خلقنا لنكون به والارادة من غير ان يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 عطف على العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 القوة مع ان كان يعلم انما علمه وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 بغيره لما فيه من كون المراد من الطاعة لخالقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 فالعلم والمعرفة انما هي منسوبة الى العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 انما هو العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 والطاعة والقبول والاطاعة لخالقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الاطاعة والقبول والاطاعة لخالقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 لغناهم ولم يبق بعد ذلك من العلم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 من علمه لان علمه المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 سبحانه لا يعلمه بكونه مختصا بالعلم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 مع الوصف المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 التحكم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الظاهر من علمه المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 بهداهة هو علمه المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 على العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها

يتبين

الذي

الصانع الحكيم علمه بالعلم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الوحي عليهم والحكم لهم وعلمهم بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 له لاهم ولذلك قال انما هو العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 بالقياس وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 ظاهرا في الظاهر ولكن ذلك فكل واحد من انفسهم بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 غير ذلك فلا يكون العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 فاشهد انما هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 فهو الذي علمه بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 ثابتة للمعقول والمعلوم وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 استغناء عنهم وعلمهم بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الى الحق من حيث هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 كلمة العباد قال ما يثبت القول الذي انما هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 يرجع الى الكون ولو شئنا لا يتبين كل نفس من هذا المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 ما هو قابل في موضع وضعه في العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 ولست نحتاج الى انفسهم في العلم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الالهية وانما هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الاثر فانما هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الامر فانه وان دقوا ان هذا المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 الشئ الذي يثبت لاشياء الاذهان والقدرة وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 واولها من فضلها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 العقل المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 بل لا يشترط في العلم المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 في اوقات فليس هو المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 فيه المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 لكل من علمه المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 وهي انما هي المختص بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها  
 والوفاة بخلقها وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها

في العلم المختص بخلقها  
 وبذلك لا يكون العقل المختص بخلقها هو العقل المختص بخلقها

الذي



فوقه اهر البطالين وكذا يكون يمكن بالافعال ان يكون لها فاعل فاعلا لا يكون ذلك الفاعل الغير الذي هو  
 الغير الذي يكون له الحكم لا يجوز ان يكون له الحكم على سبيل المثال فيكون هو ضد الفاعل الذي هو  
 النور في المثال والعلم مقدر الجمل البسيط الفاعل فيكون هو ضد الفاعل الذي هو  
 الاطباء اذ بان الوجوه والعقد في العكس حكمه فيكون هو ضد الفاعل الذي هو  
 فقد ذكر العقل في الشرح شرح سكر الامتنان الذي لا يكون له فاعل بل هو ما عدا ذلك انما  
 لو كان وجودها كان ما من نفسه او شرا في الاخر ان يكون شرا في نفسه والا فوجوده كان وجودا في نفسه  
 عند نفسه او كما لو افترضنا الشيء عند بعض العزم الكمال لكان الشرح في الكمال انفسه ثم كيف يكون الشيء  
 مقتضيا لكونه كمالا مع كون جميع الموجودات طالبا لكونه كمالا لا يخلو ان يكون شرا في نفسه لان كون شرا في نفسه  
 ان يكون لا يبعد في ذلك الغير ولا يبعد بعض كماله ولا يبعد شيئا في فعله ان يكون شرا في نفسه لان كون شرا في نفسه  
 كماله لانفسه لان الموجود المستند على الاخر لا يكون شرا في نفسه لان العلم المستند على كماله لا يكون  
 عند شئ او عند كماله فانه لا يكون شرا في ذلك الشئ عند نفسه بل هو واذ لا يكون الشرح الذي هو وجوده في شرا  
 لنفسه ولا لغيره لا يكون شرا في نفسه بل هو وجوده في نفسه فيكون شرا في الشرح اعدا ذات او عند كماله لان  
 فان كان الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله فيكون الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 واجبا العلم الاول وقد تقرر ان الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 على شرا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 كان موجودا على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 اما الغير المستند على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 وان كانت اولاد كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 بالفعل المستند على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 فالغرض من المثال هو بيان ان الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 لكل وجوده مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 القدر في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 ايجاز لا يخلو شرا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 وفيها منافع كثيرة فان لا يخلو شرا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 بخلافه في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله

اولا في المثالين  
 كان فاعل مستند  
 خلق الاعمال كما في  
 العقلية كان من صفاتها

مع انه لو كان مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين  
 اذ انفس الى جميع المستندين بخلافه لا يخلو الى اوها الناس اقل خبر في الكمال وهو المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين  
 واما كون خبر في المثالين مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين مقدر المستند في المثالين  
 وذلك ان كل فعل في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 بمقابل كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 ونعم فانظم بالفارسيه اسمي يد كافر في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 ولي ندردن قاتل في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 ومعنى قولهم ان الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 الملك المستند على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 حتى يستند على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 بمعنى ان الجاعل جعلها بما هي خبر في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 بدن چون يؤيد به لازم لوجودها وكونها بحيث ترتب عليها كمالها مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 الى نفس الملزوم بالذات والى جاعل الملزوم بالعرض فاعرف هذا فاعلم انك وبما سمعتهم يقولون ان الملك  
 بالعرض وفي العقل والنجس ان الجمل في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 باعتبار حقيقة كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 اقوى اظهر من المظهر لكونه من كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 اظهر الحقيقة لان تلك الحقيقة من كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 كما قيل فالهم جعل كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 فانك تعلم ان الله في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 الا ان كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 فان قد استتب ان الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 مؤثر عند وان الموجودات في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 في الشرح في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 شروا العلم امورا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 المثلث في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله  
 جميع الايتان المستند على كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله مستندا وجودا في كماله



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

نیازی

المجاول اول دفعه طولا وحسب شخ اول كلام من لهذا المنظر لشرهم ثم على طريقه البشائر جعل القسم وهو ان يكونوا على  
قسطا فلا يكونوا ولا سطوا في دفع شئ من الشوقه وقسطا فلا يكونوا اعتدوا على ان تلك كيف لم ينفذ في دفعها هذا الاسم  
الشرقي بين قوله نعم بعد الخبر انك على كل شئ قد برحت لم تبرز لك ذكر الشوقه في دعاء تكبير الشفاعة ايات الله  
والخبر بينك والشرايين اليك حيث في صرحا انتساب الشرايين شفاقتك يحمل في الاسم الشريف على جودك والحق  
والاثر والدعاء على عبد الجليلين بالذات ويحمل الاسم على القدر كما مر لوجوه الشهيرة وكذا في الدعا على الفاعل لا يعنى  
اخرى الا في الدعا على نسبة الاشياء بعضها لبعض في العرض ناسي مصداقه وتفاوته والشيء بمبدأ خطه لشيء في الوجود  
الخبر والكمال وانما اعطاهما شيئا بالجلال بل فانه في الدعا لا بد ان يؤخذ بالنسبة لا بوجوه صفاته او  
موجبه سائبة الخ **فصل في بيان معنى** ورثة الدعا بما خلق الموت الخبوة هي هنا سؤل لان احدهما كيف يقال الخلق  
بالموت هو عند والعدم سائبة لشيء على العلة السائبة ولا يستند خلفا وخالفوا وانما هو مقدم الموت على الخبوة  
كافي الابه ايضا واجيب الشاكا في الجمع بانها الى القهر قرب كما وكذا يستاعل البشائر في قوله نعم بهيئ من يشا انما  
ويجب من يشا لا ذكره وقبل كما فيه ايضا ما قدمه لا ندم فان الاشياء كانت في حكم الامور كالنطفة والرشاش  
عرض الخبوة انما هو اقول مراد الفاعل لشيء اما ان الموت اريد به خلو المادة عن الشئ الخبوة في طوق انما السائبة  
واما ان الموت هو على معنى الظن الا ان قد مر بلعبنا وخبوة الشهرة كما يذهب عليه قوله كانت في حكم الامور  
واجاب السيد المحقق الداعية بقوله عدل المعنى بها الخبوة الدنيا الفاعلة اليابدة والخبوة الاخرى في الفاعلة الخبوة  
فان هذا الخبوة الظاهرة هو الفاعل في تلك الخبوة الحقيقية والموت هو الموت الظاهري والخبوة هي الخبوة  
الخبفية القدسية لا بدية اقول ويمكن ان يراد الموت الاخبوي والخبوة المترتبة عليه اما الخبوة الاولى  
فقد استندت ايضا بما ذكرنا من كون الموت عد ملكة الخبوة فلهذا من الوجوب باعينا الموضوع الفاعل المهي  
وايضه انه مخلوق بالعرض لكونه عد ملكة الخبوة لا انما عيش الاخر لان رفع الخبوة الظاهري هو من لوازم  
مخصصة الخبوة من امتياز هذا التخصص بل هو ان يكون مفقدا فيما بعد الموت المعين والامر ان تلك الخبوة  
موقوفة وكذا انما قبل ايضا واللازم مجموع بالعرض لكونه فاقن له الخلق والامر اي له في المقادير والاعمال  
انما هي لفارق امر انك في ايجاره مجرد من الله نعم بل عاجزة الى ما اوتيت واستعدادا وحركة او لا نه خبوة  
له على التحقيق فهو عين امر الله فقط بعينه كمن فله يمكن فسلكون وهذا الحد يوجب قول بعضهم لم يخرج من  
كن لانه لو خرج من كن كان عليه الذل ولما كان الامر بهذا الاصطلاح يطلق على المقادير من غير الامر بالفعل  
الفعال عند بعض الحكماء **فصل في التبرع بغير الله نعم** الاشياء على وجهين احدهما باعطاء القدر والشيء  
بان يجعلها على مقدار مخصوصا انفسه الحكمة وذلك ان فعل الله خيرا من اجده بالفعل باليد  
كاملا دفعه لا يعتبر الكون والفساد الى ان يقال ان بغيره لا يبدى كالسموات اجانها لا يصر جعل اصوله موجبة  
بالفعل الجبر بالقدرة وقد مر على وجه لا ينافي مع ما قد مر فيه كذا في السورة ان نبين من الخلق والذبح

فیضانِ اقصیٰ

بذات الاصل من شخص

۱۲۰

الموقع:

طريقه عمل صل ساج

بہر حضور

فیروز







بل کان حسیہ

مختص

[illegible]



للأطمن على

246.

ظ  
المقرَّب إلى القوم  
الذين

الذي















وامنت بانك الملك الجبار الواحد له ما فلا اخذ غيرك ولا رجو سواك ولا اتقوا الا بغيره عفا بك ذنوبك  
 من خطيئتك فمذ هذا نصح السالك واعند غير الله ومعايشه قال البهمن والظلم والعلم والارادة والقدر  
 وما يشهدوا اهل الوعد في كنفه من غير ان يحد القدر بالدخول في هذا البطل ولكل داخل هذه فاما است  
 عليك الاغصص وتوهمه بل لان قد تم عتقك عن عدد كره وانك شئت ان لا تفسد بالمعصية والملكوت والشر والغير  
 هو الواحد له ما انما انتم الا من غير من غير قهر وقد ترون في قبضته وهو الاول والاخر والظلم والظلم  
 انما في كرامه لخصيصا فظهر ويحقق من هذا التوحيد ان فضل العبد هو فعله فعل الله لا ان هذا فضله  
 احدهما الحق والاخر للغير كما قاله الجبر ان لا ما تراه رادوا العبد قدرته ولا تقدم منه على الفعل الذي  
 ولا كما يقول العبد ان الفعل للغير كما قاله الجبر ان لا ما تراه رادوا العبد قدرته ولا تقدم منه على الفعل الذي  
 وارفع الموانع فاعل قريب مستقل في فعله وانما الحاجة اليه فكم بالوسط لان من يشاء المبادي على العبد  
 حتى انه لو امكن من جود القدر اخباره بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 لا يستل المعصية الا بغيره بل لا تراه كذا ذكره من شئنا الكتاب والقلم والبهمن فلو كان القلم عقل ونطق فكان  
 له ان يقول اني كتبت وكان في كتابها فانه وكان ان يقول للمفكر ان كتب وكتب وكتب وكتب  
 كذب وكان القولين صافا فان علمه ان لا يقدرك كما قاله فاما من يدعي ان الله ربي فكم كذا يستل  
 افعل العباد في شئها البهيم من الجبر التي نسبت الى العباد من غير شريك في العبادية ولا يبرهن ولا يقدح في كنه  
 ادركه عجزه الا ان نور الله قلبه وشيخ صدق وهذا هو المذهب الرابع الذي وعدنا ان نبينه في الخلد  
 السابق وهو المذهب من قول الله لا يجبر ولا يفوتض بل الميرز الا بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 فينا ان علم الله نعم وخبر غريم الايمان لا يجوز ان يكون مانعا من الايمان لو كان الاول ان العلم على  
 من لا اله الا الله على ان لا مانع لاحد من الايمان كما قاله فاما من يدعي ان الله ربي فكم كذا يستل  
 انكار يستل الاستغناء عن العلم ان المانع من ان يؤمنوا صنف في الواقع وكقولهم لا يبرهن ولا يقدح في كنه  
 وقوله فاهم الا يؤمنون فاهم من الذين كره معترضين الثاني ان الله نعم قاله سدر العبد من عند ربه لا  
 يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقالوا لو اهلكناهم بعد الرسل لولا انهم سلكوا سبيلنا لولا انهم سلكوا سبيلنا  
 اننا انك فمذ يتبين انما ما اتفق علم عند ربه وقد لا يعلمهم فلو كان علمه نعم بكفرهم فانه علمهم على الايمان فكم  
 لكان ذلك من اعظم الاعذار وقوى الوجوه الدافعة لاستغناءهم عن العلم والى باطل كما المقدور  
 الثالث انه ذكر في مقام الذم والوجع والنجس قوله ان الذين كفروا سوا علمهم الا بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 ان انشأنا انما انزل اليه يكون حجة الله ليس سوله عليهم لان يكون حجة الله على الله وعظه وسوله فلو كان العلم  
 المحبر فانه يمكن ان يكون علمهم ان يقولوا اننا لا نرى السبق الغضا على كثره وترك المحقق مستحيل فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته

فبينا

فبينا

فبينا بانك الملك الجبار الواحد له ما فلا اخذ غيرك ولا رجو سواك ولا اتقوا الا بغيره عفا بك ذنوبك  
 من خطيئتك فمذ هذا نصح السالك واعند غير الله ومعايشه قال البهمن والظلم والعلم والارادة والقدر  
 وما يشهدوا اهل الوعد في كنفه من غير ان يحد القدر بالدخول في هذا البطل ولكل داخل هذه فاما است  
 عليك الاغصص وتوهمه بل لان قد تم عتقك عن عدد كره وانك شئت ان لا تفسد بالمعصية والملكوت والشر والغير  
 هو الواحد له ما انما انتم الا من غير من غير قهر وقد ترون في قبضته وهو الاول والاخر والظلم والظلم  
 انما في كرامه لخصيصا فظهر ويحقق من هذا التوحيد ان فضل العبد هو فعله فعل الله لا ان هذا فضله  
 احدهما الحق والاخر للغير كما قاله الجبر ان لا ما تراه رادوا العبد قدرته ولا تقدم منه على الفعل الذي  
 ولا كما يقول العبد ان الفعل للغير كما قاله الجبر ان لا ما تراه رادوا العبد قدرته ولا تقدم منه على الفعل الذي  
 وارفع الموانع فاعل قريب مستقل في فعله وانما الحاجة اليه فكم بالوسط لان من يشاء المبادي على العبد  
 حتى انه لو امكن من جود القدر اخباره بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 لا يستل المعصية الا بغيره بل لا تراه كذا ذكره من شئنا الكتاب والقلم والبهمن فلو كان القلم عقل ونطق فكان  
 له ان يقول اني كتبت وكان في كتابها فانه وكان ان يقول للمفكر ان كتب وكتب وكتب وكتب  
 كذب وكان القولين صافا فان علمه ان لا يقدرك كما قاله فاما من يدعي ان الله ربي فكم كذا يستل  
 افعل العباد في شئها البهيم من الجبر التي نسبت الى العباد من غير شريك في العبادية ولا يبرهن ولا يقدح في كنه  
 ادركه عجزه الا ان نور الله قلبه وشيخ صدق وهذا هو المذهب الرابع الذي وعدنا ان نبينه في الخلد  
 السابق وهو المذهب من قول الله لا يجبر ولا يفوتض بل الميرز الا بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 فينا ان علم الله نعم وخبر غريم الايمان لا يجوز ان يكون مانعا من الايمان لو كان الاول ان العلم على  
 من لا اله الا الله على ان لا مانع لاحد من الايمان كما قاله فاما من يدعي ان الله ربي فكم كذا يستل  
 انكار يستل الاستغناء عن العلم ان المانع من ان يؤمنوا صنف في الواقع وكقولهم لا يبرهن ولا يقدح في كنه  
 وقوله فاهم الا يؤمنون فاهم من الذين كره معترضين الثاني ان الله نعم قاله سدر العبد من عند ربه لا  
 يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقالوا لو اهلكناهم بعد الرسل لولا انهم سلكوا سبيلنا لولا انهم سلكوا سبيلنا  
 اننا انك فمذ يتبين انما ما اتفق علم عند ربه وقد لا يعلمهم فلو كان علمه نعم بكفرهم فانه علمهم على الايمان فكم  
 لكان ذلك من اعظم الاعذار وقوى الوجوه الدافعة لاستغناءهم عن العلم والى باطل كما المقدور  
 الثالث انه ذكر في مقام الذم والوجع والنجس قوله ان الذين كفروا سوا علمهم الا بغيره فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته  
 ان انشأنا انما انزل اليه يكون حجة الله ليس سوله عليهم لان يكون حجة الله على الله وعظه وسوله فلو كان العلم  
 المحبر فانه يمكن ان يكون علمهم ان يقولوا اننا لا نرى السبق الغضا على كثره وترك المحقق مستحيل فكم لما توفقت فعله لا اله الا هو لا رادوا العبد قدرته

فبينا

فبينا



ولكن لما اجابوا انهم من اهل مصر فاستجاب لهم ثم لما قالوا انهم من اهل مصر  
 فان هذا من الملائكة سبيل فاستجاب لهم ثم لما قالوا انهم من اهل مصر  
 والشفاعة وميله اليها ولا يقتضي ذلك الجبر لان الجبر لا يلزم لو خلا من ما لا يحتاج فقط فان ذلك كان  
 انشاء الله على الجبر والظن ان السمت والشفاعة بطلان على هذا السبيل وبالحجة هاهنا الخفية  
 الخالصة المذكورة وان اطلاقها على السبيل المذكورين توسع من رايه في شبهة الشيء باسم سببه لا غير ذلك  
 فقوله ان الله خلق الشفاعة والشفاعة قبل ان يخلق الخلق جعلا قدرها قبل تقدير الخلق وقبل الجاد  
 فلا يرد انها امر عرضي كغيره من صفات الحق معروض هذا ان يرد بها الخالق المذكور وان السبب  
 القريب ان يرد بها ما ليس به مقيد فيحصل ان يرد بخلقها ما قد يرد بها وان يرد بها الجاد ما لان مبدأ الجبر والشر  
 ما اوجده الله تعالى في مبدأ الازل الذي هو الماء الذي اخبر به طينته فقوله ان الله خلق الله سبحانه في  
 تقديره او الجاد مقررنا بشفاعة علم الله فلا يرد ان شفاعته مكنونة له لان الله تعالى موجد طائفة هو الحق لا ما منه  
 وقدر على ذلك قوله وان كان شفاعته الا ان يغيره بل هو العباد في طرف الشفاعة لانه لم يخلق الخلق  
 وانما الشفاعة من كتب القيد بخلاف الشفاعة فانها انتم وان كانت من كتبها لان الله تعالى استعدا صلاحي الخلق  
 تعبيره وقوله في كتابه انما كان الله تعالى خالقها انتم في كل امر يخصها وبهذا التقدير طينته قوله انتم في كل  
 من اهل الشفاعة وفي قوله انتم في كل امر يخصها ان كان من اهل الشفاعة وان عمل من كان من اهل الشفاعة  
 بمقتضى ما فيه من القوة الداعية الى الشفاعة فلهذا الله تعالى لم يبدل ان ينجيهم على اهل الشفاعة كما واثقه الامم  
 في الكافة بسند غير النبي صلى الله عليه وسلم قال انتم بركات بالشفاعة حتى يقول الناس يا الله يا الله يا الله  
 ثم شادكم الشفاعة وتلك تلك بالشفاعة حتى يقول الناس يا الله يا الله يا الله ثم شادكم  
 الشفاعة ان من كتب الله سبحانه وان لم يبق من الدنيا الا فوق ناقه فتم له بالشفاعة كلهم صائر الى حكام  
 وامورهم انهم الى امر الله تعالى على طاعة الله تعالى وولوا به حصر لترك معاجلة بهم به انك حجت قائم لا انك  
 واما انما ثابت نزول هذا الشيء الى كذا انتهى اليه والحكم الغضائبي قال حكم به من انما حجتكم اي قضى به والامور  
 امر قال الربيع بن خولف غام لا فقال ولا يقول كذا وعلى ذلك قوله تعالى انتم بركات بالشفاعة والامر كله والى الشيء قوله  
 او لا وقوله لا رجوع فيقول الى امر الله تعالى وقضائك ونفاذ اراؤك ومثلك والمغفر ان كل من كان من اهل  
 الشفاعة واهل الشفاعة فيكون الى حكام وراجعه امورهم الى قضائك وان حكامهم حكمهم فلهذا انما من ثواب  
 وعقاب عفو وانعام كما قال الله تعالى انتم بركات بالشفاعة فلهذا انما من ثواب

فائدة

فائدة اخلفت السيرة فقبل موافق الله سبحانه وهو ياذن السيرة الاشاعر فينا على اسلم من ان لا  
 الا الله تعالى وما ورد في الحديث من وقع خلافه بالمتين فاجتمع اهلها اليه وقالوا سمعنا يا رسول الله فقال المستر  
 الله واخلفت المعتزلة في هذه المسئلة فقال بعضهم هو قول المباشرة من البيت الذي لا موضع لهم على البيع  
 الشرعي ثم من محض قولهم قالوا انهم هو قولهم من فعل الله تعالى وهو يقبل الاشارة بكثرة الزعم بالاشياء  
 من من فعله الله تعالى والذكر في البيت معشرنا ما بين ان يخرج الشعر عن جري غايرة ترقيبا او نزولا ان تستدل الى اشياء  
 غير مستند الى العبد واختباه الله تعالى من وافق اوله عاونه الناس وغبنا انهم والاشياء الى العبد كبر  
 السلطان الرقيب على سعة مخصوص فاورد الحديث النبوي المذكور محمول على انه لا ينفك السيرة بل يجوز ان الله تعالى  
 له بقر من مقتضى حكمه بالالفعة ورحمة الشاملة لان كل السيرة وقع ملتقى الى الله تعالى اذ لو كان هذا امره كما  
 الجائز الى امره لما جاز له لو كان قوله المعصية الله تعالى عند ترك السيرة فاورد من انما جاز اهل البيت في ضد  
 المعصية كما ذكره علي بن الحسين ع انه قال ان الله تعالى وكل ملكا بالسيرة يدور بامرهم وغر الله تعالى ان الله تعالى وكل ملكا  
 ملكا يدور بامرهم فالمراد بالسيرة ما بين العبد والاشياء مدخل الله تعالى في كل امره واعلم ان السيرة او غير السيرة  
 واوليائهم وعباد الصالحين بتقدير الفرق لوجود الحكمة وقدر من المصلحة انفسه عنائهم سبحانه بهم كاد عليه  
 جميع الجبر ومقتضى بعض الاشياء كبرهم وصبا انهم غلبوا شغافا بالدنيا وقبائلا والشم بطبائنا فها انما  
 من ان الدنيا والاخرة لا يرضى ان يفتقد ما يرضى من اخذها بعد من الاخرى والاشياء والاوليا ونسب الامم  
 وان كانوا اهل الخلق فوسا واقوامهم استعدا القبول الكمال الشفاعة لانهم محتاجون الى الربا شيا  
 الشفاعة بالاعراض عن الدنيا وطبائنا وهو لا يهدى الخفية والى نظون في نفوسهم الامارة بقوتها مما طمسته











الحمد لله  
عبد الله بن عبد  
العلم لا يقد  
شرف

والله اعلم الغايب على كل حال هذا المعنى بين الله لاختلاف القصر من الى المملكة وقصر الى العباد واليه ترجع  
الى نفسه فقال في الموت قل بوفكم ملك الموت الذي كل يوم ثم قال الله يتوفى الانفس حين موتها وان كان  
البهار وحشا فشمس لها البشر اسوا منهم قال ففتحنا فيها من رزقنا والفتح جبريل وقال واذا استوفيه ونفخه  
فيه من رزق وقال قائلونهم بعد بكم الله بايديكم والمعدية وعين القتل بل جرح وقال فلم يضلوا وهم ولكن  
الله فليعلم ثم قال وانا ربنا اذ ربنا ولكن الله ربي وهو جمع برب ليعني والاشياء كلها لكن غشا وبه  
بالعنه الذي يكون البساده وانا ربنا ربنا الذي يكون الحق وانا ربنا اذ ربنا محمدا وعرف الله  
صلوات الله عليه في وضع تلك الاوتار من رزق الله في الرزق فما اخذ لفظه برب ثم صوتهما جسد افقوا ان رب  
اذكر ان نبي اسوام معوج فيقول الله ما شاء ونحو المالك في لفظه لرب ويصو المالك فيها الروح با  
لنعا والشفاه وقال البعض لست انا الملك الذي يوق له الروح هو الذي يوق الروح في الاوتار  
انه يتنفس بوضعه فيكون كل نفس من انفسه روحا في جسمه وقال بعض الغرافا ناذ كره في مثل هذا  
وصفته فهو يتوق بمشاهدة اربا البصاوب بصايرهم وانا كونا الروح عبارة عن غير ما يمكن ان يعلم الا  
بالفعل والحكم به تخمين مجرد وكذا ذكر الله في بعض الاوتار والابان في السموات وقال من رزقنا  
الافاق وفي انفسكم حتى يتبين لكم انه الحق ثم قال ولم كيف بربك انه على كل شيء شهيد وقال  
انه لا اله الا هو في ان الدليل على نفسه وليس لك بمنافق بل طرف الاستدلال فكيف منظر البصا  
الحق بالنظر في الموجودات كما قال بعضهم عرف وتبرر ولو كاد في ما عرف في وقد وصف الله نفسه انا  
اصبت وقال ملك الجنوا انا الحق الاموات فاحمدا لله بما كونا على علم كما ما سخر تاله من الصنع فاني انا  
المهيبت وانا الهي المهيبت ولا يحصى سواها فالحق اختار الكل الى الله لانه عن الحق والحقيقة وما جري  
بنت بسند على ان بعض الاغراب قصدوا اذنا فاستدوا رسول الله صلى الله عليه واله فقال اصبت اذ بنت  
قال الشاعر قول السيد الا كل شيء فاعلم الله باطل اي كل الاقوال له بنفسه - وانا قوا بغيره فهو  
باعتنا نفسه واما حقيقة غيره لا بنفسه فاذا الاحق بالحقيقة الا فهو الحق الذي ليس كسائر  
شيء فانه قائم بذاته وكل ما سوا قائم بقدر زنه فهو الحق وما سوا باطل ولرجع الى ما كنا بصدا في فصل  
اعلم ان المعنوية لما كان اصل اعتقادهم ان فاعل الكفر بالجهد والظلمة في الشريعة والواقع في هذا العالم  
هو غير الله اشكل عليهم قوله فراهم الله مرضا قالوا لا يجوز ان يكون مراد الله من الكفر بالجهد والواقع  
من كونه في التفسير الكفر من غير جواب نحن نذكرها ونجيب عنها الاول ان الكفر كما نوافي غاية الحوض  
على الطعن في القرآن فلو كان المعنى ذلك لقوال النبي صلى الله عليه واله انا فعل الله الكفر فينا فكيف بارنا  
بالايمان والحبوب ولا ينقص لان ما ذكره كاجار بعينه في مثل قوله واختم الله على علم ونوله بحكمين  
دشا وفصل في رزقنا وقوله ناجعلنا على قلوبهم اكسرة ان يفتهم وفي اذانهم وقر الى غير ذلك من الابان

12















الاضرار لا يكون من الاستغناء وانما الغيرة في فعله لان دفع الضرر واولى بالارادة من النفع فبالنقص  
الضرر لا يتحقق لغيره بل يتحقق النفع الى اخره من وجه المرجح وهو باطل وانهم فلا يستغنى من يد الله  
ايضا لانه لا يرد الا وهو فادور عليه بوجوبه في الاضرار عند الفاعل فثبت ان النفع لا يتحقق  
بجهاش المنفعة وانما هو معاو النفع بدله بل يتحقق النفع من وجه الكذب ايضا والجهل ايضا لان الكذب ايضا  
وسيلة الى الضرر وقبح وسبيل الضرر ووجه نفع الضرر واذ ثبت بوجه منعه صدق من الله تعالى لانه حكم  
واحكم لا يفعل البغي **الاشياء** انما كان عالما بان الكافر لا يؤمن كما اخبر عنه الابرار الشافعية وعني بها  
قوله نعم نعم الله على المؤمنين وعلى الصالحين وعني بها قوله نعم الله على المؤمنين وعلى الصالحين وعني بها  
الذي هو سبب العقاب فكان ذلك التكليف مستعقبا لا مستقبلا للعدا بالانتماء للعلة او لا تشرطها  
فوجب ان يكون ذلك التكليف مستعقبا للضرر الخالي عن النفع والحكم لا يفعل البغي فوجب  
اخذ الامر بما عدا التكليف وعدا العقاب على انهما فاما المطلوب فاصل السر اربع انه سبحانه انما كلفنا النفع  
بقوله لا تفرحوا بما آتاكم الله لان احسن احسنه لانفسكم وانما ساءتم فلها فاذ اعطينا فقد اوتينا على انفسنا ذلك  
المنافع فعمل بحسن العقول ان ياخذ الحكم اننا وقولنا الى عديكم العدا الشديدة لانك فوجدت على  
نفسك بعض المنافع لانه يقول ان تحصيل النفع من وجه بالتبعية الى رفع الضرر فله في قوت على نفسي  
المطلوبين فانما تفوت على الاخرى لك اعطيتهم او هل يحسن غير الله ياخذ عديكم ويقول انك قد مر على  
ان تكسب شيئا لنفسك لتستغنى به خاصة من غير ان يكون فيهم شيء البسرة فلما لم يفعل فانا اعديكم واطمع  
اعضاؤكم اربا اربا لاشك ان هذا خطابه السفاضة فكيف يابى بحكم الحاكم ان تم فالوقفت سلمنا هذا  
العقبات من القول بالادام وذلك لان افعى الناس قليا واشدهم غلظة وبعد اعراضهم والحق ان العدا  
بالن في الاشياء البسرة بعد يومها او شهرها او سنة ثم انما يشيع منه ويميل ويوقى مواجبا عليه بل هو كل احد  
هيبته بالغ في الاساءة والاضرار بلك ولكن الى متى هذا التعدي فاما ان تقبله وتبرمه واما ان يخطئه  
فمحتمل من لانت الاشياء التي يلبسها بالانعام فالنفع غير الكل كبنيته هذا الدم الذي يقال انه نعم غيرة  
غير شبيها الزينة فقال تعالى في البقرة والعقل ان كان منصورا وجره شبيهه من قبلها ثم ان العدا  
عصية طول عمره فان عمره فاذا ما بين لا بد من كون العدا المولى فلما **الحق** من العدا فاطم على الكفر  
قوله عمره فاذا ما بين ثم من الله عليه واجاب غلظه وجبل قوته ان ترى هذا الكون العظيم متسا في الاخرى  
او عقول اولئك العبدية فاقبض فلم يبقوا غرضا جبرهم فاذا تابوا فام لا يقبل الله توبتهم ولم لا يسمع  
دعائهم ولم لا يرحمهم ولم لا كان في الدنيا في الرحمة والكرم المحبة لا ادعوا استجب لكم من محبة المفضل  
اذراهه وصا في الاخرى محبة كما كان تضرعهم اليه شدة فانه لا يماضيهم الا بقوله الحق فاني لا تكلمون  
قالوا في هذا الوجوه الفصح بعد العقاب واعلم ان اكثرها مبتدئ على الحق العترة من العترة والفتنة العترة

ولان

وان لا اسلم ولي على الله ولا محض لهم عنها تحجج العقل ولا محض اجابوا عن هذه الشبهة بمنع صحة تلك الامور  
توان في الاشارة الى انهم قد اوردوا في خلق الكائنات عذرا **الاشياء** واما على اصولها المحكية لا يماضيهم  
عنها ما امر الله العقول انما المحبة الكفاية لا تخرج من مقام منفع خارج بفعل لا بد من المنفعة على سبيل الفصد فمحتمل  
حججهم في التوكل في الفاعل ومعد الفاعل في اوقى كون المنفعة فاعلم ان البسرة تعالى الى العبد بل العترة في الفاعل  
من ارباب العترة والنسابة والتميز ففصل هو الحق بحسب الاصول المحكية لا اشكال في الورد على اصل  
العقبات واما الاشكال في الورد على روافد العترة وابتدئ للكفر فوردوه من جهة اخرى غير جهة النصيب والفتنة  
فلذلك كان محججهم للحكماء ونقدوا فاضل العترة فوجدوا ان النفع الفاعل يستوجب المحبة في الاخرى  
فالمبدأ النفع صدق الدين القوي صرحا بالقول بانها مقدمة العترة ومعد من العترة وبتبعها  
من شرح الفصول من محججهم ومنهم من خل عبان العترة والقوة والعبارة العترة من غير ما ذكرنا ثم قال  
بعد فعل كل منهم وقام بك فافهم من العترة احدا شيئا على جهة من فان ثبتت في صرحها البرج فذكر العترة  
المشهور في السنة في عالم الترتيل في تفسير قوله تعالى الذين سعدوا والله قال بن مسعود ان ابن علي حتم  
زمن البسرة فيها احد ذلك بعد ما يلبسون فيها الحقايا انتهى او ردا على من يفسر البسرة في قوله  
الشهري وقال الحد الغاوي المحقق الكاشاني في كتابه عن الباقين الذي يقع في قوله وقال هذا روى  
ربانية او يتدبر فضل الله وكثيرة عرفانية انما هي انفسهم من اهل الله والقرآن وكونه في قلبها  
فمحتمل من السنن من بنو الله وسر حريمه بنسبة الامم من هذا المرحومين في العلم والاولى الله فذكر  
اباها من عمره في مدارسها من حقايا في استكشاف حقاياها ووضعت اعواما من دهره في ما رتبها من مشا  
استطلاع وقا فيها بتميزها بامر بعد اخرى في تلبسها كره عبا على حق اذارت اشرفا واعتبرا ووضعت  
استبصارا فكشفت عن كنه استنساها وبقينها اعلامها وضارها بمرحومين فوجدت البسرة والحقايا وروايتها واما  
فقرانها واما انما في حقها بعد ما تشرط طماننتها اليها وسكن قلبها لادبها وانشرح صدرها لكون قد وجد لها  
عزيمه عليها من اجله ومقطوعا من حقها في افاة استنساها البسرة من الاستغناء عنها فان في السر الكاشاني  
ثم يعلم ان الاله عاليا كان واجبا لا بد من قول بوقا او بوقا الى النعيم ولو بعد اجتنابا لان الضرر لا بد  
والهيبات المصداق الحق غيرة غير جوارح النفس فكذلك ما يماضيها قال الشيخ الاعرج في قصص الحكم اما اصل المشا  
فالهم الى النعيم لكن في النار الخ وقال في موضع اخر المشا بصد الوعد لا بصد الوعد الخ ثم قال المحدث  
بعد ذلك وبصد ما رواه الشيخنا الصدوق في كتاب التوحيد عن مولانا الصادق عليه السلام قال قال رسول الله  
صلى الله عليه واله من وعد الله على عمل فوافى به فوفى له ومن وعد على عمل فوافى به فوفى له ثم غل  
عبارة العترة حاشا المفسر ثم قال وقال المحقق كمال الدين عبد الرزاق الكاشاني في شرحه للفصول  
اهل النار اذا دخلوها والى ليط العترة على ظهورهم وبواطنهم ملكهم المخرج ولا اضطرار فينبذهم بعضهم

منه  
الاشياء التي هي  
في الاصل















































ایمان و ایستقامت  
و ایستقامت

كتاب الطبقات

اشهد ان لا اله الا الله  
ما لا يظفر به الا الله

میں

محمد بن عبد الله بن محمد

بسم الله الرحمن الرحيم

الذمیر



الشفقة على الكرماء

المسألة الأولى في بيان ما يجب أن يكون عليه

تذکرہ



























فقال بل انت فاقبل الى افسر الله ان يقول اليها ولولا ذلك لكن انشا بذهبن الى الرضا وزيد بن رسول الله  
الله سبحانه وتعالى والسموات والارض والكل في خلقه فدخل عليها فبعضهم يقولون ان قوله عز وجل وجعلنا  
ان زيدا كان في حجر علي بن ابي طالب صلى الله عليه واله ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
تقول النبي اني لا ادل عليك بشئ من انشا الله تعالى ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
ان الشجرة تجري من تحتها فاما انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
شئت تبصرهم كما ياتونهم من تحت الارض من الفياض اما ان يكون من افعال الله تعالى ففعل ذلك في حق الله تعالى  
بمعلق بالبلع او لا بالتالي اما ان يكون كسر او معصية غير الشئ اما ان يكون كسر او معصية غير الشئ اما ان يكون كسر او معصية غير الشئ  
صغيره والتالي ان يكون من غير كسر او معصية غير الشئ اما ان يكون كسر او معصية غير الشئ اما ان يكون كسر او معصية غير الشئ  
سواء او لا البقرة لو قبلنا وجعلنا في الاسل انفقوا على وجوه عصمتهم عما يشاء من مقتضى المعجز ما يتعلق  
بالبلع والارفع الوثوق بالاداء وانفقوا على ان ذلك كما يجوز عند لا يجوز سواه الا الفاضل على  
عنه يجوز سواه وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
الا اذا رزق من الخبز شئ على تجوزهم الذنب مع قولهم بان كل ذنب كفر فكذلك انما هو جبر او لا يكون  
الاشاعر سمعوا عند غيرهم عقلا وجوزوا الحشوية والجمهورية على عصمتهم انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى  
بالدعوة من الانبياء الى الانبياء وذهب كثير من المعتزلة الى انهم انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى  
الكبار بعد البقرة والاشاعر انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
وابو حاشم من المعتزلة لا يجوز الضعفاء عددا ولا ما فيه الكفاية والضعفاء المنقر وغيرهما قبل البقرة  
وبعد فاعلموا انهم انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
انما قال اول درجة العقول في السموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
وانما استند ذلك الى الحاد لا يوجب علم ولا عقل ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
سواء او لا البقرة لو قبلنا وجعلنا في الاسل انفقوا على وجوه عصمتهم عما يشاء من مقتضى المعجز ما يتعلق  
على وجوه عصمتهم من غير شئ ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
منهم وقد يقولون انهم انما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
عليهم فلو كان الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
حتاج الى النبي والامام على جواز الخطا على الامة فلو كان علمهم بالاحكام والافعال لكانت العقول والافعال  
الترجيح لا يرجح ثم اما ان يكونوا منسلسا بها ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
يتلوه لما علم من حق المشايخ وكون فعلها وقولها بحجة والمقدسات قطعنا فالله عز وجل لا يخل  
انما لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون

السموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
افعالهم السابغ انهم خافوا من المشرق وجوز الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
والشئ بل الشئ انما لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
منضمة ببيان ان البلع يحصل بالمرء الا انما من قوله وفعله وهو غير متماثلين بل بدل ولا كسر الضم  
فان فعله وقوله منفصلين عن غير ما روي في حق الله تعالى والخطا في الكل وهو باطل ففعل ذلك في حق الله تعالى  
لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
عبادة واذ بانها في حق الله تعالى ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
والفعل بل يحتاج الى دليل وبما العظمة قطعا العاشرة لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
دون البلع لجواز جميع المعاصي والكفر عليه بطل كونه نبيا واما ما لا ادرى باطل بالادلة العقلية والعقلية  
ولمعرفة الخصم هناك فكذلك الملوحة وبما الملازمة عند الاحتياج الى العظمة في الموضعين كما اوردتهم  
لان الضرورة الى استحالة الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
وهو واضح بان ذلك اولى بالجوزع فهو بطلان الشئ بعشر اوجه الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
لان للرعية ان لا يتغير الا فيما علمت من ولاة ولا يعلم قوا الا منه فيدور الشئ بعشر اوجه الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
العلم بقوله ان هذا الفعل هو او غيره فهو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
انما يقول من جواز الله تعالى ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
انما لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
انما لو علمها الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
بالمعروف وبغيره من المنكر وهو شئ نفسه او سقوطه وجوبها وهو خلاف الادلة الحاشية عشر اوجه الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى  
لما يمكن الاحتياج والاشياء في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
الا لا يتبدل من غير ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
البلع ولا يتبدل ولا يمكن ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
فاما ان يباحثوا في حق الله تعالى ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
في بابنا قبيل من الادعاء في غير بنية من العظمة غير ما احدث ذلك على وجوه قول الرسول لا يتبدل مع  
ذلك ليس من البلع قطعا الشئ بعشر اوجه الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
وفي ذلك اعظم الشئ بعشر اوجه الخطا والسموات والارض والكل في خلقه ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون

وهو باطل ففعل ذلك في حق الله تعالى وانما هو جبر او لا يكون  
من غير ما روي في حق الله تعالى والخطا في الكل وهو باطل ففعل ذلك في حق الله تعالى







الشاؤون ثم يكمل في الشاؤون **الامر** يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
جاءت دل على وجوب التسليم بالانقياد لا في فعله وافعاله بل في جبر الامر والامتناع فلا يكونوا سوا الله تعالى  
كل قول وفعل وهو بنا في مدلوله **الامر** يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
انها تزلزل امر المؤمنين وانهم قالوا سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا فنفينا عنه فبما جعل الله  
على النبي صلى الله عليه وسلم من اولى الشاؤون **الامر** يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
**والامر** يقول سلوا الله على الهدى والسترا في جملة من الروايات ان المراد بالهدى والسترا الانقياد الى اقراره وافعاله  
وهو بنا في عقد عهده وجوازهم ان اجمع **الامر** يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
**الخاص** **الامر** يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا والامر الذي يوجب له ذلك هو قوله تعالى  
والذين آمنوا فليست لهم الا حجة الله في الدنيا والآخرة والذين كفروا فليست لهم الا حجة الله في الدنيا والآخرة  
غير انما عهدهم قال لا انا انما انا انما يكون علم الناس احكام الشئ واقفي وحكم الشئ وعبد الشئ ويكونوا  
وبري من خافه كما يرى من بين يديه ولا يحكم ولا ينام عليه لانها من قبله لا بعد. ومنها ما في الخبر المشهور الذي رواه  
الحديثون في الاصول ان جبر الفاعل لا يجتمع في بني ادم حتى ياتيهم الموت وقيل ان الله فليست الايمان  
العلم وحده المحل للتسليم وقيل ان التسليم هو الحفظ وحده المحل للتسليم وهو يخرج في عقد جواز التسليم على  
المعصية ومنها قول امير المؤمنين عليه السلام في حقه فالتسليم لله لا لله ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره ولا لغيره  
دعي التسليم بما ادعى وما تركه شيئا عليه الله نعم من جلاله ولا من اكرامه ولا من اكرامه ولا من اكرامه ولا من اكرامه  
احد جليل من طاعة ومعصية الاحكامية فخطئه فلم يخرج من واحد القدر وقيل ان التسليم اعظم فكيف يجوز  
عليه التسليم وما رواه الشيخ في التهذيب عن الصادق عليه السلام قال قلت له هل يجزئ التسليم  
بجحد التوبة قال لا ولا يجزئها ففسره وهو رد على الخارضا سمانه في الصلوات وانهم سلم في الركعتين وتكلم وقوله  
صلواتكم انما يكون استلزامه وقوله خذوا زينةكم من قبل ان يخرجوا منكم فخذوا زينةكم من قبل ان يخرجوا منكم  
والغير ذلك من الاخبار الكبرية **اقول** ان هذا الادلة مدخولة سيما الادلة العقلية فانها لا تدل على اختصاص  
الصغار بالغير المنقولة بل البعثة سيما خفا وخفية والعمدة في الاستدلال الجماع الامامية وبعض الابناء المتفكرين  
والمتقنين من الخلق دليلا على ان التسليم هو التسليم بجميع ما تقدم من غير ما تقدم فبذلك يحصل اجماع الفقهاء  
بما فصل من فاضل نديا وافاضل نديا كمال الله شدة تبيينه في تفسيره المعصية بالذنب والانتباه وتوبيخهم وتوبيخهم  
ويجوز ذلك الجواب عن الاما لا فلا حاد من لا يفاضل المقطوع والفقهاء والمفسرين في القرآن على ترك  
الاولى وفعل خلافه وما تقتضيه من كونه في كماله استقامتها كما ثبت في رواية لا يثبت التسليم من غير  
المسك واليسر لاجل ان التسليم يقول في قصه ادم سبع ولا يقول في قصه ادم من غير كماله استقامتها ولا يكون  
الا ان يثبت الرتبة ان كماله التسليم يقول نعم ما اتيكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا

الشاؤون  
صحة

الشاؤون

الشاؤون وهو تسليم نفسه ظاهرا في قوله تعالى فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا  
وان لم تغفروا لنا ونحفظنا لنكونن من الخاسرين وذلك في حق كونه في كماله استقامتها  
اجلا لا ان التسليم للتسليم وانما هو في كماله استقامتها فليست تسليما في كماله استقامتها  
البرية شيئا وانما امر بالتوبة ولا يثبتها فان التسليم في كماله استقامتها لا يكون تسليما  
المعتبر في كماله استقامتها هو الذي علمكم من قبل والحمد لله الذي خلقنا من نوره وجعلنا من نوره  
ابننا قالوا هذا الكتاب ان كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
الشرك في الاولية فليست تسليما في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
عز شدة وقدر شدة وانما كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
حده شيئا اي جعل اولادها شركاء له بدليل قوله تعالى نعم فتعالى الله عما يشركون والمراد ما وقع له من الميل الى طاعة  
الشيطان ونسوته من انفسنا وانما كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
له في قوله ان ابني من اهل الجنة والجنة التي لا يتركها الا بالذنوب والافعال والوعود وهو اهل الجنة  
والعصاة الذين من اهل الجنة كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
في قوله هذا ربي وقوله بل فعله كبيرهم وقوله اني سقيم والجنة التي لا يتركها الا بالذنوب والافعال  
الذي يراه ابطاله او على الاستقامة الانكار او على ان كان في مقام الاقرار والاشهاد على سبيل التبرير  
والاستقامة والاشهاد على ان يرضى عنهم والجن من غداهم وانهم على ما قبل **اقول** ان التسليم في حقهم  
جسده لا فطره في المحبة والخير الشدة واللين واللين لا يفسد في سبيل المنفعة التي هي من اثار الخير والفضل  
وانواع المعازاة الكمال ولا في سبيل الشكوى للقرن الى الله واما حجة بوسعة العلم المشاهدة في قوله ولقد قمتم  
هم بجناحة ورجعت الى الدنيا في رحل الجنة والرضا بالجنة والخير واللين واللين لا يفسد في سبيل المنفعة التي هي من اثار الخير والفضل  
ربهم والبرية انما هو غرض من العقول العقلية والحواس المنقولة من العقل والبرية انما هو غرض من العقول العقلية  
في الطباع البشرية ولولا الزاير الغفلة والشرع لما انتهى في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
المنقولة بحقيقة المنقولة وقع فعل لا يثبت لجناسه وليس المراد به المعصية والفضيلة التي هي من اثار الخير والفضل  
غير ان يثبتها ففسره بوسعة العلم المشاهدة في قوله ولقد قمتم هم بجناحة ورجعت الى الدنيا في رحل الجنة  
فلم يردعهم من معصية ثانيا فلم يفسد في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
سمع صوتا بابا بوسعة العلم المشاهدة في قوله ولقد قمتم هم بجناحة ورجعت الى الدنيا في رحل الجنة  
عليكم كما اظن ان كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها في كماله استقامتها  
بشدة بصرهم وانهم باواقوا بوسعة العلم المشاهدة في قوله ولقد قمتم هم بجناحة ورجعت الى الدنيا في رحل الجنة  
عبدكم في ان يصبوا الخبيثية فاحطوا بغيره وهو يقول يا يوسف اعمل عمل السقاها وانت تكون في بيتك الانبياء

نعم











خروجهم بقا البصيرة الى السما ورسوله ويزن ان يحس به بعدة وسماعه اليه شيئا على يد الاشياء ولا يحد دور  
بل لا ولا ذلك لوح الشان في الحدة الثاني بعضه ببعض كما يظهر لك اخيرا فان قبل هذا الكلام هذا البصيرة  
في الحدة الشان ان عيسى مريم ثانيا لا يفرحون بن زكوا لان الظاهر من ذلك ان وقوع ذلك عليه في العالم  
الغيب قبل عرجه الى عالم الغيب فاجوبان عرجه الى العالم الفلكي غير مانع من ذلك فان المصطفى من الرتبة  
انهم يزودون الانبياء والائمة ولا استعانة في ذلك ان يجسر الى قبول شركا في النبوة والولاية اقرب مكر كما من  
يحبون الارواح اجسادها في هذا النشاع يثبتون ذلك بالروايات الصحيحة الصريحة على ان الظاهر من الحدة  
ان الحجة الى الغيب محسوس وروايات الاستدلال وكذا الجاهل بحجة عرجه من الغيب ان يكون محسوسا في هذا النشاع  
الغيبية والمحسوس الغيبية لم يكن الاستدلال محسوسا من الغيب المحسوس بالظواهر وجبر ركن البينة لم يكن له  
عند قبوله الى العالم الجسداني بالحق من حارة الموت من بعد بقاءه في الارض على ظاهره بقاءه وقوع التعلق  
لجسمه وحسوسه بالمعاني التي كانت موجودة قبل الموت فكيف يتحقق الاستدلال ما وقع ام كيف يتحقق الاستدلال  
بالحق من حارة الموت الى الدنيا وقوعه على تقدير عرجه الى عالم الغيب التي كانت عليها من الحارة الموت  
قبل طلب عيسى يعلم ان ذلك كله ان سأل عليه واجابة بحجة وخروج كذا في عالم الغيب والارواح والاشياء  
فلا يتحقق الشان بين الحدين وهذا ما وعدنا به سابقا بقولنا كما يظهر لك ان خبر الله علم بالصورة  
الحادين بحسب قول الابع المقام ذكره والسلم انه في قول العقل الجسد المحسوس الذي اشار اليه في الاشكال  
من صفات الدنيا المستقيمة الدالة على ان اجساد الانبياء لا تبقى في الارض اكثر من ثلثة ايام او اربعين يوما وقد  
الكلام في الاستدلال في الحدة التي اربع كما هو في ما روي عن الحجة الشريفة في قوله عز وجل لا نأمر  
المؤمنين بجهنم قال كل المؤمن قد رجع في الكتب لا رتبة وعلو في القرآن في الفاتحة وعلو الفاتحة في اسم الله  
الرحمن الرحيم وعلو اسم الله في حجة الفاضل الذي يترك ان قال في معنى هذا الحديث وذلك لان المصطفى  
من كل العالم وهو العبد الى الرب وهذا الدليل الصافي هوصل العبد الى الرب وهو حجة البصيرة والاول  
وغيره من غير ان قال واما نقطة الحجة في قوله تعالى ان الله يرفع من الارض الامم والاول  
بشاد في المكر من السماء والارض واليبا ويمكن ان يكون في الاربعة نقطة التوحيد واللباطة ويكون في الاربعة نقطة  
الغفر الذي لا يشاد في الاربعة نقطة من غفران قوله تعالى ان الله يرفع من الارض الامم والاول  
الحجة في الاربعة نقطة من غفران قوله تعالى ان الله يرفع من الارض الامم والاول  
قال في حجة حقل طوبى بالانسان الذي يصدق في الدنيا ويصدق في الآخرة لانهم علموا ان الدنيا طوبى  
والآخرة طوبى من طوبى في الآخرة طوبى في الدنيا ومن طوبى في الدنيا طوبى في الآخرة لانهم علموا ان  
الدنيا طوبى اي طوبى لانهم لا تعلم ان الله في الدنيا طوبى في الآخرة طوبى في الدنيا طوبى في الآخرة لانهم علموا ان  
طوبى في الدنيا والآخرة طوبى في الدنيا طوبى في الآخرة طوبى في الدنيا طوبى في الآخرة لانهم علموا ان

في قوله  
وعلى القرآن

لا اله الا الله

الاشرف وجاهاها ووقع طبعها بالاعمال الخسيسة والاخلال بالفاضلة في الكلام في النكته في رتبة العالم  
الاول والاشان بتر الشان ويمكن ان يكون لوحيين الاول ان يكون للتبينة على ان الدنيا من حقا في الدنيا  
تكون طوبى تكون المخلوبة تكون صفة لا تحضرها الطائفة من الطائفة في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
ان تكون موصوفها في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
الدنيا والواقع منها في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
العبرية ووجه طاهر لها في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
متمم في نفس الامر ووجه لها في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
على عكسها طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
الآخرة الى العطف على الدنيا فان كان الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
باعتبار ان الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
والمطلوب في كل من الدنيا والآخرة طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
الشان ان كل واحد منهما طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
فمن طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
لو كان العبد بحجة في الآخرة طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
عليه بقاء الانقطاع عنهم وعقد في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
عزيمته في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
وسيجيب من فهمهم ويظهر من فهمهم والعلم بحجة في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
للدعوة والعلم من ان لا يحس عليه في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
ومن غيره وعد من تكافؤ العاقل غفور والجاهل خور وان شئت ان تذكر خلق وان شئت ان تذكر خلق  
ومن كرم اضله لان قلبه في حشر غلط كبد ومن فطر نور ومن خاف العاقبة ثبت عن النور في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
بحكمهم على امر بغير علم حذر ان نفسه ومن لم يعلم لم يفهم ومن لم يفهم لم يعلم ومن لم يعلم لم يفهم ومن لم يفهم لم يعلم  
بكرمهم ومن فطم كل الور ومن كان كل كان احرى ان يشهد توحيد لا يفتل من لا يفتل اي لا يفتل في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
ولا يفتل في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
هو سيد جميع الخيرات وشمس جميع الكالات فلا يفتل في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا  
حقيقة العلم انفسه عن حقيقة العلم وقومها ومزاجها في العلم فاذ الشق انفسه في العلم فاذ الشق انفسه في العلم فاذ الشق انفسه في العلم  
يقوى النفس في جاسمها وقبائلها لا يكون عمله كمالا ولا يفتل من لا يفتل في العلم فاذ الشق انفسه في العلم فاذ الشق انفسه في العلم فاذ الشق انفسه في العلم  
بما يحس عليه في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا طوبى في الدنيا

في قوله  
وعلى القرآن

في قوله

لأن يتحقق حقيقة العقل

في قوله



فهو قريب من ان يصير لما هو متصفا بما لا يقهر من ان يشي عقله على هو نفسه بظفر من حجم الظفر هو التماز  
 الفوز بالخبرات والحكم بالكمالات لا فائدة في العلم سبب الظفر على العتاد والظفر بالمقعد او لا يميل على القدر  
 والظفر على العلم حنة بالظفر قايمة من شيا الشيطان او من قايمة القوى الشهوية والغضبانية او من لا  
 التقسائية او من ان يلبس عليه لغيره ويدخل عليه الشهوة او سبب لا رغبة في غشاة الافاري كما تجتمع في العلم  
 الظفر على الاعتدال الظاهر والباطن والصدق عزاء في عز او قوة وغلبة وقيل المراد بالصدق هنا الصدق  
 الاعتدال والذوق باليد بالتحصيل فان الاعتدال الكاذب يحصل كما ان الاعتدال الصدق علم والظفر بمجود والمجد هو الكرم  
 والشرف الواسع بعد ان الفهم والصدق الكبرية الشريفة الموجبة لشرفه الذي لا يرفع وجلالة العبد والنجاة النج  
 بالضم هو الظفر بالمطالب الحق والحق المراد الظفر بالمطالب الاخرية لان الله تعالى يعاقب العاقل بالحق بل  
 يور الفوز بالمآل الدنيوية لا يور يوجب قلوب الناس الى الدوة والصاحبة وبصره هي ان الله يتفضل بظفر  
 والقبول بالحق حسن الخلق بحسب الخلق وهو لا يملك ان يرفع الاخرية والظفر بظفر في القوة الغضبية  
 الشهوية والجبلة اما مصدق في حمل النبوة واسم الله والعالمة بمرضا الانجيم عليه اللوليس المجبول  
 بغيره واللوليس لا يور المشيئة والتفاضل ان من عزاه لغيره او من يرفعهم وباطلهم وعالمهم وجاهلهم  
 ومن يتبع الحق ومن يتبع الاهو انهم لا يشيئة عليه الامور وينبع المحققين وتبرك البطلان ولا يفرض له شيئة  
 بكثرة اهل الباطل قلل اهل الحق وغلبة البطلان وضعف المحققين والخير وشيا الحق احكام الامور ضبط  
 والاخذ فيه بالحق والشا صديق الحق ان احكام الامور ضبطه ولا خديفة بالحقه بوجوب الحق بوجوب  
 على سوا الحق باهل الزنا عدا الاعتدال عليهم في الدين والديناء وهذا ما يور كالفقرة السابقة ولا تقا هذا  
 بناء ما ورد من وجوب حسن الظن بالاخون وحسن قولهم وفعالهم على الحامل الصبيحة لا مكان الجمع بوجوب الاول  
 ان تكون تلك الاجابة محمولة على ان اذ انهم كونه من المؤمنين وهذا على عكس الشا في ان يقال اهل افعالهم  
 واقولهم على الحامل الصبيحة لا بناء على الاعتدال عليهم في امور الدين حتى يظهر منهم ما يوجب طهيت  
 النفس ويمكن ايضا ان يحمل النية عن شيا الحق على الاعتدال الفاسد القول بالشية رجاء بالقبول  
 الظن التي من الحرص على التجوز العفوية والندبة في اجابهم حتى تبين الحق من الباطل والصدق لا الكذب  
 يقع الحرج والمرج ويظن الدين وتبرك الحكم نعمة العالم والجاهل شفي بينهما هذه العتبات المشهورة  
 لا شكل وقد تعرض لحملنا الفضل ووجهها بوجوب الشا في ان يكون ان يقرر العالم كبر الامور وبصفتها  
 مجزوا بالاختلاف ومرفوعا على اي تقدير فبغيره ويجوز ان لا يقرر ان يكون المراد يكون الشية في العلم  
 كونه موصلا للمعنى والبيان واسطة في حقا كما وردت في جانب الذي يور العبد الكثرة في الشا في العلم  
 موصلا للمعنى الكثرة الغرض ان ما انهم لغيره على العالم من العلم والفهم والصدق على الله واسطة للمعنى  
 الى الحكم فان المراد ان في حال العلم يتغير واخذ منه فحصل له الحكم ومعرفته الحق والاخرية والعقلية ونقته

في العلم  
 من العلم

في العلم

وكذا يعرف حال الجاهل وانتهى من انهم قد حصل على انه تبرك شيا بغيره لا خديفة وبشرط طلب العلم بالحق  
 منه والجاهل باعتماد شيا من العلم بالحق الى الحكم وهو شفي محروم بوصول معرفته حال المراد  
 الحكم وهذا الكلام كالفقيرة والشا كذا ما سمعته ويحتمل ان يحمل البينة في الاول على النوبة في الاول  
 على كون الشا جاهل ما فاق من الواسع والجاهل شفي فاعلم ان الفاضل قال العقل المراد به ان الرجل الحكم من لذه عقله  
 وتبرك الى بلوغه هذا الحكم ففهم بغيره العلم وبعث العلم فانه لا يور الشية من غلبة العلم وقوله المعارف ان  
 معرفته الحضر الاظهر لو وضع لها عين جازية وشا في شفي وعقله وقطوعه في شفي من جنة عرضها كثر السما والارض  
 والجاهل بغيره من علمه ومنه في شفي في شفاوه عرفه وطول امل طويل ومباشرة شفتك وصوب حذرك  
 الى قيام الساعة وكشف عطاءه والاخرة هذا شفي يدانته في كانه وهو منبى على الاختلافات في العلم  
 الجلية غشا الله غشا بغيره العظام وهو ان يقرر بغيره بالشوق ويكون العالم صيد والجاهل معطو عليه  
 وشفي خبر كل منهما والضمير بينهما ما يقع الى الحق والحكمة والجاهل الذي يوصل المراد الى الحكم هو قوفه في  
 الله نعم وهو من عظم نعمته على العباد والعالم والجاهل الشفتك او يتبع ببقائه ما فاع قوفه نعم لا ينجح الى  
 سعة العالم ولا يقرر منع الجاهل ومع خد كانه نعم لا يتبع سعة العالم ويور هذا فانه بعض النسخ من قوله  
 يسع مكاشفة الرابع ان يقرر العالم بالفتح اما مجزوا بالاختلاف الشا بغيره ومرفوعا بالشيئة اي من المراد  
 الحكم بغيره في العالم فان بالافتكر في شفي صفة نعم بوصول الى الحكم والجاهل شفي محروم بغير الحكم  
 تلك النعمة الحامسة بقرر العالم الكثرة مرفوعا على الشية ويكون الصبيحة بينهما ما يقع الى الجاهل الحكم  
 والمعنى ان يور المراد وصوله الى الحكم بغيره في العالم فان يور شاة وغلبته بوصول الى الحكم والجاهل  
 يتوسط بغيره وبغير الحكم شفي بغيره غشا الله الشا ان يقرر العالم الكثرة بالاختلاف الشا الا بغيره  
 بينهما ما يقع الى الحكم بغيره في العالم اي يتوسط بين المراد الحكم بغيره في العالم وهي شاة وغلبته الجاهل محروم  
 بين الحكم وتلك النعمة اي من الاجمعا السابعة ما ذكره بعض الشا في انهم وهو ان يكون الدين مرفوعا  
 بالاختلاف بغيره ونقته خيرة مضى الى العالم كبر الامور والجاهل بغيره مرفوعا بالاختلاف شفي خيرة فضلا  
 بينهما ومنه بينهما ما يقع الى المراد الحكم وقال المراد العالم امام الحق والجاهل امام الجور والجاهل بغيره  
 ان وصل المراد مع الحكم بغيره الامور بغيره سببا الشية لان بالاختلاف بغيره الامور وانما الجور يتبع بغيره  
 لوصول المراد الحكم ولا يخفى بعد الشا ما حقا البينة بغيره من قرائن نعمة العالم بغيره النون بغيره ان القول  
 للمراد الحكم بغيره في العالم فاذاه المراد بغيره نفسه الى تحصيل الحكم والجاهل له شفاوة خاضعة من المراد  
 والحكمة والمعلم والعالم وذلك لانه لا يور الشية بغيره بغيره بابا الحمد المحقرة على القوي والمعرفة في الفضل  
 عدا القابلية والله في شفي اي حجة او ناصح او المنول كما هو حجة يبلغ هذا الكمال وعدو من تكلفه اي  
 تكلف بغيره والحزم من بغيره ما ليس له او طلب من بغيره نعم نال الشية وسعة طافته والغافل غفوا اي مضى

لا







في العلم كجاء أو منع

في القبر الى ان الله ثم بعد ذلك وقت الاجزاء فبعضها كان في الدنيا بغيره وبما حصل هذا الخبر من كماله  
 الدالة على ان اعادة المصنوع وبما جازاه بعد ان كان كماله هو احد القولين لا ما لم يفسد اجزا بعد فسادها  
 كما هو القول الآخر وكل القولين ادلة واعيان فما يكتفي به على القول الاول قوله نعم هو الاول والآخر  
 اي في الوجوه ولا يتصور ذلك الا بالاعتقاد فاسو او انما حصل له ويمكن الجواب بان المراد هو المبدأ من كل وجوه  
 وغاية كل مفسد والموجود الاول هو المفسد الكمال كما اذا سئل في اول من في الارض ام اخرج من قول هو الاول  
 والآخر في بيان الارض او قول نعم كل شيء في ذلك الا في جهة فان المراد بالهنا ان لا يفسد الا في الجوانب الهائلة  
 هو الخبر في غير ان لا يفسد المفسد في المبدأ من قول نعم وهو الذي يفسد الخلق ثم يفسد كما بدأه اول خلق  
 بفساد وقد كان المبدأ من المفسد في اعادة وابتدأ اعادة الخلق بعد ان يفسد لا يتصور بدون فساد المبدأ في  
 وقوله نعم كان على ما فان فساد المبدأ هو المفسد ويمكن الجواب بالمتبع بل هو خروج الشيء عن صفته التي يندفع بها  
 كما يقال في زوال القوة وفي الطفا والشراب والمراد بكل من على وجه الارض من الاجزاء فبعضها في الدنيا المفسد  
 حيث يخرج بانه يفسد جسد واجبيبا في الدنيا لا يفسد في القدر فان القدر يقولون بل في الثوب بمقتضى خلق  
 فيكون في الابداء عبارة عن فساد في الاجزاء لا في المبدأ ولو ردد عليه بانه يفسد في الدنيا مع استثناءها  
 من الابداء فلا يظهر ان الابداء في الدنيا استثناء الطينة ومنها ما في الارض والغير في الاحتياج في حد  
 الذي يفسد في الدنيا استثناءها من ان قال استثناء في الارض بعد خروجها من الارض في حد  
 بل هو باق الى يوم القيامة في الدنيا وتفسد ذلك بتطو الاشياء وتفسد في الارض ولا يحسوس ثم اعتد الاشياء  
 كما بدأها في الدنيا وذلك انما سمع بين المفسدين ومنها قوله نعم في المفسد هو المفسد في الدنيا وجودها  
 حتى يفسد وجودها في الدنيا ولا يفسد في الدنيا بعد ان يفسد في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 وانه سئل في قول نعم في الدنيا استثناء الاشياء من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ولا يمكن ولا يمكن ولا يمكن عند ذلك الاجال والافاق ذلك استثناء الاشياء من المبدأ الى ان قال  
 الواحد في الدنيا الى ان قال نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 الدالة على ان المفسد في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 المولى قال في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 موثقا الى ان قال نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 بذلك في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 الى غير ذلك من الاشياء في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 الله بنعت الخلق امطر السماء على الارض وبين صبيها فاجتعت الارض ونبشت الخلق وروى الدليل في الدنيا

في حد قال في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 بل جسد الخلق في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 الزناديق المفسدة على ان المروق باليقين في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 وعوضوا باخرى ثم هو لم يفسد وعوضوا بغيره في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 وصحوا على غير شئ كان سبق اليه قاده ان يفسد كما بدأه في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 روح الحسن في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 من اجوانها ما اكتمه وفسدته كل ذلك في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ويعلم عند الاشياء وفسدتها وان تراب الرطوبة في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 تتحضر في النفس في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 تراب كل ذلك في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 قد يفسد في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ويعلم عند الاشياء وفسدتها وان تراب الرطوبة في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 يجمع الاجزاء المفسدة في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 عن رتبة المسلمين والاباء في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 امتناعه في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 قلنا بامتناعها في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 لا سيما اذا كان شبيهها في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 والالام في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 انه يحكم عليه عرفا بكونه هو كما يحكم على الماء الواحد اذا خرج في اناءين انه هو الذي كان في واحد عرفا وشعرا  
 والاطلاق في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ذلك كقول نعم في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ضرر الكافر في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 للذات والالام في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 ولو بواحدة الالام في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 انه هو بعينه وان تبدل في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 عقوبة غير الجاني في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال  
 نعم الاسلام في قول نعم في الدنيا استثناءها من المبدأ من قول نعم في الدنيا استثناءها الى ان قال

في العلم كجاء أو منع







بنهم الحكم الشبه صمدان المقصود التكليف انما هو نظيره لقلب على نادى عليه ظهور كذا  
 الشغل فلو قد رزنا اننا استغفروا وقامه في اشتغال قلبه بالله ثم بعد ذلك من الرزائل والنجاسة  
 لغنا انما يجب لو استغل بهذا التكليف الظاهر والجواب ان المقصود من التكليف ان كان في قلبه  
 القلب جلية الا ان الاستغفار لا يزيل الى ذلك الا بالخذل الحكيم الخبير العالم بمخاطبات الاشياء المتما  
 على ما يشاء والاشياء المسكونة الفاخر الضعيف بما اراد ان يصلح شيئا فافك كما يتفق له في كثير من  
 افعاله واعماله وكما هو الشاهد بالنسبة الى من اراد الحق في صناعة او عمل وهو جاهد بها ودام  
 الاستغفار انما يفسد اكثر بما يصلح وقدرنا الشارح الحكيم على انه لا يزيل نظيره لقلب وتماثله  
 لغنا انما يتخلص من الرزائل الا بالمواظبة والمداومة على الاعمال الصالحة الظاهرة مع انه لم يبلغ حد التوبة  
 القصور والغاية العظمى في ذلك مثل ما بلغ نيتنا سبب التوبين ودين العارفين وقد كان اكثر الناس عيا  
 لوتير واشدهم مؤثمة وبالجمل فكل احد في نفسه مغرور في اول الكون في عمق بحر الطبايع والجهل في غياهب ظلمات  
 الدنيا فشا باعثة المحب الجميلة من طرفة بالاجناس النفسانية من الشهوة والغضب والاكل والشرب والجماع و  
 النوم والطمع والهم والغم وما يجري مجرى من خطر الوهم وهو جبر النفس وغير ذلك من رذائل النفس والاشياء  
 الغلبات والله والشوق اليه مما يمكن حصوله لا يعاين ان وبعد طاعة النظر في محبة المعارف الالهية كان عمه  
 هو الاملا الملائكة من الصوفية من الاثر في الشرعية التي لا اله الا الله في سطر القدر البتوت ردا على الله  
 رسول وحكما بغير انزل الله ومن لم يحكم بالقرآن الله فاولئك هم الكافرون وترجمنا المناجعة الشيطان والظاعنة  
 على منابرة الرحمن والظاعنة وغدا لله ورسوله والله ينادي في محكم كتابه بلفظ يفهمهم الجاهل والعالم والمخلف  
 الحق والانس لا يثبت كذا ثم يرد على ان يارصد الشريعة ثم وجبوا ذكره لغنا عند التكليف في هذا التكليف  
 بعد التكليف شاقص تصدق ربنا بخلق في الخواطر الفائرة والعقول الفاضحة ان الله فها اذا كان منقرا في هذه  
 الانقسام ومستغنيا عن طاعة العبد فما الشبه المتدبر بالانزال والعقبات التي لا يدرى عن من التكليف  
 وهذا في الحقيقة تكون الى الشبه المتدبر والنجوبات المتما والبعثات امراض حركات والطاغات ادوية  
 منجبة والله نعم بمنزلة الطبيب لانت المسكين بمنزلة المريض فكما ان الطبيب يستعمل الادوية والاباير الطبية  
 يرجع ففعله الى المريض فكذلك الطبايع يرجع ففعلها الى الاشياء والمرضى اذا خالف من الطب ياتى بها بعض  
 وترك ما ينفعه هلك نفسه لم يكن هذا كمن الطبيب بل ولا اجل عين المخالفة بل لا يسلط غير طرف  
 الصفة التي يقرها له الطبيب كذا ان لانت المسكين كما قال نعم قد افترق من ركبتهما وقد غاب من ركبتهما  
 وقال نعم فمن ههنا فاهتد به نفسه من اشغالها او العقاب على ترك الاوامر وازكا الخطا باليسان  
 عضبتا انما على نحو عقبتنا وانما منا بل لا نضف احكامه الباهرة التي يجر عنها العقول الفائرة  
 ترتيب الاستيعاب على السبب الخلق على النفس لانت اعلى وجبة نبيها وتكلمها الفضائل وهدى كها وشبهها

الرزائل وهو تعالى غير عاجز عن الاشباع من كل الارزاق غير شرب والاشياء المولدة غير حنة  
 ودفاع ولكنه تعالى قد رتب الاسباب المستباحة خفية لا يعلمها الا الله والذين في العلم  
 وسبب الهداية وتوضيح عن قريب ثم نعم الحمد لله على ما رويناه عن ثقة الاسلام  
 في الكافي عن الصادق عقال من عبد الله بالتوهم فقد كفر ومن عبد الله الاسم دون المقصود  
 ومن عبد الاسم والمعنى فقد اشرك ومن عبد المعنى ببقاء الاسماء عليه بصفا الوصف بها  
 نفسه ففقد عليه قلبه ونطقه لست في تراءى وعلا بغيره فانك انما اسم الوصفين بمقادير  
 اولئك هم المؤمنون حقا بغير انما الحمد انما في الصفا الاسم ما يدل على التمسك وبطلان التمسك  
 ما يعتبر فيه صفة تكون في المستحق بذلك الاعتبار بطلان عليه منه لا يعتبر فيه ذلك ولا يثبت على الذات  
 الموصوف بصفة معينة كلفظ الرحمن فانه يدل على ذات متصفة بالرحمة ولفظ الفها فانه يدل على ذات  
 لها القهر الى غير ذلك وقد يطلق الاسم بهذا المعنى على مظهر صفة الذات باعتبار الصفا بالصفة كالقوة  
 اندي هو مظهر هذا الله سبحانه اسم الله الهامى لعباد والاسماء الموصولة بهذا الاعتبار  
 هي اسماء الاسماء مثل مولانا الرضا عن الاسم بانه هو قال صفة لوصف وهذا اللفظ عند  
 معنيين اللفظ والمظهر وان كان في المظهر اظهر وقد يطلق الاسم على ما يفهم من اللفظ الى  
 الذهن وعليه ورد قول الصانع مرعبا الى اخر الرواية الشافان المراد بالاسم ههنا ما  
 من اللفظ لا اللفظ فان اللفظ لا يعيد وبالمعنى ما يصدق عليه اللفظ فالاسم معنى ذهني  
 والمعنى وجودي وهو المستمع والاسم غير المستمع لا لانت مثلا في الذهن ليس بانزاله  
 جسمية ولا حيوية ولا حركية ولا نطق ولا شيء من خواص الاشياء اذ انما هذا علم ان  
 اسم من الاسماء الالهية مظهر من الوجود باعتبار غلبة ظهور الصفة التي اشتهر بها ذلك الاسم  
 وهو اسم الله باعتبار دلالة على الله من جهة انصافك لتصفه ذلك لان الله سبحانه انما  
 وبه بكل نوع من انواع الخلاق باسم من اسمائه وذلك الاسم هو ذلك النوع والله سبحانه  
 الانبياء الى اشبه كلام اهل البيت في دعيتهم بقولهم وبالله الذي خلقت به الكرسي والارام  
 الذي خلقت به العرش وبالله الذي خلقت به الارواح الى غير ذلك من هذا النمط وعن  
 السماع بخبر والله الاسماء الحسنة التي لا يقبل الله من العباد عملا الا بمعرفته وذلك لانهم  
 وسائل معرفته ووسائل ظهور صفاته وازداد انواع مخلوقاته لا يحصل احد العلم بالاسماء كما  
 الا اذا كان مظهر لها كما هو الا اذا كان في جلاله اسفلا قبول ذلك كله وهو ما ذكرنا في







میں مخالف

البرقي



الدليل الذي يستدبره على جواز التجري في فعل الواجب الذي يقتضيه من وهو مفاد الجهرية  
للمجهرية الظاهرة غير جازية بالنسبة الى نفس التجري في الجهرية من جهة واقعته في الجهرية الظاهرة الخافض  
ما ذكره من مفاد الجهرية الواقعة للجهرية الظاهرة غير مستقيم اذ لو قلنا بان الطريق الظاهري يكشف  
بشكل الحكم الواقع الاول وانفسا الى مدلول الطريق الشرعي كما في سقالات التكليفات الطهارة المباشرة الى التمسك  
كما هو مفادنا المحقق المذكور حيث صح في غير المقام بان الواقع من قبيل الواجب الشرعي فهو يقضي المنع  
من كون الجهرية الواقعة صالحة لمعارضة الجهرية الظاهرة اذ الجهرية الظاهرة ثابتة في المقام فعلا والمصلحة  
الباعية للتجري بها انتم متحققه فلا يخالف الجهرية الواقعة فانما غير ثابتة فعلا بل هي مشروطة بالتمكن  
من العلم ولا تسلم ثبوت المصلحة الذاتية في الحكم الواقع الاول حتى يلزم بمعارضتها مع الجهرية الظاهرة  
واما الصداق ثابت من تلك المصلحة انما هو في صورة ثبوت الحكم الواقع فعلا ولا يلزم انتفاض العرض  
اما لو قلنا بعد ذلك الاحكام الواسعة عند اهل الطرق المقررة فلا ينبغي ان الجهرية الظاهرة غير صالحة  
للمعارضة مع الجهرية الواقعة فمما لا شك ان ما مثل بمره من مفاد الجهرية الواقعة الجهرية الظاهرة  
نظر الى ان يقع التجري عند الناس في مسائل يختلف الوجود لا اعتبارا انما يقتضي القول بالمقتضى  
الواجب والمحرر اذ لا يكون الجهرية الواقعة مكافئة مع الجهرية الظاهرة وقد يكون ارجح منها وقد يكون  
موجودا بالنسبة اليه فيحكم باباحة التجري في القسم الاول وباسميتها وارتب الثواب عليها الشا وبقد  
جوازه في الثالث فتقتضي الدليل المذكور هو ذلك لا التفصيل المذكور في كل كلامه لئلا ينشأ ان نذكر  
من مفاد الجهرية الواقعة الجهرية الظاهرة غير مستقيم لان طاعة الشارع انما تحصل بمراعاة الجهرية الظاهرة  
وهذا امر يقاوم شي من المصالح ولا ان الجهرية الظاهرة من جهة عنوان لا طاعة الواجب وانما هي  
على الجهرية الواقعة ولا عكس فيجب تقديمها على الجهرية الواقعة وقد يستدل القول بعد ترتيب العصبية  
على التجري من حيث هو وجوبه من احدنا ان التجري لو كان مباحا فانما هو لغير الجهرية اذ العمل المقررها  
مباح واقعه فلا يتصفيا الفتح الا لما فتح حكم الشارع باباحة ثبوتها بالاجتناب ان ينشأ المعصية مما لا يجر  
عليها مؤاخذه كانت اليه المعصية بقوله ينشأ السؤالا لئلا يكون متفادا للمواخذة دليل على انتفاء الحرمة المستلزم  
لانتفاء العصبية وانما يقال نعم وحل لكم ما اورد ذلك فانه نعم انما حكم تجليها فاعدا الحرمة وهذا الاطلاق  
شامل للتجري كما انه شامل لغيرها وبغيره من غير قول ان لا دلالة للمفاضلة باباحة المبالغة واستحبابها  
المستد بان وكراهية المكروهات يقتضيه ثبوت هذا لا موجب الواقع مطر سوا كان المكلف معتقدا لغيرها  
او لا واعتقا لا بغير الواقع كما هو مقتضى القول بالمصلحة وغيره من مالا يترتب على فعله فعلا اذ لا  
الشرع يكشف عن عدم كونه مباحا بل لو كان مباحا لورد النهي عنه فاصح من ان السببي انما هي من  
الضمان والحقا لكونه حاصلا بمقتضى الحكم الظاهري فاصح من ان السببي انما هي من الضمان والحقا

لا يجمعان

لا يجمعان محل واحد القول بكونه مستقفا للمقتضى اخر قلنا في هذا القول عند المسلم وكذا الواعظ  
مقتضى وانما في الامر الواقع المدلول بالواجب من غير مقتضى سبيل الاطلاق دليل على عدم جهرية ما وقع عندنا  
مقتضى العبدية من ان الله تعالى بامر بالحسن بالجملة فالعبدية باب المواخذة والعقد بموافقة الواقع الذي  
يقترن مطابقة القول ومقتضى هو الواقع الاول الثابت في كل واقعة عند المصلحة فانما هي من العصبية  
الذي تناوله الجاهل من اهل الواقع وفرض من غير معنى بغير علمه بعد التخصص على الجهرية في عقابته  
عكس الامر في عقابته كانت الحال بالنسبة الى غيره ذلك من اقسام التجري والجواز اذ لا يكون وجوبه  
منها انه قد يناقش في فقه العقاب على البنية باورد من انه يجرئ الناس على انتهاكهم فلو اورد من قبل المخلوذة  
الجهرية وانما يجرئ البنية فيمن على التماس على الطاعة والمعصية لو خلدوا في الدنيا وما اورد من ان اذا اقتلا  
المسلم ان ينفقها فاعلان والمقتول في النار فاعلان بان المقتول اراد قتل صانحة ما وورد في العقاب  
على بعض المقتول ما كفا من المجرم الماشي لشيء المقتول او غيبا او ظهرا والتميز بين الزوجين اذ هو  
ذلك ونحو ما دل على ان الواجب يقتضي قومه كالدخول فيه وان الرضا بالظلم شرعيا فيه فلو تفسير قوله  
قوله فلم يقتلوه من ان نسبة القتل اليهم لرضاهم بفعله وقوله سبحانه انك الدار الاخرة بمقتضى اللذين  
لا يريدون حلوا وقوله نعم ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة اذ خرج فيهم ان الجمع بينه وبينه لا يدل على  
ان ينشأ السؤالا بكتب على من اذيع غرضه من نفسه والاختيار المذكور على من يقتل حتى خرج عن  
الاختيار او يجرى الاول على ان لا يجرى التجري بالنسبة والاخيرة على من ارتكبت بعض المقتول انما غانته على الحرمة  
ولو تفسره وبالجمله فلا يمكن القول بكون البنية قبضه مطر واعتراض على ذلك بعد صلا الجهرية  
الاولى لئلا يكون على القول الاول وعددهم في الشا في استنساخ المخلوذة الى تجرئ البنية بل الى العمل مع البنية  
وصراحة الشا في البنية المقارنة لثلاثة اشكال المحرر ودلالة الرابع على مجرم بعض المقتول انما المقتضية في الجملة  
من الرضا والتماس على مجرم الرضا الظالم الواقع وهو غير مباح فيه ولا يجرى على الارادة للمقارنة للعلم  
للزوم فقيدها بما مر او على مجرم بعض المقتول لردية كالكبر والغرور او على الخصم الثواب الاكمل بغير  
مرهبا الفضا وبجته شيوخ الفاحشة في الاخرة غير اذارة مع كان يقتضيه بغيرها فلا يقتضي ومنها  
غاية ما لا يرد من هذا الاختيار هو ثبوت العقول للزوم بالنسبة الى التجري كالعقوبات الشا في النسبة الى الضمان  
لمن ترك الكجائر من السببين ان يجرى العقول لا يقتضيه بعد كونه مباحا مع فيمكن القول ببيع التجري استحقاقا  
العقوبات عليه وثبوت العقوبات بالنسبة اليه هذا اذا قلنا بان مكان حمل الاختيار بالعقوبات للزوم انما هو مقتضى  
جوازه ومنها فانه للوعيد الذي هو من اللطف الواجب على الله نعم فالاولى حمل الاختيار المزبور على رجاء  
العقوبات كرجاء الحاصل بسبب المؤنة ونحوها ولا ريب في عدم دلالة جواز التجري اذ لو قلنا  
ظهور الاختيار المزبور في فقه الاستحسان فلا بد من حملها على بعض الحامل اذا العقل مستغنى ببيع البنية واستحسانا

العدول



هذا الكلام العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه

العقاب على فعله اختيارا ومنها ان يقال ان كل امر يشبه والعمل المقرون بهما فيجب ويستحق فاعلم ان الله  
والعقاب سواء كان العمل الزبور من المقدس او لا ولا تسمي النسخا خاصة الصبح في الشبه بكون  
العفو عنها دليل على العفو عن التجري والوجوه في ذلك يظهر من ما نظره طه بقره العقل فانها مستغر  
على يقين من بفعل شيئا في ذلك ومنها انه قد ثبت في عمل ان الضر على اداء الواجب واجب ويستحق فأكمله  
الدم والعقاب في الجملة ومن البين ان ترك المصيبة واجب فيجب على المكاتبه تركه فمجرد علمه بنبه الفعل  
فاذا كرم ان نبه السوء لم يمتصيه فاستد بور علمه بان مجرد وجوبه تركه لا يقضي بجره بنبه الفعل  
الا بناء على القول بكونه لا من بالشيء مفصلا للنهي عن الضد الخاص او كاشفا عن عدم ورود الاذنه في  
ضد الضد الخاص قط وهو لا يقول بمرح ان الاذنه الفاضلة بوجوب الضر على اداء الواجب خاصة  
بالاذنه الفاضلة على ان نبه السوء لتكليفه مع اننا لا نعلم ان ترك الواجب حرام لا يصح الا لو سلمنا  
ان حرام من حيث حكومته العقل بذلك فلا نعلم شمول تلك الاذنه بالنسبة اليه بل قد يدعي ان الضر في الحرام  
خصوصا لافعاله والترك والامتناع والوجوب الثاني فبما لا نقول بان المباح الواجب حرام واقعي حتى يترك  
الشك في بل انما نقول ان تركه بالمباح خال كونه مقيدا بغيره فاعلم ان الضر على اداء الواجب واجب ويستحق فأكمله  
لنقضه في امر الواقع الثاني ولو الظاهر المتعلق بالعمل يقتضي القطع ونحوه من الطرق المحققة والمبغلة  
**قول** لا تجزى على المولى قبيح اذا سوا كان لفعل العقل او كسفه كونه جزيا اياه قد يوجب عليه  
بان مجرد كونه التجري كاشفا عن كونه جزيا لا يوجب عليه قبيح التجري من حيث هو ولا يثبت ذم ولا قبح على  
الكاشف بل انما يثبت على المكشف وح فالحكم بكون التجري قبيحا متوقفا على ما ذكره الله من كون الفعل  
الذي يحصل التجري قبيحا من حيث هو ولا يوجب انكشافه من حيث هو **قول** فانه يمنع ان يجرى  
جمله معتبر قد يوجب عليه بان هذا مقتضى ما قرره من ان الحسن الفعيل العقلي انما يتحقق باختياره لا بالوجود  
والاعتناء فليست من الامور الذاتية التي يمنع ان يجرى لجهة معتبر مجرد تحقق المصلحة في الواجب واقعي  
باعتبار عدمه في الذات على التجري والوجود ان المصداق انما لا يترك ذلك بل انما نقول بان طاعة الشارع ح  
على كل حال ولا يمكن ان يصير شيئا خال كونه مقتضيا لهذا القول وخالفه الشارع فيجوز انما يمنع ان  
يمنع عرض ضده بغيره مع كونه معتبره متى تحقق الحسن ولو باعتبار الامر بغيره فلو لم يجرى تجريه في  
تحقق الصبح فلو لم يجرى التجري ولا يجرى في الحال في ذلك بين القولين الزبورين ونزل ذلك حتى يبين  
بانه لا يمنع ان المراد من التجري كلام المفصل هو العقل التجري به كما هو محل النزاع على ما صرح به المص على  
حسب ما يشهد به امثله ولا يخطر من ان المصالح المفسدة لا الضعفة الذاتية للعبادة بالنسبة الى الله ولا على  
ما هو لفظ التجري وهو بعبادة الغنى لا يجوز ان يكون قبيحا ثابتا ولو على القول بالوجوب والاعتناء لا يضر  
انها الى ان كان ضمنها او قبيحا بالاذن من الحسن ولا التسلسل كما لا يخفى وما عينا الاول فمجرد كونه

هذا الكلام العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه

كاشفا

هذا الكلام العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه

كاشفا عنه بجندا المعنى فلو القطع بكونه من المعكونات لا يبعد ان يدعى من جهة هذا الجملة المقتضى بالمصلحة  
الواقعية جرحا كثر من امثله ومعارضها بالافاضة من جهة الرجح منها لو كان ولطف الجائدين والحكم كما  
اذا لم يكن في البين فيختلف الحكم على خباياها المصالح والمفاسد العقل لا يبره فلا يخال لما اورد عليه  
بقوله **قول** لا قول لنا بحكم العقل بغير الكذب وضرب اليتم اذا انضم اليها ما يصر فيها الى المصلحة  
اذا جعل الفاعل لذلك اي ان ضرب اليتم مع المصلحة والكذب مع المصلحة ونحوها لا يوجب المصلحة العقلية  
سواء جعل الفاعل محمدا المصلحة ام لا فاذكر فيكون ذلك بغيرها غير مستقيم او مجرد الجهل ليس باعثا للنهي  
المصالح والمفاسد العقلية الشرعية ويجيب بان ذلك انما كان لا اعتبارا العلم في قول موضوعي المحسن  
القيح جسيما اقبر في محله فترك العقل لا يصفى بحد منه ما مع كونه ذي مصلحة انما في وجهه نظرنا نعم قد  
ينصرون ذلك بالنسبة الى خصوص المحسن القبح الشرعيين وذلك لانها انما تحقق من اجل كون الاول  
طاعة للشارع والثاني معصية له وهما لا يتحققان مع الجهل فوجهها في شكل ضروريه بتحقيق ضده  
الاطاعة وقد عدا من الجاهل فلا ينبغي تحصيله لك بالغالب عفو عنها **قول** كانه الشبهة في كون  
والحتمية في هذا القبح المحتملة لوجهين احدهما ان يكون مراد من الشبهة المحتملة في هذا المقام دورا في  
بين الوجود والتجريم او دورا في الامر بين وبين من يجرى من حيث لا يقدر على امتثالها اجتمعا ولو لم يثبت  
اهمية احداهما على الاخر والعلم ولا بالظن المعبر في المقام واشباهه فانه في مثل المقام مكلف باخذها من  
امتناع التكليف على الاطلاق او دورا في الامر بين وبين من يجرى من حيث لا يقدر على امتثالها اجتمعا ولو لم يثبت  
كون احدهما اشد حرم من الاخر ولا خيال الا قد بين على كون احدى قوليه او التجريمية بمعنى الواو والتجريم  
معتد بها المكلف في هذه المواضع فاذ العقل يحكم بالتجريم في ذلك وتكليفها ان يكون ذلك تمسدا للصق  
عند كون المكلف معصيا في الشبهة المحتملة سواء كانت جوبية بان بدور الواو المحقق وجوبه بغير امر  
محتمل او تجريمية بان بدور التجريم بغير امر او محتمل او جبر انفاء العلم بالتفصيل يقتضي كونه معصيا  
في ترك الامتناع وبالجمله فالواجب على المكلف في الشبهة المحتملة هو ان لا يحسب تحصيل المصلحة العقلية  
حذرا من مخالفة الاحتمالية وح خلوي في الشبهة المحتملة وجوبية بغيره بغيره في قول الله تعالى فان  
مضت الواو كانت حرة ترك الا ثبت بالثبوت وعدمها ما يمنع على حرة التجري عدمها وان كان خلافا للموقع  
كان مما يصح حقيقيا لانه انما كان ما موردا لاداء الواقع وقد عصى به في مخالفة وكذا الكلام بالنسبة  
الى الشبهة المحتملة التجريمية فان ذلك ان ذلك يقتضي القول بتمسك الامتناع الا ثبت بالامتناع اجتمعا  
مثلا لو ثبت علمه قبله فضا مكلفا بالصلو الى ان يجرى فلو تركها اجتمعا كان عقابا معصيا لا  
جمله كونه فاعلم ان الامر للمصلحة بالصلو الاربع فاما ذكرنا فانه لا يثبت الواو عليه حرج الاصل واحد  
والثلاثة الباقية انما يجب من كونها معتد علمه للصلو الصالحة الواقعة وقد قرره في كاشفا على العقل

هذا الكلام العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه

هذا الكلام العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه  
القول في العقل في كونه من النسخ  
ان النسخ هو ما يضاف الى ما كان عليه



[illegible][illegible]

2. 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15-16-17-18-19-20-21-22-23-24-25-26-27-28-29-30-31-32-33-34-35-36-37-38-39-40-41-42-43-44-45-46-47-48-49-50-51-52-53-54-55-56-57-58-59-60-61-62-63-64-65-66-67-68-69-70-71-72-73-74-75-76-77-78-79-80-81-82-83-84-85-86-87-88-89-90-91-92-93-94-95-96-97-98-99-100-101-102-103-104-105-106-107-108-109-110-111-112-113-114-115-116-117-118-119-120-121-122-123-124-125-126-127-128-129-130-131-132-133-134-135-136-137-138-139-140-141-142-143-144-145-146-147-148-149-150-151-152-153-154-155-156-157-158-159-160-161-162-163-164-165-166-167-168-169-170-171-172-173-174-175-176-177-178-179-180-181-182-183-184-185-186-187-188-189-190-191-192-193-194-195-196-197-198-199-200-201-202-203-204-205-206-207-208-209-210-211-212-213-214-215-216-217-218-219-220-221-222-223-224-225-226-227-228-229-230-231-232-233-234-235-236-237-238-239-240-241-242-243-244-245-246-247-248-249-250-251-252-253-254-255-256-257-258-259-260-261-262-263-264-265-266-267-268-269-270-271-272-273-274-275-276-277-278-279-280-281-282-283-284-285-286-287-288-289-290-291-292-293-294-295-296-297-298-299-300-301-302-303-304-305-306-307-308-309-310-311-312-313-314-315-316-317-318-319-320-321-322-323-324-325-326-327-328-329-330-331-332-333-334-335-336-337-338-339-340-341-342-343-344-345-346-347-348-349-350-351-352-353-354-355-356-357-358-359-360-361-362-363-364-365-366-367-368-369-370-371-372-373-374-375-376-377-378-379-380-381-382-383-384-385-386-387-388-389-390-391-392-393-394-395-396-397-398-399-400-401-402-403-404-405-406-407-408-409-410-411-412-413-414-415-416-417-418-419-420-421-422-423-424-425-426-427-428-429-430-431-432-433-434-435-436-437-438-439-440-441-442-443-444-445-446-447-448-449-450-451-452-453-454-455-456-457-458-459-460-461-462-463-464-465-466-467-468-469-470-471-472-473-474-475-476-477-478-479-480-481-482-483-484-485-486-487-488-489-490-491-492-493-494-495-496-497-498-499-500-501-502-503-504-505-506-507-508-509-510-511-512-513-514-515-516-517-518-519-520-521-522-523-524-525-526-527-528-529-530-531-532-533-534-535-536-537-538-539-540-541-542-543-544-545-546-547-548-549-550-551-552-553-554-555-556-557-558-559-560-561-562-563-564-565-566-567-568-569-570-571-572-573-574-575-576-577-578-579-580-581-582-583-584-585-586-587-588-589-590-591-592-593-594-595-596-597-598-599-600-601-602-603-604-605-606-607-608-609-610-611-612-613-614-615-616-617-618-619-620-621-622-623-624-625-626-627-628-629-630-631-632-633-634-635-636-637-638-639-640-641-642-643-644-645-646-647-648-649-650-651-652-653-654-655-656-657-658-659-660-661-662-663-664-665-666-667-668-669-670-671-672-673-674-675-676-677-678-679-680-681-682-683-684-685-686-687-688-689-690-691-692-693-694-695-696-697-698-699-700-701-702-703-704-705-706-707-708-709-710-711-712-713-714-715-716-717-718-719-720-721-722-723-724-725-726-727-728-729-730-731-732-733-734-735-736-737-738-739-740-741-742-743-744-745-746-747-748-749-750-751-752-753-754-755-756-757-758-759-760-761-762-763-764-765-766-767-768-769-770-771-772-773-774-775-776-777-778-779-780-781-782-783-784-785-786-787-788-789-790-791-792-793-794-795-796-797-798-799-800-801-802-803-804-805-806-807-808-809-810-811-812-813-814-815-816-817-818-819-820-821-822-823-824-825-826-827-828-829-830-831-832-833-834-835-836-837-838-839-840-841-842-843-844-845-846-847-848-849-850-851-852-853-854-855-856-857-858-859-860-861-862-863-864-865-866-867-868-869-870-871-872-873-874-875-876-877-878-879-880-881-882-883-884-885-886-887-888-889-890-891-892-893-894-895-896-897-898-899-900-901-902-903-904-905-906-907-908-909-910-911-912-913-914-915-916-917-918-919-920-921-922-923-924-925-926-927-928-929-930-931-932-933-934-935-936-937-938-939-940-941-942-943-944-945-946-947-948-949-950-951-952-953-954-955-956-957-958-959-960-961-962-963-964-965-966-967-968-969-970-971-972-973-974-975-976-977-978-979-980-981-982-983-984-985-986-987-988-989-990-991-992-993-994-995-996-997-998-999-1000-1001-1002-1003-1004-1005-1006-1007-1008-1009-1010-1011-1012-1013-1014-1015-1016-1017-1018-1019-1020-1021-1022-1023-1024-1025-1026-1027-1028-1029-1030-1031-1032-1033-1034-1035-1036-1037-1038-1039-104







[illegible]

الشارع الطريق الموصو إليه ليس بمحمول في عرض الواقع حتى يازمه القول بتعدد العقاب الناشئ عن تعدد العقاب  
 بل يتصور بان مدلوله يدل على الواقع مع مخالفة وتعدد مع الواقع مع المطابقة وفاقداً من مخالفة الطريق  
 المطابق للواقع مشتمل لقوب المصلحة الناشئة لتبشر الحكم الواقع والمصلحة الناشئة لجعل الطريق وكلنا  
 المصلحة من الأمور التي تعلق الأكثر الام الشرعية غير انما تفتقد العقاب المستلزم لتعدد العقاب فتدفع  
 بان العقاب انما ينشأ من مخالفة الامر هو ليس بتعدد في هذا المقام حتى يترتب عليه تعدد العقاب وبقية  
 المصلحة لا تقتضي تعدد العقاب بالجملة فالحكم المربوط بما عطفه بشئ واحد وهو مخالفة الواجب الواقع  
 او الحرام الواقع ويشهد باننا انما ان القول بتعدد العقاب في مثل المقام مستلزم لتعدد العقاب  
 بالامر الاختياري وتبهرنا ان الامر ضمنا شخصين ترك احدهما واجبا واقبأ والاخر تركه فالأبكر  
 واجبا واقبأ كما لو كان مقتداً للوجوب فانما لو قلنا بان من حيث قطع الواقع يكون مستحقاً للعقاب  
 المتعدد بتبشر وترتب عقابنا على المخارج غير الاختياري معصاة عقاب الواقع وقد عرفنا ان  
 ثم انه ذو صاحب التصورة الى القول بتعدد العقاب من في هذا المقام وفيه لو لم يتحقق كونه مقتضياً  
 لتعدد العقاب فالاصل عدم تداخلها فدعوى التداخل في المقام يحتاج الى دليل معقول في المقام ومنها  
 يستلزم القول بوجوب القضاء عليه بمجرد قوت الواجب الثاني للثابت بالطريق المجعول منه وان يكن  
 اجاباً بحسب الحكم الواقع الاول وهذا لا يقول به احد من الجواب المصلحة الناشئة لتبشر الطريق  
 تترتب لاحكام الواقع عليه فاما انما ينكشف خلافه فاذا انكشف الخلاف مسمى التكليف العقل بمقتضى الواقع  
 الاول الذي ليس الحكم المستفاد من الطريق المجعول في عرض الواقع وفاقداً من قضيه الاطلاقا فالتااضي  
 تجبه الطريق المجعول يقتضي تجبها وان كانت مخالفة للواقع كما هو قضيه فانه من ثبوت المجعول الثاني  
 هذه الموارد عند فقهنا انما في الطريق المربوط هو الحال في الطريق المقرر لمعززة الموضوعات الخلق  
 كقوله الغائب ونحوها فاما ان الامر بالعمل بما لا يقتضي مجمل الموضوع واما بوجوب جعل احكامه فاما  
 الطريق باقية فيه فاذا افتقد وحصل العلم بانقضاء ذلك الموضوع تترتب عليه في المستقبل جميع الاحكام  
 المترتبة على عدمه من اول الامر فكلما في الحال في الطريق المقرر الحكم فبذلك فرق بين جعل مدلول  
 الطريق حكماً واقبأ وبين الالتزام بتطبيق العمل عليه على انه هو الواقع ومنها ان الالتزام بكون الطريق  
 مجعولاً على نحو ما تشرنا الحكم بثبوت الحكم الواقع الاول اذ لو كان المصلحة الناشئة على لتبشر الحكم الواقع  
 باقية على مخالفة الطريق المقرر في حكم العقل فتوجبها على المكلف فيجعل الطريق  
 الذي لا يوصل إليها والجواب ان ذلك انما سلم اذا كانت الاحكام الشرعية تابعة لغير المصالح الواقعية  
 الكاشفة في ذواتها لا في الاختيارية بحيث تكون تلك المصلحة عللاً لانه لتبشرها على ما هو الحال في  
 اوامر الجنب ليس لامر كذا وانما القصد اللازم في حكم الفضل ان يكون في تبشيرهها حكمه بالغة على

[illegible]

الثلث على  
الماء في  
البطن  
في البطن  
من البطن  
على البطن  
في البطن  
من البطن

على حسب يقع عليه سواء كانت الافعال شاملة على مضمونها فطابقه لها من جميع الوجوه او لم يكن الثالث ان يكون المحفوظ فيه مجرد الكشف عن الواقع والوصف اليه من غير ان يكون هناك مصلحة وحكم نحو ذلك الرابع ان يكون المحفوظ فيه الكشف عن الواقع ومع الجنب الامر على العتبات وطريق الاطاعة والافتقار الخامس ان يكون الحكم في الواقع هو العمل بالظن وانما يفرق المكلف من الطريق بحيث لا يكون في نفس الامر حكم سوى هذا الحكم الكلي او يكون الحكم الواقعي في حق كل مكلف طابقا لما يصل اليه من الطريق على ما يفرقهم او لما يتمكن منه او ما يبعد اليه بقبحه لا يكون في حق الجاهل مع قطع النظر عن وجوده وعدمه حكم فيكون الاحكام الواقعية مخضرة في الواقع بالعالمين والجاهل لاحكام له الشاس ان يكون المحفوظ فيه الكشف الغالب عن الواقع مع شمله على مصلحة الابداء والامتنان اذ عرفت ذلك فتقول انه بناء على كل من الوجه الاول والثاني والخامس لا اشكال في ثبوت العتبات على العمل المتبري به من مطر واماننا على الوجه الثالث والرابع فيمكن القول بعدم كونه باعنا لخصو العتبات لان العمل بالطريق توصيل فلا عقاب عليه من حيث هو وانما يبا على الوجه السادس فيمكن القول بنبوت العتبات على مخالفة التبري نظرا لانه مستلزم لتقويتها المصلحة الواقعية لبا عتبات التكليف المشروعة ولا نزع مشابهة لافراد الامتنان والابداء اليه لا اشكال في خصوص العتبات بخلافها والذي يقتضيه النظر هو ان التكليف الشرعي شمله على مصلحة الابداء والامتنان كما يشهد به قوله تعالى هو الذي خلق الموت والحياة ليبلوكم انكم احسن عملا وجه الدلالة ان الموت المحض لا يخالف المصلحة العتبات كما يشهد قوله تعالى وما خالف العتبات الا ان لا يقبله ولا ينبغي ان يجري مستلزم لتقويتها المصلحة وهذا يكشف عن مجرد شرعا ولا لزوم انتفاء النقص فالعمل الذي يحصل به التبري حرام ثم انه قد يورود في المقام بانحو الاول ان مجرد كون مصلحة الابداء ملحوظة في نظر الشارع لا يقتضي بجزء التبري اذ من السبيل ان غرض الابداء يحصل بمجرد اطاعته للتكاليف الواقعية ولا يقتضي بنبوت تكاليف اخرى سببا للتبري فبانه امر اشك في ذلك كما عده ويمكن الجواب عنه بان غرض الشارع من التكاليف الشاملة على مصلحة الابداء لا يتم الا بتبريم التبري لا يحصل الابداء بمجرد حصول مخالفة الواقعية مضاعفا الى ان التكاليف الشاملة على مصلحة الابداء التكليف المتعلق بالعمل بالشرع المجمل الشرعية والمصلحة التي تعلق الامضاء الشرعي عليها ولا ينبغي ان الجهل المركب من هذا القبيل فلا يحصل الا بقاء والاطاعة في الابداء والامتنان الامع العمل بغير ذلك قد يتوهم ان مقتضى طاعته زاه هو كونه الابداء والامتنان عليه فانه لثبوت التكاليف الشرعية فيكون مقتضى منها هو مجرد الابداء الحاصل بنفس التكليف ليست في مصلحة ومصلحة وهو فاسد من وجوه اما اولها فلا ينافي مخالفة الشارع في الحاصل والمنقول بان مخالفة للتعبئة الشاملة على العمل المقررة للاحكام وانما يفرق لانه يستلزم التصديق الذي لا ينبغي ان ينفى بالحد انه واماننا فانه ينفى القول

الذين وليت ايماناً وخلقوا  
ما يتفقون على الفعل انما يتفق  
مخبرين به فانما المكتشف حكم  
بانه انما لا شرع في فعله من  
البدن الصمدية من فعله من  
كل كلام في حكمه ما لا شرع في فعله  
فالفطن انما هو انما يتفق  
ثاني فتدرك انما يتفق  
والفطن انما هو انما يتفق  
من جهة نقل قول القائل  
او فعله او غير ذلك لا يتفق  
تدرك انما يتفق  
كل شيء كان انما يتفق  
قلبت انما لا يتفق  
انما لا يتفق  
انما لا يتفق

[illegible][illegible]



[illegible]

مختص بنسب خانہ مسجد اعظم - قم  
 (۱۰۰) امام خمینی

مختص بکتابخانه مسجد اعظم  
از اهداء خارج نشود



الحكم والمحق مكانه ويمكن توجيهه بان ساحتها ان يمكن استعاضا حكم الواقع في حق القطع على العجوة  
في الامور في التكليف وحج يخرج عن كون كاشفا ويرجع الى اخذ موضوعا والمرد بالموضوعية ان يكون مصلحة الامر الاعمال  
التي تقع على طبق الامارات وبالطريقة ان يكون المصلحة لا في الامور التي ليست عليها مارة ولا في تلك  
مستلزا للتصديق لا نقول بان المصلحة الباعثة لشرع الطريق ثابتة في عرض الواقع حتى يبرز طلبة كون  
المكلف بمنزلة اهل الواقع وبين مؤدى الطريق ويجوز الطريق عن كون طريقا بل انما نقول بان التكليفات  
تتعلق بآراء الواقع والطريق المزبور انما جعلت للمصلحة انما منع الشارع عن عمل القطع بقطع من جهة  
كونه مخالفا للواقع غالبا ومن جهة وجوب مصلحة منه في المنع بحيث يكون غالبية على المصلحة المحيطة  
في نظر الشارع في جعل الواقع فان قلنا ان هذا يشترط التصديق بل من خلاف الحكم الواقع في الشا  
بالنسبة الى غيره وتوضيحه ان التكليفات على الموضوعية متعلقة بآراء الواقع او بما يؤدى اليه لا ما اراد  
على الطريقة متعلق بموضوع الواقع الا ان الازالة شرعت بطريقها اليه ولا زمة صيرته مؤداه في حكم الواقع  
من منع التثبت والاعتناء بالشرع فاذم الواقع بمنعها او ما بعد الانكشاف في ذلك فالتوسعة على الاول  
على الاول في نفس التكليف على الشا في طريق الاستدلال ومقتضى فائز من الموضوعية عند جواز المخافة  
على القطع اذا انكشف مخالفة العمل للواقع وهذا في غاية الضعفة قلنا انما يلزم التصديق لوقولنا بان مؤدى  
الطريق حكم واقعي بالنسبة الى القطع مظهر وهو خلاف ما ذكرناه بل انما قلنا بان الحكم الذي حصل له القطع  
بغيره غير الاستنباط المتعارف وليس غير بالنسبة اليه بحيث التكليف ليس يتجزأ بالنسبة اليه سواء كان  
الحكم مطابقا للحكم الواقع الا في وجهه فالا لزام بتبوء التصديق من حيث الحكم الظاهري في  
حيث الواقع ومعارضه شملت الاجماع على بطلان التصديق في الموضوعات بان يكون زيدا مثلا موضوعا  
لزيادة الواقع او مضافا عليه لا مارة واما التصديق فيها بمعنى فعلق الاحكام بواقعها وبما قام عليه  
الا ناره فليس مام عليه لاجماع او الشا في ذلك فالا لزام بان انقضى ان رجل يحصل القطع بجميع  
الاحكام والموضوعات من غير الاستنباط المتعارف فان مقتضى فائز من جهة كون مكلفا بغير مكلف  
بغيره من المكلفين وهذا انما يلزم التصديق الذي قام الاجماع على بطلانه قلنا انما استلزم ذلك لو  
قلنا بمغارة تكليفها بحجب الواقع ولا نقول بغير بل انما نقول ان القطع المزبور مشاكلة مع غيره من  
المكلفين من حيث الاحكام الواقعية فانه لا يكون مكلفا في الشرع بالعمل بمقتضى الطرف المقرة  
دون الاستنباط الغير المتعارف كما ان الجهد المحل مكلف ظاهر بالعمل بما جهه مع من مخالف للواقع  
وكما بالنسبة الى المقلد الذي يكون فليقتد بمخالفا للواقع وكما بالنسبة الى الفاعل بالطرق المقررة  
لمعززة الموضوعات كالبينة فلو كانا انقضت مخالفتها للواقع فان الحكم العكسي ثابت بالنسبة لجميع  
ذلك ليشكك في مشاكلة الشيء من التصديق بالشاخص بل انما ذلك مقتضى بحسب الشريعة بمعنى ان

بغير العلم  
بمستلزم  
نفسه في موضوع  
في موضوع  
بغير العلم  
بمستلزم  
نفسه في موضوع  
في موضوع  
بغير العلم  
بمستلزم  
نفسه في موضوع  
في موضوع

المكلف لا يرد

المكلف المستبور مكانه في الحكم الظاهري والعكس بالعقل بما اعتقدته وهذا انما لا يخفى  
وبور على ذلك بان الحكم بتبوء الحكم الظاهري انما يستقيم مع عدا انكشاف مخالفة الواقع فلا يجري  
بالنسبة المتعاقبة من العظمة خصوص القطع بالواقع وثابتها ان الاستدلال المزبور مبني على عدا جواز مخالفة  
التكليف عن المصلحة والمفساد الشاخص في نفس المكلف وانما على تقدير جواز ذلك بان كان التكليف  
واثره ارجسته لاجل المكلف بتبوء ذلك غير فلهذا علينا ان لا نفتح في تعقيب الشارع مصلحة الواقع بالعمل  
بقطع مخصوص اذ في ذلك مخصوصا ومكان كان بالنسبة شخص مخصوص وليس هذا من اقل صلا  
لا يفتح في تعقيب الشارع مصلحة الواقع بالاذن في العمل بطريق جازم الخلف مع امكان الموضوع في الواقع في  
المكلف لا يرجع هذا الاذن الى الضلوة الى جهة العقل وان كانت ذات مصلحة صحيحة لكن التكليف بكل  
ما كان كذلك غير لازم فيجوز ان لا يكلف بها اصلا او كما يفهم على سبيل التوسعة الطريق الذي  
الى هذا الوجه حقيقة وبالجملة اذن الشارع في سلوك طريق جازم الخلف من غير العمل بمقتضى  
القطع لا يجمع مع بقاء التكليف عنها وخفا فان بقي ان الواقع ومؤدى ذلك السبيل في المصلحة  
المقتضية فيلزم التصديق بان المصلحة مختصة في الواقع خاصة ولكن لا يوجب على الشارع التكليف  
به على سبيل الالتزام بل يجوز انكال امره الى اختيار المكلف بعد كون التكليف خيرا وان كان في المكلف  
به حسن بلز وكان يقول للمكلف انما المكلف اعلم ان في الضلوة الى طرف العقل مصلحة بمقتضى قوله  
الموجب استحقاق الشا في العقاب لكنه لا اوجها عليها ولا اغايبك عن تركها الخيرا لما في هذا  
الايجاب من المانع الذي لا تعلمه واما المقام الثاني فاعلم انه قد ظهر ما قرناه انه لا بد من القول بغير  
امتناع منع الشارع عن العمل بمقتضى القطع على تقدير الموضوعية ومن القول بعدد تقدير النظر  
فالقول بتبوء جهة قطع القطع وعكس جهة القطع الحاصل من الاستنباط الغير المتعارف مبني على كون  
غيره من الطرق موضوعا للاحكام الواقعية حتى يتبين عليه ارتفاع التكليف الذي حصل للمكلف  
القطع بمنزلة الاستنباط الغير المتعارف والقول بتبوء التكليف الواقعية ويجوزها بالنسبة  
اليه مظهر وكون العلم وغيره من الطرق طريقا محضا معرضا عنها وتوضيح ذلك بتبوء تاسيس لاصل  
في المقام فتقول اذا شك بين الطريقين والموضوعية فان كان الشك في تبوء اصل التكليف فالبينة هو  
البناء فيه على ما يقتضيه البينة ان الشك في المكلف به كما لو شك في اعتنا بغيره او نحوه وكان اعتنا  
ثابتا بالقطع الحاصل من غير الاستنباط المتعارف فالظاهر عدا الاجزاء لقاعدة الشغل واستصحابا للتكليف  
واصحا على خصوص المكلف به وادعائها استصحابا عدا الوجوب الشا على الجمل بعد تبوء في ذلك  
الحال انما بعد احتمال كون طريقا ولو اريد به استصحابا عدا الوجوب الذي كان مقطوعا بغير الشك  
من المكلو الشاخص في ارتفاعه كذا في مع الاغراض غلط في الدليل ولا فهو فاضل بوجوب

المكلف المستبور  
مكانه في الحكم  
الظاهري والعكس  
بالعقل بما اعتقدته  
وهذا انما لا يخفى  
وبور على ذلك  
بان الحكم بتبوء  
الحكم الظاهري انما  
يستقيم مع عدا  
انكشاف مخالفة  
الواقع فلا يجري  
بالنسبة المتعاقبة  
من العظمة خصوص  
القطع بالواقع  
وثابتها ان  
الاستدلال المزبور  
مبني على عدا  
جواز مخالفة  
التكليف عن  
المصلحة والمفساد  
الشاخص في نفس  
المكلف وانما على  
تقدير جواز ذلك  
بان كان التكليف  
واثره ارجسته  
لاجل المكلف بتبوء  
ذلك غير فلهذا  
علينا ان لا نفتح  
في تعقيب الشارع  
مصلحة الواقع  
بالعمل بقطع  
مخصوص اذ في ذلك  
مخصوصا ومكان  
كان بالنسبة  
شخص مخصوص  
وليس هذا من اقل  
صلا لا يفتح في  
تعقيب الشارع  
مصلحة الواقع  
بالاذن في العمل  
بطريق جازم  
الخلف مع امكان  
الموضوع في  
الواقع في  
المكلف لا يرجع  
هذا الاذن الى  
الضلوة الى جهة  
العقل وان كانت  
ذات مصلحة  
صحيحة لكن  
التكليف بكل ما  
كان كذلك غير  
لازم فيجوز ان لا  
يكلف بها اصلا  
او كما يفهم على  
سبيل التوسعة  
الطريق الذي الى  
هذا الوجه حقيقة  
وبالجملة اذن  
الشارع في سلوك  
طريق جازم الخلف  
من غير العمل  
بمقتضى القطع  
لا يجمع مع بقاء  
التكليف عنها  
وخفا فان بقي  
ان الواقع ومؤدى  
ذلك السبيل في  
المصلحة  
المقتضية فيلزم  
التصديق بان  
المصلحة مختصة  
في الواقع خاصة  
ولكن لا يوجب  
على الشارع  
التكليف به على  
سبيل الالتزام  
بل يجوز انكال  
امر به على سبيل  
الالتزام بل يجوز  
انكال امره الى  
اختيار المكلف  
بعد كون  
التكليف خيرا  
وان كان في  
المكلف به حسن  
بلز وكان يقول  
للمكلف انما  
المكلف اعلم ان  
في الضلوة الى  
طرف العقل  
مصلحة بمقتضى  
قوله الموجب  
استحقاق الشا في  
العقاب لكنه لا  
اوجها عليها  
ولا اغايبك عن  
تركها الخيرا لما  
في هذا الايجاب  
من المانع الذي  
لا تعلمه واما  
المقام الثاني  
فاعلم انه قد  
ظهر ما قرناه  
انه لا بد من  
القول بغير  
امتناع منع  
الشارع عن العمل  
بمقتضى القطع  
على تقدير  
الموضوعية ومن  
القول بعدد  
تقدير النظر  
فالقول بتبوء  
جهة قطع  
القطع وعكس  
جهة القطع  
الحاصل من  
الاستنباط  
الغير المتعارف  
مبني على كون  
غيره من  
الطرق موضوعا  
للاحكام  
الواقعية حتى  
يتبين عليه  
ارتفاع  
التكليف الذي  
حصل للمكلف  
القطع بمنزلة  
الاستنباط  
الغير المتعارف  
والقول بتبوء  
التكليف الواقعية  
يجوزها بالنسبة  
اليه مظهر  
وكون العلم  
وغيره من  
الطرق طريقا  
محضا معرضا  
عنها وتوضيح  
ذلك بتبوء  
تاسيس لاصل  
في المقام  
فتقول اذا  
شك بين  
الطريقين  
والموضوعية  
فان كان  
الشك في  
تبوء اصل  
التكليف  
فالبينة  
هو البناء  
فيه على ما  
يقتضيه  
البينة ان  
الشك في  
المكلف  
به كما لو  
شك في  
اعتنا  
بغيره  
او نحوه  
وكان  
اعتنا  
ثابتا  
بالقطع  
الحاصل  
من غير  
الاستنباط  
المتعارف  
فالظاهر  
عدا  
الاجزاء  
لقاعدة  
الشغل  
واستصحابا  
للتكليف  
واصحا على  
خصوص  
المكلف  
به وادعائها  
استصحابا  
عدا  
الوجوب  
الشا على  
الجمل  
بعد تبوء  
في ذلك  
الحال انما  
بعد  
احتمال  
كون  
طريقا  
ولو اريد  
به  
استصحابا  
عدا  
الوجوب  
الذي كان  
مقطوعا  
بغير  
الشك  
من  
المكلو  
الشاخص  
في  
ارتفاعه  
كذا في  
مع  
الاغراض  
غلط في  
الدليل  
ولا فهو  
فاضل  
بوجوب



بالما توبه اذا ثبت طر والمختص به فاعرف ذلك فاعلم انه قد استدل الغالب بعد حجة قطع القطع  
 بوجوه الاول استقرار مواضع التصو من الفسار ومغاطة الاجزاء من اول الفقه الى آخره فانما  
 رجوع غير المتعارف من الموضوعات الى المتعارف فيجب رجوع القطع في كنهه قطعه الى المتعارف  
 بشهادة مثل الخطه ناذ كره من رجوع كل من الدلو والبئر والبول والنوال الى المعبر التراوح الى المتعارف  
 ورجوع كل من البند الوتيرة الرجلين في الوضوء الى المتعارف ورجوع السبر في تحديد الكرو والزراع في عين  
 الفرسخ الشرعي الى المتعارف ورجوع الطان البئر بخود ذلك مما يقف عليها المنبع فان من كل الموارد  
 وبطون الفقيه يثبتون قاعدته كونه قاضيه بوجوه غير المتعارف وبالجمله فيحقق الاجماع  
 من الاجماع كل من الموارد المذكورة مع عدم وجوبه على ذلك بالخصوص يكشف عن كون هذا القاعدة من  
 الاجماعيات فوجد عليه بان هذا الاستدلال على فلا عبرة به الا ان يقر انه قد حصل من استقرار مغاطة  
 الاجزاء وان هو حجة كالفن الحاصل من استقرار الاجزاء وان يقر ان الظن المزبور يثبت من حصول الظن  
 بعد كون الحكم المعطوع به من الاسباب الغير المتعارفة مشمولاً للادلة الشرعية الواردة في بيان الاحكام  
 الشرعية وقد نفى هذا الظن الشخص بالمراد معتبر في جواز التمسك بالحفاظات الشرعية فاما على  
 ان القطع الحاصل من مثل الروايات ونحوه من الاسباب الغير المتعارفة فلا يطاق عليه اسم القطع حقيقته  
 بل هو غفلة منحصه كالا يخفى على المشاهدين احوال الظن فليس مشمولاً للماد على وجوب التعليم  
 العلم وفادل على حجة العلم كما ان كل من ادله الظن والشك ينص الى المتعارف وقد يورده عليه  
 اولاً بان ما ذكر من عدم صدق القطع على ذلك مما لا وجه له اذا القطع عبارة عن الاعتقاد الجازم وهو  
 حاصل المقام ومجرى فرض بدله بالشك بعد القاء شبهة عليه لا يفضي بعد كونه قطعا قبل تحقق  
 الشبهة المزبورة وثاناً بان ذلك انما يثبت على القول بكون العلم مجموعاً لا يتجه كونه قابلاً للمحصل  
 وثالثاً انما بعد البناء على ما ذكرناه تبعاً للضم طابث من عدم كون القطع قابلاً لكل وكذا المعطوع  
 عبارة عن نفس الواقع وان المنع عن العمل بقضى القطع مستلزم للنفاض فليس ثبوت حجة موقفاً على  
 التمسك بما دل على حجة العلم حتى يرد عليه القول بان من ادله العلم بالنسبة الى غير القطع بل رجوع  
 العمل بالقطع ثابت بنفس الدليل القاض بنبوت اصل الحكم وقد يجاب عنه بان ما دل على وجوب محصيل  
 العلم انما ينص الى العلم الحاصل من الاسباب المتعارفة كما هو مقتضى اصل الاطلاق فانما الى الاقرار بالتأني  
 ومقتضاها هو وجوب محصيل العلم المزبور قبل العلم اما لاستفادة الوجوه الشرعية من ذلك او لان الامر  
 بالشئ يقتضي التمسك به من حيث الامر بجهداً او لان الجواب الشئ قبل شئ يقتضي عدم  
 الامر بغيره قبل ذلك فاستفاد ذلك عند ثبوت النكاح الف الشرعية على المكلف قبل حصول العلم المفروض عليه  
 الامر بام الدليل على قيام الظن والمعتبر مقام العلم المزبور ويثبت من النكاح الف المزبور وبقي

الحكم المستنبط من القطع الغير المتعارف منقياً وبشهادة نداء لك انك قوله ان جازمنا فاعلموا  
 ما لا يعلمون فانه يقتضي كون النوقف عند مقتضى العلم الذي يكون متعارفاً فاستدلوا القطع الذي  
 ليس بمعارف تام لا وما يبدل على ذلك ما يستفاد من الاخبار مثل قوله عز وجل ان تقولوا لشيء انما  
 له معقول منا ونحوه مما يبدل على ذلك جواز لاكتفاء بغير التصو من علمها العلم الذي يكون متعارفاً  
 فيبقى غير متدارج في الاطلاقات المزبورة بل يستفاد من قوله نعم فاستدلوا اصل الذكر ان كنه لا يعلمون  
 فان مقتضى وجوب القول مع عدم حصول العلم الحاصل من الاسباب المتعارفة بتأني انما هو العلم  
 الى خصوص ذلك بالجمله فقد اذلة فاضته بخصيص له الاحكام بغير تأني فيه وقد عرفت ان يجوز  
 للشارع ان ينهي عن العمل بالقطع في بعض المقامات هذا كاشف عن العلم المزبور ويمكن الايراد عليه  
 او لا بالمنع من اضرب لفظ العلم في تلك المقامات الى ذلك ان لم يثبت شئ في خصوص العلم  
 الحاصل بغير من الاسباب المتعارفة حتى نلزم بان من اضرب في البئر عند الاطلاق بل قد يقر بان الغالب في العلم  
 الحاصل عند القوا انما حصلت من الاسباب الغير المتعارفة من قول مجتهد او ثقة او عامي او مقلد او نحو  
 ذلك بطلون اسم العلم عليه كثر اذ يعمد من غير مسبقته ولو قيل ان العلم عما عن الاعتقاد الجازم  
 المطابق للواقع فلا يخلو حقيقته بالنسبة الى القطع الذي يتجلى قطعه عن الواقع بحج الغالب فيه  
 ان اطلاقه على القطع الخالف للواقع انما حقيقة بل هو متوافق مع ما لا شك العرفية فضا الى انه لا  
 فرق في ذلك بين القطع وغيره في امكان القول بكون قطعه مخالفاً للواقع مع ان مقابله العلم مع الظن  
 والشك التصو من كشف عن كون قطع القطع انما يكون مخالفاً له لا ريب في عدم كونه شاكراً ولا ظاهراً  
 فيستد ربح الاول والخامس انما ذكرنا في القائل المحض فاضد بعد ذلك حجة كونه ملتصقاً الى الاحكام الشرعية  
 وثاناً باننا لو سلمنا انصت تلك التصو الى العلم الحاصل من الاسباب المتعارفة وافضلها عند حجة  
 القطع الحاصل من غيرهما ففقد ان مقتضى العموم والاطلاعات الواردة في بيان الاحكام الشرعية  
 هو كون القطع انما مكلفاً بقطعه لما من ان الفاعل لا يتجلى في اثبات حجة قطعه الى دليل بل هو  
 حاصل بنفس الدليل على ثبوت اصل الحكم ومقتضى التصو المزبور عند حجة قطعه فيعارض ان  
 لو فرضنا انصت ان اطلاق العلم الى ما ذكرنا في ريب فقد تم ما دل على عدم حجة قطع القطع على ادلة  
 الاحكام لا نه خص منها بل خالفها ومفسر لم لو انما لا هناك اذلة في مقابله التمسك بالاحكام  
 المتغيرة غير هذا ثم ان الكلام في المسئلة تقع في مقامين احدهما في انه لو علم القطع بكونه قطعا فلا  
 اشكال في جرحها حكمه عليه فان كان مقتضى حجة قطعه وجوب العمل بمقتضاها فهو ممكن فيجب  
 انما الواقع عليه العمل بمقتضاها من انشاء وقضا وشهادة ونحو ذلك انما حجة بالنسبة الى ما يقول  
 بغيره كما يكون حجة بالنسبة الى العمل المتعلق بغيره نعم لو اعتقد الغير عدم حجة القطع المزبور فلا يجوز















[illegible]

غداة قال الآخر هتينا يا خا انما  
 بها اغان وورد الخائن الى حصار  
 مع اناسهم ففضلوا انقلوا من  
 ملكها خبا الى اخره الى حصار  
 من الموارد الى اخره الى حصار  
 كابلين عند الخائف عليها الملك  
 امو على نيل من الترام المنع  
 كون العلم في الخلو اخلاصا  
 اليه موضوعا العلم كل من لا  
 الواجب اجتماعا علم كون  
 بولا في السنين ما كان في  
 كذا المانع الصلوات في الوعد  
 نفسا في الصلوات في الوعد  
 الامام مطهر في الواقع الفضا



منه من غير ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 كان متعلقا بغيره واقعة قد قام الاطلاع على وجوده عليه بعد ذلك ان كان في الوقت والفضا  
 ان كان في خارج قول **قوله** الثاني ان الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 فاذا ذكر المصنف مستقيما وقد ورد في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 الظاهر ان الحكم الظاهري في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 او من غير ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 قول **قوله** بان يقال ان من كان متعلقا بغيره واقعة قد قام الاطلاع على وجوده عليه بعد ذلك ان كان في الوقت والفضا  
 سابقا من ان يكون في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 فلا يجب عليه غايتها اذ انكشف بعد القول ان ضلوا الا ان كان في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 هذا الضيق في الواقع اذ لا يخفى ان ضيقه في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 كون الحكم الظاهري في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 من البينة والافراز او نحوها ولا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 النفس لا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 النقل النفس لا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 مخالفة الظاهر في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 الظرفية بل مقتضا موضوعه ذلك فيخرج الى الوجه الاول هذا اذا كان السبب في ذلك البينة والافراز  
 وقالوا كان المستند فيه حكم الحاكم فكان اذن البين ان حكم الحاكم لا يوجب تعين الملكية الواضحة  
 لا يجوز للمحكوم له ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 بل ولذا ينبغي ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 عليه انار الملكية الشرعية ما لا يتكشف في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 قول **قوله** احد ما لا يقتضي من حيث الالتزام اذ اعلم ان الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 يتبين حكمه في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 والاخر قد يكون من الطنون المعينة وقد يكون من غيرها وحكمة لو كان معدودا في خصوص الاعضاء  
 المزبور فهو كالحاصل الفاضل وان كان حاصلا من السبب اخباري وكان غاملا بحجته ثم صا  
 معدودا في ترتيب العقاب عليه وعدم وجهنا بل قولان متباينان لان اثناع عشر بالاختصاص  
 هنا في الاختصاص ان كان الثاني ان يكون ذلك من قبل الاخطا والقبلة بان يقتضيه فليكون من غير  
 للواقع وحكمة ان كان جاهلا ان كان واقعا فلا يستحق الذم ولا العقاب ولا يقتضيه شكل بجملة

منه من غير ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 كان متعلقا بغيره واقعة قد قام الاطلاع على وجوده عليه بعد ذلك ان كان في الوقت والفضا  
 ان كان في خارج قول **قوله** الثاني ان الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 فاذا ذكر المصنف مستقيما وقد ورد في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 الظاهر ان الحكم الظاهري في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 او من غير ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 قول **قوله** بان يقال ان من كان متعلقا بغيره واقعة قد قام الاطلاع على وجوده عليه بعد ذلك ان كان في الوقت والفضا  
 سابقا من ان يكون في حق الحاكم في الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 فلا يجب عليه غايتها اذ انكشف بعد القول ان ضلوا الا ان كان في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 هذا الضيق في الواقع اذ لا يخفى ان ضيقه في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 كون الحكم الظاهري في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 من البينة والافراز او نحوها ولا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 النفس لا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 النقل النفس لا يرتب له ان لا يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 مخالفة الظاهر في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 الظرفية بل مقتضا موضوعه ذلك فيخرج الى الوجه الاول هذا اذا كان السبب في ذلك البينة والافراز  
 وقالوا كان المستند فيه حكم الحاكم فكان اذن البين ان حكم الحاكم لا يوجب تعين الملكية الواضحة  
 لا يجوز للمحكوم له ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 بل ولذا ينبغي ان يكون له في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 عليه انار الملكية الشرعية ما لا يتكشف في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 قول **قوله** احد ما لا يقتضي من حيث الالتزام اذ اعلم ان الحكم الظاهري في حق كل احد فاندفاعا في حق الاخر  
 يتبين حكمه في الواقع ما يكتشف له ولو كان طاهرا وافتبا  
 والاخر قد يكون من الطنون المعينة وقد يكون من غيرها وحكمة لو كان معدودا في خصوص الاعضاء  
 المزبور فهو كالحاصل الفاضل وان كان حاصلا من السبب اخباري وكان غاملا بحجته ثم صا  
 معدودا في ترتيب العقاب عليه وعدم وجهنا بل قولان متباينان لان اثناع عشر بالاختصاص  
 هنا في الاختصاص ان كان الثاني ان يكون ذلك من قبل الاخطا والقبلة بان يقتضيه فليكون من غير  
 للواقع وحكمة ان كان جاهلا ان كان واقعا فلا يستحق الذم ولا العقاب ولا يقتضيه شكل بجملة

مقتضى الحكم بانها مسجدا عظم  
 اذ كانا خارجا عن تشريع

القول بغيره

كالا لئلا يام باباحته وطى المردة بين من حرّم وطىها بالخلعة من وجوبها مع الغادر في الوجوب  
 واخره وكالا لئلا يام باباحته وضوح على مرة في مرتبة الوجوب في المرد

القول بغيره لانه ضد الالتزام بمعنى عقد اجتماعه مع كون الامر بالشئ مقتضيا للنهي عن الضد  
 وكونه محتملا للشرط المعين في وجوب الالتزام وكونه الالتزام العقلي فانها واجبة عليه في الاخطا  
 المزبور والكل في محل المنع الثالث ان يكون من قبيل البينة والداعي الى ارتكاب امر محرّم او ترك امر واجب  
 يرتب كونه متجنا ومجتزئ ولا لالاختصاص على انقضاء العقاب لا يقتضيه بعد كونه متجنا لما يرتب حوله على  
 العقول اللازمة بناء على القول بجوازها وعلى وجوب العقوبة على القول باشباعه وفيها فانه لو صدق الوعيد  
 الرابع ان يكون ذلك من قبل ترتيب آثار الواقع في الواقع على امر مخالف للواقع كما رتب آثار الوجوب على  
 الحرمة بعينها والجنة ولا اشكال انصاف حرمته الخاصة ان يبنى على الشد من بامر يكون مخالفا  
 للواقع فالما عايدا كالوذان بان العمل من غير علم جاهر فافعا او يبنى على الشد من بامر مخالف للظاهر كما  
 لو كان بان الامر العقلي الثابت بوجوبه ليشي من الطرق الظاهرة الشرعية ليس بواجب ظاهري وهذا  
 انصاف حرام او يبنى على عقول بل هو بدعي وليس بواجب على المكلف الا في جميع ما جاز به النبي صلى الله عليه  
 والافراز القليلة والحيث ان كان ذلك قبلها حراما لا من قبيل الضد العام فيكون محرّما وقد يرتب بانه  
 الشد من بامر الظاهر وبما يظهر من انكار شيء من ذلك بعد ان لا يستلزم لكذب النبي وقد  
 حرمة بالادلة الاربع ولا فرق في ذلك بين كونه جاحدا او متعصيا وكذا اذا تدبر بيقين شيء من  
 الاحكام الوضعية او التكاليفية واقام مع الجهل بيقينه واقعا وحكم بيقينه ظاهرا مع الجهل بيقينه  
 في الظاهر او يبنى على انكار شيء من ذلك شيء عام كونه جاحدا ليدل ذلك فانه انصاف حرام لان العقل يقتضي  
 الشد من بامر يعلم والنصوص قاضية بحجته الشد من بامر والافراز عليه بل الظاهر انه موضع وفاق  
 الشد من بامر انصاف بامر مخالف للواقع او الظاهر او البينة ولا اشكال بل لا خلاف في حرمته والادلة  
 الاربعه مطابقة على جوازها واستحقاق العقاب على فعله قول **قوله** كالا لئلا يام باباحته  
 وطى المردة بين من حرّم وطىها بالخلعة لا يخفى ان الالتزام باباحته بخلعة في الالتزام بالحرمة  
 المحقق الظاهري وهو حرام لما عرفت من ان الالتزام بيقين الاحكام الشرعية الظاهرة انصاف حرام  
 عقلا او نفلا واما الالتزام باباحته احد ما المعين الذي يكون مبنا واقعا فلا يرتب جوارحه  
 بل قد يجب لا جوارحه كونه متجنا بالبينة ثم لا يخفى ان الحكم بالانصاف في المقام منه على القول بوجوبه  
 جانب الحرمة على جانب الوجوب اذ وقع التزام بغيرها اذ لو قلنا بان يرتب في الاخذ بانهما شتا فالمتجني  
 الحكم بانه يجوز له البتة والالتزام باباحته احدهما وباحته الجميع لان التعيين من الفعل والترك واجب الا  
 الا ان يقي بالمنع من رجوع التعيين المزبور الى الاباحة لان مقتضى النص هو انه يجوز للمكلف المزبور ان  
 يلتزم بوجوبه ذلك وان يلتزم بحجته فالا لئلا يام باباحته مخالف للواقع المتأوخذ عنه على سبيل الاجمال او  
 بقى ان مراد المصنف من ذلك هو الاباحة الوضعية التي لا تدور مدار العلم والجهل وهي غير مقتضية هذا المقام



بوجود ذلك الامر المعين الواقع او محتمل ولا بشرط في ذلك وورد البشائر المفصلة في العلم الاجمالي انما  
طريق الى معرفة التكليف **قول** وان كان باحدا من الخبرين فمقدار العلم الاجمالي ان يكون شي مرتد من امر او محتمل  
الحطاب الواقع الجلاء فديون ان يحترم حصول العلم الاجمالي فيكون شي مرتد من امر او محتمل  
امانة شرعية ولا عقاب على التعبد كانه ثبوت الخبرين المرتد من العقل بحكم نبدل ذلك بل الظاهر  
الاجماع على جريان احكام الخبرين في مثل المقام مضما الى ان الدليل الاخر موجود في بعض مسائله  
قوله فانما انت محتمل **قول** من غير تعبد بحكم انه مرتد من الحكم لا بد ان يكون احد الحكمين  
الذين علم احدا من الامور او الامكانات في الواقعين بما هو مقتضى الاصل الجاري في الحكم الظاهري  
فلا تعقل **قول** وما المخالفة العملية الكلام في المرام يقع في مقامين احدهما في انه هل يمكن  
ان يحكم الشارع بجواز المخالفة العملية مطلقا وفي الجملة او لا فقد يقي بعدا كان ذلك لان الحكم بثبوت  
التكليف الواقع على سبيل التعبد في الحكم يجوز مخالفة لانه مستلزم للشناقض من جهة  
الشناقضين وجوب المصلحة وعدمها اذا لم يضر الفعل بكشف عن عدمها ومنها الشناقضين في نفس التكليف  
المرتد والاختصاص في الترك لان ذلك يرجع في المعنى الى مثل قولنا طلب منك كذا ولا اطلبه منك  
الشناقضين في الوجوب والاحتمال وبذلك يوجب التحريم فالحكم بالوجوب مطلقا مع التصريح بانفسنا  
المؤخذة والفتاوى بالجملة فان قلنا بجواز المخالفة العملية القطعية واقعا فهو من مقتضى مع الحكم  
يثبت التكليف الواقع وان قلنا بجواز مخالفة ظاهره فهو انما يعقل مع عدم حصول العلم بمخالفة  
لواقع اذ مع كون الواقع معلوما عند المكلف على سبيل الاطلاق فلا يعقل المنع من تعبد على المكلف  
المفروض عند تحقق قدره في امثال التكليف المرتد ويمكن دفعه باحدا من الاولين فالفرض بالشر  
الظاهرية التي انقضت مخالفتها للواقع فان لا من الشرع في الفعل لاجناقض مع الحكم بكونه مكلفا فعليا  
بازاء الواقع ولا يمكن ان يقال ان التكليف الواقع مشروط بالعلم فالمكلف في حال الجهل مكلف بالفعل  
الطريق المقربة اذ فيه انه مستلزم للثبوت والوجوب في المقامين واحدهما هو ان لا يكون محال بل هو  
غائبة الامر بقول بانه تكليف صالح وهو وان لم يكن جائزا في نفسه الا انه جائز اذ انقضت المصلحة بارتكابه  
توضيحه ان الطلب مغاير مع الزايدة فيجوز طلب الفعل مع الوجوب في تركه وامر الامر مع العلم بانفسنا  
شرطه جائز فيجوز الطلب مع العلم بانفسنا في الشرط في ثبوت نعم لو قلنا بان الطلب متحد  
مع الاداة فنلتزم باشتراط ذلك لان رادة الفعل على سبيل اجتهاد والالتزام لا يجتمع مع ارادة لا في  
الترك الثاني ان يقر ان حكم الشارع بجواز مخالفة العلم الاجمالي والعمل بمقتضى الظاهر الذي يكلف  
بمخالفة الواقع بكشف عن كونه مشتملا على مصلحة يجبر به المفسد المترتبة على مخالفة الواقع الشا  
ان يكون لا يثبتنا ببعض المشبهاتين بذكره واقعا او ظاهرا غير الكلي الرابع ان يكون لا يثبتنا بالغير

وليس المراد من هذا الا باخ الظاهر العملية الناشئة من الخبرين المستفاضين لاصل قولهم كون احدا من  
المعنيين بقصد باعترافه في مقتضى الامتثال لا لا يخفى انه ليس المراد بالمعنيين ما كان معينا ومعلوما في نظر  
المكلف لان عند التعبد في مقتضى الشرع يدين الوجوب والتحريم بل المراد من المعنيين الواقعين قد يقر ان  
قيس ذلك بكونه بقصد باعترافه في مقتضى الامتثال غير مستقيم فيمقتضى ان الالتزام بايا من موضوع  
مرتد من الوجوب الغير التعبد والتحريم نعم مخالف الواقع ان لم يكن ذلك مباهيا واضحا **قول**  
من توفضا عقلة اه هذا القيد المسمى في مقتضى القبرية في الوجوب ومرتد من مقتضى بالفتاوى  
على شئنا **قول** فيقال لاصل عدم تعلو الخلاف في مقتضى عدم تعلو الخلاف مرتد من مقتضى  
قد يقر ان الاصلين المرتد من مقتضى العلم الاجمالي حاصل بمخالفة احدهما للواقع فبما ان  
فلا يفتى بجواز المرتد من مقتضى العلم الاجمالي في الحكم التحريم والوجوب في الجملة فالتمسك بالاصلين  
يتوقف على عدم قيام دليل على ثبوت التكليف في المقام فمع ثبوت وجوبه على المكلف فالفعل بحكم  
الاجتناب محض لا لا واقعة القطعية خذ من مخالفة القطعية لا لمرتبته فان التمسك بالاصلين  
المرتد من كليهما مستلزم للمخالفة القطعية والحكم بجواز احدهما دون الاخر يخرج من غير مرجع  
ان حكم الشارع يثبت التكليف الواقع في المقام بكشف عن عدم حكمه بجواز الاصلين المرتد من  
جميعهما المقام والالتزام الشاخص في مرتد بعض الافاضل وجوه اخرى وهو انه لا يخفى اما ان للمرتد  
تكتيف معلوم لاجل الالتزام بالتكليف المرتد واما ان لا يلبس به وعلى التقديرين لا مجال للاختلاف  
ولا لو احدهما انا على الاول قلنا فانما للتكليف المخبر بالعلم الاجمالي ومقتضى جرح احدهما واما على الثاني  
فلعمد بجرح التكليف بالالتزام بعد جرحه بكشف ما يخرج المورث من موضوع ما يجب الالتزام به وان لم يكن  
العلم الاجمالي بمخالفة احدهما للواقع بمجرد ما عارضه بانها ما لم يكن ناخا القبر للتكليف المعلوم بالاجمال  
كما هو كان على التقديرين الاول لانه لا من مقتضى العلم الاجمالي ان يترتب على مورد له لا يكاد يترتب عليه  
بدل اخر وليس الامر كذلك المقام على هذا التقدير حيث جازت مخالفة لولا بعد التعبد في هذا الامر  
الاقتضا في الاستدلال بما يشير اليه مقتضى عدم الدليل على وجوب الالتزام بالاحكام مع قطع النظر عن  
الاغنان والاعتقاد والافراد بما جابه النبي ولو كان مقتضى مقتضى العلم الاجمالي والواجب عدم مخالفتها  
والى هذا اشار المصنف بقوله ولكن التعبد ان لو ثبت هذا التكليف اعني جرح التمسك بالله والالتزام  
مع قطع النظر عن الفعل او غير الاضواء ثم لا يخفى انه لو قلنا بعدم وجوب الالتزام بحكم الله فالعاجز والفقير  
بالاصلين المرتد من مقتضى العلم الاجمالي عند تعلو الخلاف عند تعلو الخلاف لترك لان ايضا لا يثبتنا كافيته  
اثبات ذلك **قول** من توفضا عقلة اه هذا القيد المسمى في مقتضى القبرية في الوجوب ومرتد من مقتضى بالفتاوى  
بما اه لا يخفى ان المكلف بعد علمه بثبوت التكليف المعين الواقع من وجوبه او تحريمه فهو متمكن من الالتزام

بوجود ذلك الامر المعين الواقع او محتمل ولا بشرط في ذلك وورد البشائر المفصلة في العلم الاجمالي انما  
طريق الى معرفة التكليف **قول** وان كان باحدا من الخبرين فمقدار العلم الاجمالي ان يكون شي مرتد من امر او محتمل  
الحطاب الواقع الجلاء فديون ان يحترم حصول العلم الاجمالي فيكون شي مرتد من امر او محتمل  
امانة شرعية ولا عقاب على التعبد كانه ثبوت الخبرين المرتد من العقل بحكم نبدل ذلك بل الظاهر  
الاجماع على جريان احكام الخبرين في مثل المقام مضما الى ان الدليل الاخر موجود في بعض مسائله  
قوله فانما انت محتمل **قول** من غير تعبد بحكم انه مرتد من الحكم لا بد ان يكون احد الحكمين  
الذين علم احدا من الامور او الامكانات في الواقعين بما هو مقتضى الاصل الجاري في الحكم الظاهري  
فلا تعقل **قول** وما المخالفة العملية الكلام في المرام يقع في مقامين احدهما في انه هل يمكن  
ان يحكم الشارع بجواز المخالفة العملية مطلقا وفي الجملة او لا فقد يقي بعدا كان ذلك لان الحكم بثبوت  
التكليف الواقع على سبيل التعبد في الحكم يجوز مخالفة لانه مستلزم للشناقض من جهة  
الشناقضين وجوب المصلحة وعدمها اذا لم يضر الفعل بكشف عن عدمها ومنها الشناقضين في نفس التكليف  
المرتد والاختصاص في الترك لان ذلك يرجع في المعنى الى مثل قولنا طلب منك كذا ولا اطلبه منك  
الشناقضين في الوجوب والاحتمال وبذلك يوجب التحريم فالحكم بالوجوب مطلقا مع التصريح بانفسنا  
المؤخذة والفتاوى بالجملة فان قلنا بجواز المخالفة العملية القطعية واقعا فهو من مقتضى مع الحكم  
يثبت التكليف الواقع وان قلنا بجواز مخالفة ظاهره فهو انما يعقل مع عدم حصول العلم بمخالفة  
لواقع اذ مع كون الواقع معلوما عند المكلف على سبيل الاطلاق فلا يعقل المنع من تعبد على المكلف  
المفروض عند تحقق قدره في امثال التكليف المرتد ويمكن دفعه باحدا من الاولين فالفرض بالشر  
الظاهرية التي انقضت مخالفتها للواقع فان لا من الشرع في الفعل لاجناقض مع الحكم بكونه مكلفا فعليا  
بازاء الواقع ولا يمكن ان يقال ان التكليف الواقع مشروط بالعلم فالمكلف في حال الجهل مكلف بالفعل  
الطريق المقربة اذ فيه انه مستلزم للثبوت والوجوب في المقامين واحدهما هو ان لا يكون محال بل هو  
غائبة الامر بقول بانه تكليف صالح وهو وان لم يكن جائزا في نفسه الا انه جائز اذ انقضت المصلحة بارتكابه  
توضيحه ان الطلب مغاير مع الزايدة فيجوز طلب الفعل مع الوجوب في تركه وامر الامر مع العلم بانفسنا  
شرطه جائز فيجوز الطلب مع العلم بانفسنا في الشرط في ثبوت نعم لو قلنا بان الطلب متحد  
مع الاداة فنلتزم باشتراط ذلك لان رادة الفعل على سبيل اجتهاد والالتزام لا يجتمع مع ارادة لا في  
الترك الثاني ان يقر ان حكم الشارع بجواز مخالفة العلم الاجمالي والعمل بمقتضى الظاهر الذي يكلف  
بمخالفة الواقع بكشف عن كونه مشتملا على مصلحة يجبر به المفسد المترتبة على مخالفة الواقع الشا  
ان يكون لا يثبتنا ببعض المشبهاتين بذكره واقعا او ظاهرا غير الكلي الرابع ان يكون لا يثبتنا بالغير



في هذا المقام لا بد من التمسك بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

سقوط التكليف المطلق بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

في هذا المقام لا بد من التمسك بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

في هذا المقام لا بد من التمسك بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

عندما في حكم التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

في هذا المقام لا بد من التمسك بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل

في هذا المقام لا بد من التمسك بالكل وقيل انما قيل في المقام من جهة التمسك بالكل في بيان سقوط التكليف المطلق بالكل



فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء

في كل منهما معارضها الاخر وهل ذلك الا كالاتسداد لا باحد العومين والاطلاقين  
بعد العلم بخصيص احدهما او تعييدا لاجالا وياحد الابتن مع العلم بمتغير احدهما ويا  
الاتسقاء بين مع العلم بانقراض احدهما وياصل الفقه في علمين مع القطع ببقا احدهما  
ويجمع الطرفين الظاهريين في مقامين مع القطع بخلافهما في احدهما فان قلت ان لفظ العلم لاجنسا  
البراهنة منصرف الى خصوص العلم التفصيلي اذ لا ريب في صدق الشك بملاحظة كل منهما وصدق  
الشك عليهما دليل على عدم صدق البقين عليهما ذلك مع ان ذلك موقوف على ثبوت كون  
العلم الاجنالي المزبور ناعنا لتفصيل التكليف على المكلف هو غير معلوم فجزى اصاله البراهنة  
بالنسبة الى كل من المشبهين قلت لا ريب في ان الدليل لاجنسا في القاضى ثبوت  
التكليف في المقادير فيجوز على المكلف ما لا يملك بالاصل المزبور لانه دليل اجتهادي  
وهذا اصل على الا ان يقال بان اصل موضوعي يقتضي مخرج المشبهين عن موضوع  
الدليل لاجنسا في القاضى ثبوت التكليف المزبور وهذا يكشف عن حكومية الاصل المزبور  
على ذلك كحكومة استصحابا المختص على العموم لاجنسا بالجملة فادلة البراهنة خاتمة على  
الادلة الواردة في خبر ثبوت التكليف الشرعي والاحكام الدينية من الكلمة الجزئية  
وناظر البهنا لان مقتضاها هو مقتضا تلك الاحكام بالعالم وذلك كحكومة سائر الادلة  
الواردة في بنية الشرائط على العموم المثبتة للتكاليف ان خبر بصغف الوجه المزبور  
لانه مبني على انصرف العلم الى خصوص العلم التفصيلي وهو في حين المنع اذ لم يثبت شئ  
استعماله في خصوص التفصيل بل هو من قبيل المناط في جميعها وما قد يقال من ان مقتضى  
الشك على كل منهما يكشف عن عدم صحة اطلاق العلم على احدهما المعين الواقع اذ الشك  
والعلم لا يجتمعان على واحد اذ كان متعلقهما منحصرا في واحد كما في المقام فتدفع  
بالترام ان الحرام الواقع المشبه بالمحذور معلوم اجنالي ويجوز تفصيله فيكون مشهورا  
لكل من الدليل القاضى ثبوت التكليف الواقع والاصل الفاضل بعد ثبوت في خصوص  
المقام فهو كالموضوع الذي اجتمع فيه جميع الاباح والحرمة جميعا ولا ريب في تعليل بطلان  
الخبر بطلانها واهل هذا استدلالا للشك اذ يرتفع الاباح المزبور بغير عرض الجته  
المحرمة على الموضوع الذي تعلق عليه باخر كما هو الحال بالنسبة الى ما بين المقاضات  
**امثا ثانيا** فلان ما ذكر من وقوع المتعارضين بين الاصلين المزبورين غير مستقيم  
اذم البين ان نظير هذا العلم الاجنالي واقع كثير بالنسبة الى موارد الاصول العقلية  
بنسبة المختص من عدم جبهة الاصول المشبهة فان مقتضا التعديك بين موارد الاصول وهو

بمركز

فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء

بسنلو وخصوص العلم الاجنالي بخلافه احدهما للواقع المعلوم على سبيل الاجمال  
ان لا التزام بجبهة العلم الاجنالي المفروض يستدعي بغيره قاعدة الشبهة المحصورة لجميع موارد  
وعقد كونها مشروطة بشئ وهو خلاف ما ذهب الاصحاب من انها مشروطة بامور عديدة  
ولجب عن ذلك بالترام عدم جواز التفكيك بين الاصول العقلية في حق اجتماع شرائط  
العلم الاجنالي فيه ولقبنا بعض الشواهد في جبهة العلم الاجنالي انما كان من جهة وجود بعض  
من افتتاه الى الشك في التكليفات مع عدمه فلا كلام في جبهة العلم الاجنالي انما كان من جهة وجود بعض  
**ثالثا** فلان ما ذكر من التمسك بقاعدة الاشتغال مما لا وجه له اذ القاعدة المزبورة  
من الاصول العقلية لا تصلح للمفاضلة مع الاصول الشرعية التي هي زاد على العقل  
لاصول العقلية و**امثا ثانيا** فلان ما ذكر من جوب الاستصحاب في المقام  
مستقيم لانه يتوقف على العلم بتفصيل التكليف في هذا المقام واصل البراهنة قاضية  
بعده **قول** فان الاطاعة والمعصية عبارة عن موافقة الخطابان التفصيلية  
ومخالفتها اه هذا الكلام اشياء الى الجواب عن الدليل الذي استدل به بعضهم لوجوب  
الاختصاص في الشبهة المحصورة وتقريره ان مثال على وجوب الاطاعة وحرمة المعصية  
شامل لجميع المكلفين فمقتضا ان من كان عالما بذلك فمقتضا وجوبه على العقل بمقتضى  
علمه ومن كان عالما بذلك اجنالا وجوبه عليه الاختصاص فان وجوب المقدرة العقلية  
مستفاد من الخطاب الدال على وجوب ذمها ولذا نقول انها من الوجبات الاصلية  
الشرعية واجاب القائل بالجواز في المقام عن ذلك بقوله فان الاطاعة والمعصية عبارة  
عن موافقة الخطابان التفصيلية ومخالفتها واصلها انه يقتضي تحقق كل من الامور  
والمعصية حصول العلم التفصيلي بتحقيق موضوعها المتوقف على الخطاب التفصيلي  
فلا يعم الاجنالي اذ كل فرد من الشبهة المحصورة من قبيل الشبهة البسيطة وقد يورده  
عليه بوجوب احدهما المنع من وقوعها على ذلك بل انما يتوقف على العلم بتفصيل  
التكليف وهو حاصل المقام على الفرض مع ان مقتضى الكلام المزبور هو الحكم بجواز  
المخالفة القطعية في مثل المقام ولا ريب في كونه مخالفة تفصيلية ولا يمكن التفحص  
عنها بالترام وجوب احدهما حدرا من لزوم المخالفة التفصيلية اذ فيه من جرح غير  
مرجح وهو باطل **الاشياء** انه بعد ملاحظة حكم العقل والشرع بوجوب الابتن  
بهما في الشبهة المحصورة الوجوبية بوجوب الاجتنان عن المجمع في الضرعية فلا اشكال  
ان اطاعة الشارع لا يحصل الا بذلك فيجرح عليه ترك الاختصاص في هذا المقام لانه الاختصاص

فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء  
فان كان العلم لا يتصور الا بالاشياء



هذا العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...

حينئذ وجب بحسب ظاهر الشريعة فلو اكتفى بامتناع البعض فان انقضت مخالفة لا مشكاً  
التكاليف الواقعة الثابتة والظاهر كما مر في مسألة التجري فان فلنا بان الاضرار  
الشريعة الفاضلة بوجوب الاطاعة من الاوامر الا انشاؤه الناظر الى طريقة العقل فلا  
ربح كون الاحكام في هذا المقام من الوجبات العقلية وان فلنا بانها مشتملة على الطلب  
الشرعي فهو واجب شرعي فلا يجوز للمكلف مخالفة على شيء من النقص بين المزنون  
**قول** ثم ان الشك اعدم الجواز مطلقاً لان مخالفة الشارع بغيره اه لا يخفى ان العقل  
لا يحكم بغيره عند بطلان الجاهل في مثل المقام فاما مخالفة المتعصية من جهة مخالفة لكل من المشهور  
بغيره ومخيرة عقلاً وشرعاً فالعقل يحكم بوجوب الاحكام في المقام دفعا للضرر والخوف  
وانقضاء الرجوع من غير ترجيح يكشف عن عدم جواز الاكتفاء بالامتناع الاحتمالي في هذا  
المقام **قول** ثم ان الجواز ما تقدم من ان الاصول في الموضوعات يخرج  
بما رجحناه المراد من العبارة ان كل امر مشتبه من قبل الخطر حصول الشك فيه مندرج  
تحت اذلة البرائة اذ لا منافاة بين تحقق الموضوع الواقع وعدم جريان الحكم عليه  
واقعا من جهة معتد به المكلف فيه بان كان العلم التفصيلي معتبراً فيه على سبيل  
الموضوعية بخلاف الشبهة فان الحكم الواقعي مما لا يمكن تقديره بالاصل المزبور والحكم  
بنفسه ظاهر اقسام العلم الاجمالي المفروض حصوله في المقام وبالجسلة فالحكم بتحقق الحكم  
الواقعي في المقام فثبت الحكم بنفسه بالاصل المزبور واجاب المصنف عن ذلك بقوله ان جميع  
الاحكام الموضوعية الى رفع الحكم المترتب على ذلك اذ حاصل العلم الاجمالي المزبور لو كان  
مناصفا من جرت الاصل المذكور في الشبهة الحكمية فلا يمكن في الحكم الكلي التجري المترتب  
عليها باندك اذ الحكم بيقين الاحكام الكلية مستلزم ليقين الاحكام الجزئية لا سيما في امر  
وقد يوجب ذلك بان الحكم مجزئ الاصل في الشبهات الحكمية على الوجه المزبور يستلزم  
التصويب الذي لا يربط بطلان مخالفة الحكم بغيره في الموضوعات فان التصويب  
ينجم باعتبار اخضاع احكامها بالعلم واليقين مما لا يقيم دليل على فساد وضعه  
**ظاهر قول** ثم ان الفرق بين الحكم المشتبه في موضوعه وبين واحد بالواقع  
اه لعقل الشرع في الفرق بين المقامين انهما معاً افعال فوجودة بوجهة جامعة بينهما  
يكون العلم بالتكاليف ثابته بخلاف ما لو كانا مختلفين فان مفهوم واحد منهما ليس كالأخر  
وضيفه ظاهر لما مر من ان الاشكال العلم الاجمالي ان يكون باعنا لشجرة التكاليف  
**قول** ثم انهما حمل احدهما الآخر وادخله في المسجد الوجوب كونه مستلزماً

فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...

للمخالف

فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...

هذا العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...

للمخالف القطعية ظاهرة لان المكلف بما يعلم اجالا بغيره من شيء من الدخول في المسجد  
الا دخال فيه عليه فادركا به اياها جميعاً في وقت واحد مستلزم للعلم بحصول المعصية  
القطعية لان التكليف يتجوز على المكلف بسبب العلم الاجمالي المزبور لكن قد يقال ان هذا  
مستلزم على كون الحكم المستفاد من استصحاب الطهارة وغيره من الطرق الشرعية من الاحكام العقلية  
المحصنة اذ لو قلنا بكونه من الاحكام الواقعية الشارعية فيمكن ان لا التزام بان استصحاب الطهارة  
قاس بكون كل منهما مستطيرة بحسب الحكم الواقعي الشارعي فيجوز لاحدهما حمل الآخر  
وادخاله في المسجد بوجوبه بان الطهارة كغيرها من الموضوعات الشرعية من الامور الواقعية  
التي لا يختلف باختلاف الحالات ويجوز قياس الطريق الشرعي على الطهارة لا يقضي كون الحد  
منظراً ولا لازم منه التصديق بموضوعات بل انما يقضي بترتيب اثار الطهارة عليه ما لم  
ينكشف الخلف فاذا انكشف ولو اجالا فلا يجزئ عليه لا نثار **قول** ثم ان  
صحة الاستصحاب تابع لباحة الدخول لهما اه لا يخفى انه لا بشرط صحة الاستصحاب لباحة الدخول  
لهما وليس صحة تاييد لباحة المزبور بل يتبع مع حوزة الدخول ايضا فثبت انهما  
من الطهارة في زمان الاجازة مطلقاً كانت صحة تاييد لباحة الدخول لان الوفاء بتقضي  
عقد الاجازة مستلزم في المقام شرعاً فيفسد العقد لاجله **قول** ثم ان  
في الحسني فيقع تارة في معاملتها مع غيرها من معلو الذكورية والا فثبت ان وجهها  
الحق لا يخفى ان المراد منه الحسني المشكل الذي لا يمكن تميزه ومطلقاً اذ كان قبل التميز  
الوجوه المتخلفة في حكم امور احدها العلم باصالة البرائة في ذلك الا في موضع التعارض  
اذ الاصول في الموضوعات يخرج مجازيها عن موضوعات ادلة التكليف فالاصل قدم تغلق  
احكام الرجل عليه والاصل عدم تغلق احكام المترتبة عليه ومجرد العلم الاجمالي بتعلق احدها  
عليه لا يقضي بارتفاع الشك عنها حتى ترتب عليه المنع من جريان الاصول بالنسبة  
اليها والى هذا اشار المصنف رحمه الله بقوله والحسني شاك في دخوله في هذا الخطابين  
**او فانها** التزام قاعدة الشغل فيها اذ بعد حصول العلم بيقين احد التكليفين  
واقعا فيكون من باب الاجمال في المكلفين ويلزم ابراء الذمة والعمل بمقتضى الاحتياط  
بمقتضى البرائة الحقيقية والى هذا اشار المصنف بقوله لانه علم يقيني لا شك فيه  
لغرض عن احدي الطائفتين ومع العلم التفصيلي لغيره باجمال الخطابين **والثاني**  
الذي لا يقتضي الظن في ذلك لان العلم الاجمالي يحكم التفصيلي فالمقتضى لوجود  
الاحتياط موجود لا انما كان مستلزماً للحرج النعمي ولو يمكن الحكم بالتعصيص

فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...

هذا العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...  
فان العلم لا يتناول الا ما هو في الواقع من الاشياء...



[illegible]

لزم الحكم بآبائنا في الجمع وقسم المناسخ الى الحرام مطلقا وبشر في الحكم شيئا واما الشئ  
فان لم يثبت العلم بوقوع الحرام في بعض الاوقات فليس من الحرام ان لا يثبت عليه عقبة  
ولا نفل واما الحرام ان يكتب المتيقن عنه لا ما يوجب العلم بمخوله اصابه او باسركاب  
الاصل به قسم لا يجوز الجمع بين المشبهين دفعة واحدة للعلم بتجريم الاستعمال  
الخاص وكونه امتدادا على الحرام وذلك غير الالتماس بالشئ اعقب الاول ان الحكم بالآبائنا  
في الاول والمنع في الثاني ترجع من غير مرجح لان المقضي بالآبائنا الاول والمنع منه جازم  
الشئ والحكم يكون كل من المشبهين مباحا قبل الاخر ممنوعا بعد محكم صوف فان الالتماس  
بلاخر وعدمه لا يفتي خال المشبهين وليس معنى من ادلة البرائة والاضطراب بالتمسك  
بذلك وخصمها الالتزام بالتجوع الى القرعة لعموم الادلة القاضية بغير  
القرعة لكل امر مشتبهر وبورده عليه بالمنع جواز الالتماس في المقام للقطع بخروج مقظم  
المشاكل عن العموم المذكور وبقعود العموم في الالتماس والافتقار الى التخصيص



في المسئلة الثانية  
بالواقع في بعض  
من العلم بالواقع  
اما ان يكون  
للمكلف علم  
بذلك الواقع  
واما ان يكون  
له فيها حكم  
بما هو في الواقع  
فلا مشقة  
ايضا عليه  
ما لا  
ينبغي له  
من الاضطرار  
او اضرار  
الكلية

والنهي عن الشيء بالآخر...  
ان الامر الذي لا يمكن اجتماعهما في محل واحد...  
بناء على الجواز فان ذلك من قبيل الاجتماع...  
حسنا في المأمور والنهي...  
احدنا على الاخر...  
ولا يتحقق الاجتماع...  
يستلزم انتفاءها...  
انتفاء الحقبة الواقعة...  
يستلزم التكليف...  
يمكن اجتماع طلب شي...  
فالامر الواقع...  
ومن البين ان لا يمكن اجتماع...  
النهي عن الاخر...  
بالمرة القول...  
وذلك حال عقلا...  
محاذي احد بناء على...  
القبوح وثالثها ان الحكم...  
من ادراك الواقع...  
الواقعة ان كان ذلك...  
ونقض الفرض...  
الاول من وجوبه...  
في صورته...  
صورة الخافعة...  
الواقعة لو ادرك...  
وليس الفرق بينهما...  
للتفهم التذرك...  
المراد بالامر...



وغيره من  
الغرض العلم بقول  
المؤمن ان ما رخص  
في كل الكلام ان  
لا يتصور  
على وجهين  
فان كان كذا  
للمؤمن في  
الكسوف من  
الوان قد اريد  
في التفسير  
ما لا يدرك  
الوان مع  
صلى الله عليه  
هذا الطريق  
مكتوب الوان  
كلوا ثم اتوا  
يبدون

از کتب خارج نشود  
بکتابخانه مسجد اعظم - قم



استغناؤها وهذا من جملة الأدلة التي يستدل بها للقول بمغايرة ما يوجب الجملته فعدا ذلك من المخطئ  
كان يمكن محذره وهذا العقد فانه من حيث الازالة الزبورية بالنسبة لشيء ولذا لا يتجزأ التكليف  
الواقعة عليه لا يترتب له عقاب عليه يمكن تقرير الجواب بوجوه أخرى وهو ان الواقع ليس معتدا بشئ من  
العلم والمطابقة بل انما يكون الشئ موقوف على شئ منها فيكون خصوصاً عندنا شرطاً في الوجود لأن  
الوجود ليس من شأنه بل من شأنه ان يكون موقوفاً على شئ من كونها بالقياس المعبر عنه بتحقيق الاشياء  
وبما في آخره انما نقول بان التكليف الواقعي مشروط بشئ من العلم والمطابقة بل انما نقول  
بالعلم من قبل الواقعية المعلقة ولذلك ان مقتضى القاعده ويجوز الفصل على المخطئ بعد انكشاف مخالفة العمل  
للواقع ووجهه من ذلك ان التكليف الواقعي والاحكام الشرعية بالشرعانية على المكلف وكذا بالذات  
والعلم المطلوب من كل فرد من أفراد المكلفين لا لانه لا يمنع ان يقول الشارع للمكلف ان مكلفاً ما هو  
ثم ان جهات اخطائه في الطريق واخطا الطريق المقر ذلك فان مكلفاً العمل بما يقتضيه الطريق المحمّل  
الشرعي لا يتأخر فيه صلاحه فيكون التكليف المستفاد من الطريق المقررة ثابتاً ما هو مطلوباً بالامر  
الشرعي الشرعي لا يمتد فيه من حيث انما اقتضى القول بان اجابة الفعل على الوجه المذكور يكون اجابة  
مشروطاً بعد تركه وهو انما اذا بقول من الحجة الترتيبية في وجوب شئ وعقد خصوص تركه مدفوع بها  
قبل من ان الفعل والترك ليسا متساويين في المقام على وجه لا خلاف بل ان تركه في وجهه خاصة وتوضيحه  
ان الترتيب في الزمان انما يلاحظ ابتداء التكليف بغير الامر والتكليف لا يتم وهو انما يامر بالثبات على نقد تركه  
لا يتم فالتكليف الفعلي يرتب على عقد خصوص الترك من حيث انما الى الامر وهو امر من عقد تركه لمختلفاً  
لخصوص ذلك على الوجهين المذكورين في الاما من ترتب وجوب الاخضر على البناء على الجدار الامر ولا مفقود  
فيه اضلا وبالجمله فالتكليف المتعلق بالفعل يقتضيه الطريق المقرر مرتب على عقد كون المكلف مصيباً للواقع  
وكون الطريق موصلاً الى امر مخالف للواقع بحال الفاعل في خصوص بعض المقامات فاعلم الشارع بجملته  
المكلف قد صابحاً بفعل الحكم الذي يقتضيه الطريق المقرر الموصلاً الى الواقع فانه قد انصت الواقع  
فهو مكلف باذنه وان اخطا فهو مكلف بمؤدى الطريق ولا يمتد في ذلك من جهة انما اقتضى انما  
يلزم لو قلنا بوجوب العمل بمؤدى الطريق المخالف للواقع من غير انما لو قلنا بثبوت سبيل الترتيب  
يلزم منه لقولنا انما الحكمين المتناقضين في محل واحد متحقق بل ليدل على ذلك ما احتمله بعضهم  
من ايتنا على القول بوجوب اجتماع الامر والنهي في محل واحد لانه على فرض صحة لا يجري بالنسبة الى  
مسئلاً فعدا لانه من قبل الاجتماع الامر الذي لا يرتب استصحاباً بل الوجه في جريان القاعدة  
المزبورة في المقام فوان ذلك مقتضى الجمع بين فاعل على ثبوت التكليف الواقعي لا يقتضيه بل نادى على  
ثبوت الاحكام المستفاد من الطريق المقررة فانه بعد ثبوت عقد كونه مطلوباً في غرض الواقع

يقين

يقين خلتها على ما قرناه ثم ان ذلك يتصور على وجوه عديدة احدها ان يكون الحكم الواقع الاول  
شراً لما يكون الطريق الشرعي موصلاً الى الواقع بان لا يكون مع عدم انصاح الحكم الى على المكلف بل  
هو مكلف فاقصا بالعلم بما يوجب اية الطريق لمؤدية يكون مذلول الطريق مطلوباً على سبيل البينة كدنية  
التيهم للطهارة المشاهدة والظاهر من مستفاد من كلام صاحب الفصول ان حيث ان ما حاصله ان الشارع  
كما في احكامه واقعة كذا في طريق الوصول اليها وحاصل الجعلين في جعل واحد وهو انما مكلفون  
بالعمل بمؤدى الطريق المختص انما في هذا الوجه مستلزم لمقتضى ما عدا ذلك منها التصديق من مقتضاها  
هو كون المخطئ ايضا مصيباً الى الواقع لانه مرتب على الحكم بكونه مكلفاً واقفاً بالفعل بمؤدى الطريق  
المقرر وقد تقررت في محله بطلان الفرق في بطلان التصديق بكونه يكون المجتهد المخطئ مصيباً للواقع  
الاولى والثانوى فان الحكم الواقعي عبارة عن الحكم المترتب من الله تعالى على الشئ وهذا لا يمكن  
اختلافه في حيث لا يكلف من ذلك بل الحكم الجمعي الواقعي متعدد بل هو واحد والحكم باختلافه  
باختلاف الطريق يقتضيه اختلافه باختلاف طوع المجتهد والمكلفين قد ثبتت بالاجابة الكثرة او  
المتوالية ان في كل واقعة حكم اصابع من اصابع اخطئه من اخطئه مضاف الى ان ذلك يستلزم القول  
بان اكثر الشرائط والاجزاء والموانع وغيرها من الاحكام الوضعية ووراث علمية لا كثر الطريق  
المقررة سيما الطريق المقررة لمعرفة الموضوعات مخالفة للواقع وهذا مخالف لاجماع الاصحاب كما  
يكشف عنه التبع وفيها انه يلزم من ذلك القول بفناء عبادة الجاهل سواء كانت مطابقة للواقع  
او مخالفة له وسواء كان مفطراً ام قادراً قد ثبتت في محله لها صحتها مع كونها مطابقة لمقتضى  
الواقع وفيها انه يلزم من ذلك القول بفناء العبادة الصالحة الواقعية التي يكون من سبيل الضد  
الحاصل للعبادة المطابقة لمقتضى الطريق المخالف للواقع بناء على القول بان الامر بالشئ يقتضيه  
النهي عن الضد الخاص بهما في مثل المقام الذي هو من قبل الضد الشرعيين للذين لا ثالث لهما وهذا  
يقضيه القول بان امثال الامر الواقعي الاولى لا يقتضيه الاجراء وهو خلاف التحقيق اذ لا معنى  
للامتناع عقبة متشابهة ومنها ان ذلك يقتضيه كون التكليف متعلقاً بالواقع او بما يؤدي اليه لا ما اذا  
وهو خلاف ما ذهب اليه المشهور من ان التكليف متعلق بخصوص الواقع الا ان الامارة شرعت طريقاً  
اليه ولازمة صبره مؤداً له في حكم الواقع من جميع الجبته والاعتناء بالشرعية فاذ لم يوافق  
مختصاً واما بعد انكشاف ذلك فالتوسعة على الاول انما هي على الاول في نقل التكليف على انكشاف  
في طريق الانكشاف ومنها انه يقتضيه القول بان المؤدى الامارة مع كونه حذراً فرداً الوجه في جبري  
يمكن اطلاق البعد الاختصاصي عليه لانه من جهة اختلاف الواقع محكوم بكونه مؤداً للواقع ومنها  
انه يستلزم الدوران مقتضى بقاء الاحكام الواقعية لثانوية بخصوص الظن المجتهد بخصوص الظن



ربوبية وقف على ثبوت الواقع الثاني لا ان يقال ان حصول الظن لا يوقف على ثبوته وانما  
 يوقف على ثبوت الواقع الاول في الجملة فالحكم الذي يظن المجتهدين الواقع الاول من الاحكام الوافقة  
 الثانية والثالثة لا بد منها انه يقتضيه القول بكون الفعل مطابقا لمقتضى الطريق المقرر  
 واقبوا من ثبوت الواقع عليه ولا تكلف خلافه لا سيما في ما ذهب اليه المشهور من انه يجري على ذلك  
 اثار الصفة في سببها في خلاف ثبوتها ان يكون ذلك من قبيل الاحكام الظاهرة بمعنى ان الواقع  
 الاول شرط في العلم او بافتراض الطريق للواقع ومعلوم الطريق من بلطاف من الواقع لا تكلف  
 عندنا لغيره ويؤيد عليه ان مقتضى القول بكون الواقع مشروطا بذلك هو عدم وجوب تحصيل العلم  
 بالواقع في غالب المقامات لا من مقتضى مقتضى الواقع بل من مقتضى الواقع مع انه فيسلك الدرع  
 الى ان يثبت من ثبوت كثير الاحكام الوافقة من جهة ان الطريق المقرر لمعرفتها في مقتضى  
 بحالها في الظاهر من مخالف للجماع مع انه لا دليل على ثبوت الاحكام الوافقة بذلك فيقتضي ما دل على  
 ثبوتها فاضا بيقوتها في هذا الحال بضمح ان هذا الوجه يقتضيه عدم وجوب شيء من الاعادة والفضا  
 على الخط وان انكشاف خلافه بعد ذلك ما عدا وجوب الاعادة عليه في هذا الحال فلان ذلك يقتضيه  
 تحصيل من الشرائط والاجزاء والموانع بحال العلم فالتكليف لما شئت في وجوب السوة مثلا كان الواجب  
 عليه الصلوة من غير سوة فالتكليف للواقع في هذا الحال ما يتعلق بالصلوة من دون سوة وهذا  
 يقتضيه القول بكونها من الامور العلمية دون الواقعية ويؤيد عليه من ثبوت التكليف بالصلوة  
 المزبورة في حال جهله بوجوب السوة لان ما دل على ثبوتها شامل لكلنا التصديق كما لا يخفى بعد ما  
 اقتضاه الادلة بثبوت الوجوب والخبر في جميعها في عرض واحد بل في استغناء على ثبوت الاول فاذا  
 ثبت ثبوتها على سبيل الاطلاق كان اللازم عليه الاعادة اذ مجرد الامر الظاهري لا يقتضيه الاجزاء  
 انكشاف خلافه بحال العلم للتكليف المزبور بعد الاثبات بالصلوة لثبوتها في غير ذلك  
 في ذلك من هذه الجهة على سواها بان الواجب لوجوب كلام لا هذا كله في الاعادة واما الفضل  
 فان قلنا بكونها من الامور الظاهرة في كلامه ويجوز ان قلنا بانها من الامور الخفية في وجوب وعقد وجهها  
 منبأ على تلك القوة على ذلك من جهة فانه لو كان بخلافه في ترك المشاورة عند وجوبه في الخارج  
 كان مثل الاعادة في هذا الاجزاء لان خطا الطريق يكشف عن عدم حصول المطلوب المشاورة في الخارج  
 اضداد في ذلك في عنوان القوة الموجبة للفضا بحكم التصديق هذا هو الاظهر في ذلك فيضد  
 القوة مجرد فوات الصلة كما في الثائم والشام من الشايعي الجاهل الفاضل غيرهم واما لو كان  
 عبارة عن خروج مصلحة المشاورة عن التكليف لزم الحكم بالاجزاء لان التقيد بالاعادة في  
 ديمر في نقصان فان التكليف لم ينكشف خطا منه ويوجب لك تكاليف عليه في عدا اثاره على

مختص بكتبت بشا له مسجدا اعظم - في  
 اذ كانا بجانبه خارج تشو

الابن ان بالامور ثانيا لا بدان ينداز كبر مصلحة الواقع والا تكان في نصبه ما وبقضا الله  
 من التكليف فلا يفتان في وضع المكلف ان يملكه من المشا وبعد ثبوت لندارك لم يتحقق  
 فوب هذا المعنى كما لا يخفى ثالثا ان يكون المكلف المزبور عنه المجتهدا المخطئ بل هو الفاضل بالظن  
 الجاهل للواقع مجتهدا من اول الامر من العمل بمقتضى الواقع وبين العمل بمقتضى الطريق المقرر من  
 الشارع وهذا الوجه انما يترتب على ما قرر بعضهم من ان المصلحة الباعثة للشرع الطريق مكافئة  
 للمصلحة الباعثة للشرع الواقع فيكون الطريق واقعا في عرض الواقع ولو سلمنا عدم التماثل  
 فلا اقل من ان ما تفتون من مصلحة الواقع عند العمل بمقتضى الطريق الجاهل بمصلحة المصطفى  
 في العمل بوجوب الطريق وزد عليه في الف حقيقته من مقتضى الطريق فيندرج في عنوان المقتضى  
 مع انه مشاير للتفاضل الذي هو اشد من التفاضل الذي كراهه سابقا بل هو مشاير للتفاضل الذي لا  
 يقول اخذ من الخاصة والعامه بغيره مع ان التجيز المزبور عنه مقتضى النسبة لما لو كان مؤدى الطريق  
 هو المحرم والواقع هو الوجوب او العكس لان التجيز بين الوجوب والمحرم واجبه الى الا باخر وكذا اذا  
 كان مؤدى اخذها التكليف المحقق من الوجوب او محرمه والاخر غير المحقق فان التجيز المزبور عنه في حقيقة  
 التكليف بالجملة فالحكم بالتجيز في مثل المقام للواقع والطريق جميعا مع انه في الجملة مخالف للضرورة غير مستقيم  
 رابعها ان يكون العمل بمقتضى الطريق باعنا سقوط التكليف المتعلق باء الواقع وهذا مقتضى  
 كلام من قال بان الامر الظاهري يقتضيه الاجزاء وفيه من الاشكال ما لا يخفى على الشاغل للوجوه التي  
 انه لو لم يترك من التصديق فانه هو التقيد بالامارات في الموضوعات الخارجية التي يمكن فيها تحصيل  
 العلم واما في الاحكام فقد يقع التقيد بالادلة الظنية مع انكشاف العلم فيها بانها على ان العمل بغير  
 القطعية في استنباط الاحكام لا يجوز الا بعد الفحص الشام عن المعارض في غير تحصيل العلم وح لا يترك  
 التصديق على تقدير كون البعد بها على جهة الطريقية لا نه على الشارع ندرك مصلحة الواقع من عمل  
 بالدليل الظني ولم يصل الى الواقع اذ التصديق غير متسبب عن التقيد بذلك الظن بل عن موافق  
 اذ المفروض انه لو لم يكن متبعدا لم يكن يصل الى الواقع بل في ذلك التقيد نوع فقره به  
 بالواقع نظر الى ما فيه من غلبة المطابقه اذ لم يلزم لنا اذ لم يلزم التصديق لان لزومه كان متبنا  
 على لزوم التذرك وصحة العمل المؤدى اليه الدليل واقعا في عرض الواقع من حيث المصلحة  
 وتعلق التكليف اما لزوم التصديق في الموضوعات الاستحالة فيها على من كون حكم الله فيه  
 متعاقبا بالموضوعات الواقعية وما ادى اليه خد لا ما دارت في نظره في مقتضى الواقع في الوقت  
 عليه بنحو قول من لو سئل عن مقتضىها الثوب لا اباله اذ لم يدر ببول الصابن ما رغبو  
 ذلك مما يترك على تبعه بعض الاحكام للعلم والجهل بل لو لا ذلك لكان في الغصة في الامنة عليهم







يكون المكلف يتجنب بين الواقع وبين مؤدى ذلك كالمطابق للشرعية لا  
 العرفية الفعل بطواهره لا لغاها جعلها في مقام الطريقة ولا في التبعيد بالطريق شرعا الا ما يفيد  
 القطع وكان في الشرع معبرا عما لا شك لا بخلافه لا لولا ان بناء العرف قد استقر على الفعل  
 بطواهره لا لغاها في مقام الاطاعة ولا في مقام الاحتجاج ان هذا الظاهر من حيث غلبته مطابقة الواقع  
 بناء على القطع من جميع الجهات حتى في منع الفعل لا ترى انه يصلح للشارع منع الفعل في العالم في مقام  
 الاشارة حتى يتوصل منع الفعل بطواهره لا لغاها الذي في فرض كونه طريقه مستمرة بين الفعل والجهل من اجل  
 العرفية يكون أمضا دليلا على ثبوت مصلحة في غير مصلحة الواقع فيلزم التصويب ومع كون العلم بطواهر  
 الالفاظ طريقين مختلفين لا يجمعون فاما من حيث كون التبعيد الدليل على مصلحة مع انفسا  
 بالعلم انما هو من جهة كونه تفوقا للمصالح الواقعية مع امكان الوصل الى المكلف بطريق أصح كالتبعيد  
 لان العلم بطواهر الالفاظ الغير المتباعدة قد لا يفي في اصابة الواقع وعدو ذلك بل من التبعيد  
 بطواهر الالفاظ فوصل مصلحة الواقع الى القول الذي قد يكون في العلم انفسا بهذا على ان يكون  
 الالفاظ ليدل على عدمها من القولون في كون التبعيد بها واجد المصلحة عن مصلحة الواقع وانها مثل  
 العلم في عدمها على مصلحة غير مصلحة الواقع مع لا يكون أمضا للشارع لها الا كما مضاه العلم في العلم  
 فلا مصلحة فيه ولا تصوب فتدبر المقام فانه دون الوجوه لشرائع انا نتجنب من اصل اشكال التصويب  
 على تعدير الطريقة بان لا شك للمرتبوتين على عدو جواز تخلف التكليف عن المصالح والمفاسد انشا  
 في فضل المكلف من العلم على تعدير جواز ذلك بان كان التكليف اثمنا وحسنه لا من المكلف كما يقول  
 به الجاهل فالا شك في عدمه فارد ايضا وذلك لاننا نقول انه لا يقع في مقومات الشارع مصلحة الواقع بالاذن  
 العمل بطريق جازم الخلف مع امكان الوصل الى الواقع في حق المكلف لان مرجع هذا الاذن الى ان الصلوات  
 الى جهة القبلة وان كانت ان مصلحة محتملة لكن التكليف بكل ما كان كل غير لازم فيجب ان لا يكلف فيها  
 اضلا كما في جواز سبيل التوسعة في الطريق الذي مرجعه في عدم الوصل حقيقة وبالمجمل اذن انشا  
 في سلوك سبيل جازم الخلف مع امكان سلوك سبيل القطع لا يجمع مع بقاء التكليف بالواقع عنها  
 وحتم ما ان بقا ان الواقع ومورد ذلك السبيل سبيل المصلحة المحتملة فيلزم التصويب او يقال ان المصلحة  
 منحصرة في الواقع خاصة لكنه لا يجلي الشارع التكليف على سبيل الا لزام بل يجوز ان كان امر الحسنة  
 المكلف بعد كون التكليف حسنا وان كان في المكلف من حسن لم يكن في قول للمكلف ايضا المكلف  
 اعلم ان في الصلوات طريقا لبقاء مصلحة تقتضي الوصل الى سبيل الشارع الذي لا يفتقر ولا  
 ارجحها عليه لا اغا قبل على تركها الحسنة بالمصالح في هذا الاجابة من الشارع الذي لا يفتقر ولا يفتقر  
 في ذلك ان شئت فانها سلوك طريق بوضاها وان شئت فعمل بقول العبد الذي لا يختلف

عز الواقع

عن الواقع ولا يتصور اضلا كما لا يخفى ولعل لا سريه معدونه الجاهل بالجهل والاحتياط والقصر رجع الى هذا  
 فان مرجعها انشا الى ان الخلق انما هو في الجهل ولكن ليس مطلوب من المكلف كيف كان فقد ظهر من جميع  
 ذكرنا انه لا بد من القول بالاجزاء على تقدير الموضوعية من القول ببقاء على تقدير الطريقة وهل لا دلة  
 ظاهرة في اجزاء العلم بطواهره لا لغاها في الطريقة او لا يشق من قوله لا تنقض اليقين بالاشك قوله  
 في جملة السببية من كان يتصل بالجهل خربته ثمانية واثنا عشر في التبعيد بالعلم انشا التبعيد بالعلم انشا  
 الوضعية كالاشكال ان يد من كونها امر واقع لعلها ملاحظة بالعلم واما ان نفس التبعيد بها عنوان في  
 عرض الواقع مصلحة وتكليف فاذن ذلك تحصيل ذلك التكاليف لا يخفى ولعله لا يقول بالمالا لحد  
 نعم يثبت في خصوص بعض المقام عند الاشارة مع انكشاف الواقع ولهذا انما يتحمل وجوبه في علمنا  
 الموضوعية كافي في المسئلة المتقدمة ولكن يمكن جعل التكليف في تكليف علميا كما تقدم بيانه انفا  
 فلا يجلي امر الموضوعية فيها ايضا الا ان جعل التكليف علميا ايضا تحصيل دليل ذلك التكليف لا  
 في خصوص المقامات سهل بعد مقتضى القاعدة واما الاشكال الثاني وجهين الاول في ان الحكم  
 الباعثة للشرع الاحكام غير مختصة بالمصداق بل تشترك بينه وبين المصلحة الا انها ليست بحيث  
 توجب تجزأ الاحكام الواقعية بالنسبة الى المصلحة الذي هو معدود في الاشكال فلو كان في نفوذها  
 من خصوص المصلحة الذي يتبعها له مثالا بطريق الاختصاص فمعدود وتوضيح ذلك ان المصالح  
 الواقعية ربما تكون باعثة لعلو التكليف على المكلف من ضرورة كونه مستلزما للعلم والخرج ربما  
 لا تكون كذلك بل انما توجب لعلو التكليف على المكلف بالعلم بالشرع فيكون يخرج سببا جواز تفويت ذلك  
 المصالح وهذا لا يشترط القول بانها بالعلم بالشرع بل بالعلم بالشرع فيكون مستلزما لا يتصور وجوده بان  
 القائل بالتصويب ينادي بخلاف الاحكام الواقعية باختلاف اراء المجتهدين وهذا من هذا  
 القبول واجيب عنه بان التصويب لا يلزم لوقولنا بان الواقع حاكم الحكم ولا نقول به بل انما نقول  
 بان في كل واقعة حكم اصابة من اصابة اخطئه من اخطئه الا ان المصلحة ليس كلفا بذلك من جهة  
 كونه معدودا في العمل بالمصالح الواقعية اذ استدعى المصلحة فلم يتعلق عليه طلب الا اذ اذ انما هو  
 معتد في المصلحة المزبورة وليس من قبيل المسافر والحاضر لان كل منهما مكلف بالتكليف لولا  
 ولا كذلك المصلحة فان لم يكن مكلفا بازاء الواقع اضلا ولو قبل من ان هذا اجله القول ببقاء  
 كونه المصلحة مباحا اذا خالف الطريق المقرر بغيره من عصبنا انما كان من جهة الجبري لا من جهة  
 صحت المصلحة من جهة الامر المتعلق بالطريق بالمصالح الواقعية ليس من الامر الحقيقة الذي يترتب على  
 مخالفة العصبنا الواقعية بل انما هو امر فاضلي كافي لجهل المركب ولذا نقول بان جبرية الجبر  
 ثابتة في عرض المحررات لا لاجل كونه حراما واقعا وقد مر توضيح ذلك في محله فيم الشك في ذكره



بعض الافاضل وهو منع المداخلة لانه انما لم يرد منه التولي اذا كان كل واحد من الامر الواقع واحده  
ومخالفه لما ادى اليه الامارة فابقا المصلحة ومقتضى نفس الشيء وليس هذا بل اذ لم يجوز كون ما ادى  
اليه الامارة فابقا المصلحة في الامر بالسلوك كما ان اليه نصف كذا اجتماع لما في موضوع واحد وكذلك لما  
يتبعها من الحسن القبح والحسن البغض كذا الارادة والكرهية على ما هو التحقيق من ان الطلب المتشا  
بالامر والى غير الارادة والكرهية التفتت اذ يجوز عليه جعل ما هو متعلق للارادة التفتت منها  
عنه ولكنهما ما هو اجماع المصلحة في الامر والى القوى ارجح مرعا فاما في المراد والمكره في بحث  
بقبح ترك مرعا فاما مرعا فاما واما عن الاشكال الثالث من وجهين احدهما ما ذكره بعض الافاضل  
وهو انه انما يقع التقويت على ما لم يزل من عدم ما هو قبح منه وهو عدم مرعات القوى المصلحة  
كما عرفت فالحق في ذكرنا ان التقويت للارادة من جعل الامارات ليس قبيح حتى يجبر اكره فلا وجه لما  
يظهر من مطاوعى كلامه من لزوم نداد المصلحة الفاسدة على المكلف ليحجب بمصلحة الامر بالسلوك  
هذا مع ان المصلحة التي في الامر بالسلوك غير ضاحكة لان ندادها ما فاته من المكلف من مصلحة  
المأمور به حيث لها غير عائدة اليه كما ثبت في فعله في فعل الامر فلا دخل لها به اصلا فلهذا لا تنكر  
بالندار كلابد من ان تكون المصلحة المتدارك بها في نفس المأمور به لو لم يكن في دفع فتح التقويت  
كفاية في النداد من خارج فضلا من دون فعل من المكلف كان ما يندرك به اثره وخاصيته  
فقد برحبتا ولقد اذ ان تبدل الاشياء ظلمة الخفاء الجوا والجلو والظلال والنظر والخاصة  
الاول فبمع القبح فيما اذا كان احدا الحكمين مترتبا على الاخر ولم يكونا في مرتبة واحد كما في المقام  
وبصريح ما هو عظم اشكاله وهو تنجز الامر بصددين كان احدهما اهم من الاخر وبني على غضا امر  
فقد اعترضه في تنجزه بل بالاحدا الامر من ما لا يفيق فبمع اتحاد موضوع الصفا اذ الموضوع  
المضام والمفاسد هو الفاسد من الغايرة لفعل المكلف لا نفسه من المعلقون ما هو الموضوع منها  
لاستحاطة اثنين غير ما هو الموضوع للاخرى كما لا يخفى وكذا ما يتبعها من الحسن القبح والارادة والكره  
ولما كان عرضا بجعله ثابتا له بعد تأثير الاولى في الحكم اذ المفروض ان المفروض هو لفعل الحكم  
بالحكم الواقع في الجوهو كانت النتيجة غير ضاحكة لغايرة الاولى في احتمالها في تأثير الحكم الواقع في  
يقع بينهما الكثرة لانكار مع ان هذا فيما اذا لم يندرك وكان المصلحة في سلوك الامارة ولما اذا  
لم يزل النذار لاجل المزاخرة المصلحة الواقعية فمقتضى المصلحة في سلوك الطريق الغلب للشي  
وان لم يكن كذلك لانه في الشئ على لزوم تقديم مرعا مصلية النوع على مصلية الشخص او لزم  
وكان النذار بغير هذا المصلحة بل من خارج فلا اشكال بعد اجتماع الصفتين المؤدية اصل كما لا  
يخفى فلهذا خلاصة ما افاده دام ظله في الجواهر لا يخفى وجوه النظر والشامل منه وذلك ان من شأن طلب

الخبز

الضدين او المتنافضين هو التكليف بالحال لا برفع مجرد الرتبة بين الامرين نعم لو لم يتجزأ الحكم  
كافي المقام فلا استحالة لو لم يكن ترتيب الين وان لموضوع المصالح والمتنافض لو سلم انه هو  
العناوين العارضة للعقد لا نفسه لا الحالتين متعاقباتها الكلمة كذلك بل وجوبها المتأخر في محله  
من ان المفاهيم المتعاقباتها هي ليست الا هي واذ اسئل عنها بطريق التفحص فاجبوا بالنسبة لكل ومن لم يعلو  
ان وجوبها عين وجوبها لخاصة انه ليس بوجوب المفاهيم المترتبة الا بمعنى وجوب المترتب عنها  
فاذا كان منشأ النزاع تحت العنوانين الموضوعين احدهما المصلحة والاخر للمنفعة المتضمنين  
للعقد والمرتبة شيئا واحدا بالتخصيص اجتماع الصفتين في موضوع واحد هو هذا الوجوه الشخص  
وكذا ما يتبعها من الصفا الاخرى غرض البحث ثانيا بعد ما بينا في الاولى غير نافع عن اجتماعها معها  
مع انه لو سلم فالجبهة ثانيا لا بد من ان لا يؤثر شيئا ضروريه شافها في السابق والما يقع بينهما  
الكسرة لا تكسار قط ولا مجال لثابت فاما ابدا ونعمي هذا واضح لمن تأمل بعين الانصاف هذا كما في موضوع  
الطريق والامارات واما موادها الاصول الثبوتية عند مخالفتها الواقع فكذلك بقصبتها انما  
ان يفرض من ايجاب العمل على طبقها ليس لادراك مصلحة الواقع لا لصلها الغالبية والاغلبية كفي الامارات  
لا مصلحة اخرى في مؤديها وان كان منها بينهما من جهة اخرى يكون ما تزايا بين جفتي الطريقة والتعبئة  
الا انه غير فارق بينهما في ايجاب الجواب فيطبق لعل بالنقل ولا لعقد واما ما اجاب به فذكر  
عن الاشكال فيها من ان الموضوع في الاحكام الواقعية هو الموضوع الواقعي بانه من دون اعتبار  
امر بالذات في موضوعه بل هو في موضوعه بل هو في موضوعه بل هو في موضوعه بل هو في موضوعه  
بشكل ان يرفق في الموضوع في الاصول وان لم يكن نفس الموضوع في الاحكام الواقعية الا انه  
مرتبة من مرتبة بحيث يكون في هذه المرتبة ايضا محكوما بالحكم الواقع حيث ان جميع مراتبه  
يجب ان يندفع مرتبة يكون موضوعا للحكم الواقعي لا يلبس بالتصديق لا يخفى في هذه المرتبة  
يلزم اجتماع الحكمين المتنافسين في موضوع واحد وكذا مبنيان منها من الصفا المتضادة وثانها  
ان ذلك انما ينفق لم لو كانت المصالح المترتبة متخرفة نفس الواقع وهو غير مسلم بل يقول بان  
العقد بمقتضى الطريق ايضا مشتمل على مصالح عند ذلك مصلحة الاندلاء والاشياء وغيرها بل هو  
بفضل المحققين بان القعدة في تشرع الاحكام موضوعا الاندلاء كما قال الله تعالى لعلوكم انكم احسن عملا  
وهذا المصلحة كما لا نقف عند العمل بمقتضى الواقع كذا لا نقف اذا عمل بمقتضى الطريق المقرر من  
الشارع فلهذا يحسن الطريق مسلكا لتقص الغرض وقد ورد عليه ولا يمانر لو كانت مصلحة الاندلاء  
ثابتة في الطريق المجموع للحكم بقضاء عبادة الجاهل المطابقة للواقع اذا كانت مخالفة للطريق  
لان الحكم بمقتضاها مسلكا لتقص الغرض الاندلاء وثانها بان الجواب المرتب انما يمتد لو كانت المصلحة



۵۵

عليه السلام  
الذي  
مجلسه من اجل  
الحق في الدنيا  
والآخرة  
في الدنيا والآخرة  
في الدنيا والآخرة  
في الدنيا والآخرة  
في الدنيا والآخرة



والفرق بينهما ظاهر من ملاحظتهما فترافعا في اول مسئلة ومنها ان البلية المتصفة وهو انية  
قد توافر الاجتناب والاثار بوجوب الحكم المشترك بين العالم والجاحل وتعلل شارة الالاجتناب القفا  
بأنه لا يمنع المكلفين من الاحكام كقولهم حكم على الواحد حكمي على الجماعة وغيره من الاجتناب  
المستند بقوله الاضحا والاطلاق لا جازا فان مقتضى البلية الاستعلاء المقيد للقطع في سائر  
الابواب يوجب عليه ان يوجب الاجتناب من مقتضى تلك الامور والاطلاق ومنها انه لو كان التكليف  
مشرطا بالعالم لزم له ان يوجب الاجتناب من مقتضى العالم بشرط بوجوب التكليف بشرط ان يكون مقدما عليه جعله من  
قبيل الشرط المتأخر كما ان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى فساد مقتضى الشرط وهو توقف الشرط  
بانقضاء الامكان ان يتحقق الشرط قبله وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
وليس شرطا في تحققه حتى يحكم بانسحابه في غير وجهه وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
العالم شرط في التكليف بل انما نقول بان يمكن المكلف من تحصيل العلم الذي هو مقتضى التكليف في غير وجهه  
الامتناع شرط في ذلك فرق بين المقامين كما لا يخفى ومنها ان لو لم يكن الجاحل العاقل فاحتمل مكلفا  
بازاء الواقع للزم منه القول بقضاء عبادته وان كانت لما بقية للواقع اذا تقرر توقف على شئ  
والتكليف المفروض يتوقف في المقام مع انه يقتضيه القول بعد رجحان الاحتمال باللبس بل في  
الاحتمال المطلوب في نفسه انما هو مطلوب من جهة الوصول الى التكليف الواقع فلا يكون مطلوب في نفسه  
انقضاء التكليف الواقع في الحكم بانقضاء الجاحل بل هو الحكم بانقضاء المطلوبين الاحتمال باللبس  
ويؤثر على ذلك بان مجرد عدم كونه مكلفا لا يقتضيه بعد تحصيله في جهة العبادات المرورية  
للمطلوب الواقعي الا ترى انه لو وقع التزام بلبسهم وغيره لا يمكن له ان يوجب عرقا احدا عالمه ولا  
جاحل ولا ينفذ على انقضاء ما جاهد ان انقضاء الامم مستلزما للخرج فانه لا يمكن ان ينفذ  
في انقضاء غير الامم كما علم بان لو اختلفا في انقضاء الامم فانقضاء الامم انقضاء غير الامم فاحتمل  
لانقضاء الامم بالمطلوب الواقعي الشرعي مع عدم قوافل المصلحة المحققة في انقضاء الامم منه بل هو  
ادخل في الامتناع من انقضاء لغير الامم ولا يمكن ان يقال بان مجرد الاستسقاء وليس محصلا للحقيقة  
الاستسقاء بدونه في مثل في نظره فلا يمكن ان يتوقف في حق فقهاء ان البنية الجاحل والمطلوب  
الواقعي لو لم يكن من طريق الاحتمال في نظر الشارع من الاكفاء بمقتضى ما يؤدى اليه بطريق الجمع  
الشرعي والمجمل العقلي الا ان الشارع لم يكلفنا الا بتبني الامم في حال الجهل القصور  
لكان توقف الشارع على الاحتمال المستلزم للخرج بل انما الكيفية الشارع منا الفعل بمقتضى الطريق المقرر  
فيكون العمل به بلا ظاهرا على ايمان بالمطلوب الواقعي الا ان ذلك لا يمنع من طلبه بل الواقع  
بلا ان يمنع من معلق التكليف عليه لكان معذرة في عدم مكان التكليف باللبس والبس

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه في كل وقت  
والفرق بينهما ظاهر من ملاحظتهما فترافعا في اول مسئلة ومنها ان البلية المتصفة وهو انية  
قد توافر الاجتناب والاثار بوجوب الحكم المشترك بين العالم والجاحل وتعلل شارة الالاجتناب القفا  
بأنه لا يمنع المكلفين من الاحكام كقولهم حكم على الواحد حكمي على الجماعة وغيره من الاجتناب  
المستند بقوله الاضحا والاطلاق لا جازا فان مقتضى البلية الاستعلاء المقيد للقطع في سائر  
الابواب يوجب عليه ان يوجب الاجتناب من مقتضى تلك الامور والاطلاق ومنها انه لو كان التكليف  
مشرطا بالعالم لزم له ان يوجب الاجتناب من مقتضى العالم بشرط بوجوب التكليف بشرط ان يكون مقدما عليه جعله من  
قبيل الشرط المتأخر كما ان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى فساد مقتضى الشرط وهو توقف الشرط  
بانقضاء الامكان ان يتحقق الشرط قبله وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
وليس شرطا في تحققه حتى يحكم بانسحابه في غير وجهه وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
العالم شرط في التكليف بل انما نقول بان يمكن المكلف من تحصيل العلم الذي هو مقتضى التكليف في غير وجهه  
الامتناع شرط في ذلك فرق بين المقامين كما لا يخفى ومنها ان لو لم يكن الجاحل العاقل فاحتمل مكلفا  
بازاء الواقع للزم منه القول بقضاء عبادته وان كانت لما بقية للواقع اذا تقرر توقف على شئ  
والتكليف المفروض يتوقف في المقام مع انه يقتضيه القول بعد رجحان الاحتمال باللبس بل في  
الاحتمال المطلوب في نفسه انما هو مطلوب من جهة الوصول الى التكليف الواقع فلا يكون مطلوب في نفسه  
انقضاء التكليف الواقع في الحكم بانقضاء الجاحل بل هو الحكم بانقضاء المطلوبين الاحتمال باللبس  
ويؤثر على ذلك بان مجرد عدم كونه مكلفا لا يقتضيه بعد تحصيله في جهة العبادات المرورية  
للمطلوب الواقعي الا ترى انه لو وقع التزام بلبسهم وغيره لا يمكن له ان يوجب عرقا احدا عالمه ولا  
جاحل ولا ينفذ على انقضاء ما جاهد ان انقضاء الامم مستلزما للخرج فانه لا يمكن ان ينفذ  
في انقضاء غير الامم كما علم بان لو اختلفا في انقضاء الامم فانقضاء الامم انقضاء غير الامم فاحتمل  
لانقضاء الامم بالمطلوب الواقعي الشرعي مع عدم قوافل المصلحة المحققة في انقضاء الامم منه بل هو  
ادخل في الامتناع من انقضاء لغير الامم ولا يمكن ان يقال بان مجرد الاستسقاء وليس محصلا للحقيقة  
الاستسقاء بدونه في مثل في نظره فلا يمكن ان يتوقف في حق فقهاء ان البنية الجاحل والمطلوب  
الواقعي لو لم يكن من طريق الاحتمال في نظر الشارع من الاكفاء بمقتضى ما يؤدى اليه بطريق الجمع  
الشرعي والمجمل العقلي الا ان الشارع لم يكلفنا الا بتبني الامم في حال الجهل القصور  
لكان توقف الشارع على الاحتمال المستلزم للخرج بل انما الكيفية الشارع منا الفعل بمقتضى الطريق المقرر  
فيكون العمل به بلا ظاهرا على ايمان بالمطلوب الواقعي الا ان ذلك لا يمنع من طلبه بل الواقع  
بلا ان يمنع من معلق التكليف عليه لكان معذرة في عدم مكان التكليف باللبس والبس

جميعا في مقام واحد بل المصلحة الواقعية باقية في المقام على الجاحل كون الايمان بالواقع مطلقا او في  
ضمن المحتمل من طريق الاحتمال مستلزما بالاحتمال المستلزم على الايمان بالمطلوب الواقعي فان  
ذلك غير مستنع عقلا ولا شرعا بل هو مقتضى الجمع بين فاد على مطلوبية الاحتمال وبين ما دل على عدم كون  
الجاحل مكلفا بازاء الواقع وبالجمل فيرد بوجوب المصلحة الواقعية كانه مطلوب بنية الاحتمال سواء قلنا  
بان مطلوب بنية الاحتمال عقلا ولا واما الشرعية المتعلقة بلبسها واداءها وقلنا بان شرطية ولا واما  
الشرعية فان مقتضى شرطية الاحتمال على سبيل التبعيد الشرعي فاما على الاول فان العقل كما يحكم بوجوب الاحتمال  
في مقتضى العقل يوجب بالامتناع كذا يحكم بمطلوب بنية مقتضى العقل البقعة باء ذلك المصلحة الواقعية  
المطلوب من المكلف جميع الاحتمال نعم لا يحكم العقل بوجوب الاحتمال عليه في هذا الحال اذ ليس كلفنا  
بازاء الواقع وادراك تلك المصلحة حيث يجب عليه من ان الاحتمال مقتضى العقل الا اذا كان متقفا  
الى ذلك ليقوم دليل على معذرة بنية فان العقل يحكم بوجوب الاحتمال عليه في هذا الحال وان كان  
بجاءه لا شرع تحصيل العلم بالمكلف به لكنه خارج عن محل البحث فاما على الثاني فلان لا دلالة الشرعية  
الواقعية لمطلوبية الاحتمال شاملة باللبس في مانع منه والقول بان الاحتمال مقتضى لاداء التكليف  
الواقعي ليس مطلوب في حدة انه لا يمكن القول بمطلوب بنية في مثل المقام بعد فرض انتفاء تعلق  
التكليف الواقعي في هذا الحال مدفوع بان الاحتمال المر بوجوبه مقتضى المصلحة الواقعية الواقعية التي  
يوجب شوقها في المقام مع ما قد يقع من ان في الاحتمال مصلحة ذاتية من ابتداء وامتثال وتحموه  
ويحتمل فيمكن القول بمطلوب بنية المقام وعدم توقفه على القول بنبوت التكليف الواقعي عليه  
المكلف المر بوجوبه فما ذكرنا يظهر ان الجاحل لو ان بالمطلوب الواقعي من طريق الاحتمال او غير  
كان صحيحا ومجربا ولا يتوقف الحكم بوجهه على القول بنبوت الامر في المقام بل يكفي في ذلك مجرد  
وجوب المصلحة والشرع ذلك ان العجم عبارة عما اجتمعت فيه الاجزاء والشرائط مع انتفاء الموانع و  
وخصوصا في هذه الحالة لا يتوقف على الامور اخصوا الاجزاء وغيرهما من الاحكام الوضعية لئلا  
مشرطه بالعلم ولئلا يتوقف من الاحكام التكليفية حتى ينفذ عند انتفاء ابل هي ثابتة باللبس  
الى العالم والجاحل جميعا فيحكم بكون التبادر مستلزما للجزاء والشرائط لا يتوقف على شئ الا في  
الواقع والانتفاء الصفة بانتفاء والقول بان معنى للخرقة والشرعية لا يتوجب الايمان بها في جملة  
الى الحكم التكليفية ويتفرغان عليه جودا وعدما مدفوع بانها عبادات وان انتفاء الصفة بانتفاء  
شوقها عند تحققها وهذا المعنى ليس محتملا مع الحكم التكليفية فلا يتوقف على شئ منها انه لو لم  
يكن الجاحل مكلفا بازاء الواقع فلا وجه للحكم بوجوب تحصيل العلم عليه لئلا يتوقف من قبيل قول  
الشرع بل انما هو مقتضى تحصيل الواقع فيخرج وجوبه على جودها وينتفي عند انتفاء وجهها

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه في كل وقت  
والفرق بينهما ظاهر من ملاحظتهما فترافعا في اول مسئلة ومنها ان البلية المتصفة وهو انية  
قد توافر الاجتناب والاثار بوجوب الحكم المشترك بين العالم والجاحل وتعلل شارة الالاجتناب القفا  
بأنه لا يمنع المكلفين من الاحكام كقولهم حكم على الواحد حكمي على الجماعة وغيره من الاجتناب  
المستند بقوله الاضحا والاطلاق لا جازا فان مقتضى البلية الاستعلاء المقيد للقطع في سائر  
الابواب يوجب عليه ان يوجب الاجتناب من مقتضى تلك الامور والاطلاق ومنها انه لو كان التكليف  
مشرطا بالعالم لزم له ان يوجب الاجتناب من مقتضى العالم بشرط بوجوب التكليف بشرط ان يكون مقدما عليه جعله من  
قبيل الشرط المتأخر كما ان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى فساد مقتضى الشرط وهو توقف الشرط  
بانقضاء الامكان ان يتحقق الشرط قبله وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
وليس شرطا في تحققه حتى يحكم بانسحابه في غير وجهه وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
العالم شرط في التكليف بل انما نقول بان يمكن المكلف من تحصيل العلم الذي هو مقتضى التكليف في غير وجهه  
الامتناع شرط في ذلك فرق بين المقامين كما لا يخفى ومنها ان لو لم يكن الجاحل العاقل فاحتمل مكلفا  
بازاء الواقع للزم منه القول بقضاء عبادته وان كانت لما بقية للواقع اذا تقرر توقف على شئ  
والتكليف المفروض يتوقف في المقام مع انه يقتضيه القول بعد رجحان الاحتمال باللبس بل في  
الاحتمال المطلوب في نفسه انما هو مطلوب من جهة الوصول الى التكليف الواقع فلا يكون مطلوب في نفسه  
انقضاء التكليف الواقع في الحكم بانقضاء الجاحل بل هو الحكم بانقضاء المطلوبين الاحتمال باللبس  
ويؤثر على ذلك بان مجرد عدم كونه مكلفا لا يقتضيه بعد تحصيله في جهة العبادات المرورية  
للمطلوب الواقعي الا ترى انه لو وقع التزام بلبسهم وغيره لا يمكن له ان يوجب عرقا احدا عالمه ولا  
جاحل ولا ينفذ على انقضاء ما جاهد ان انقضاء الامم مستلزما للخرج فانه لا يمكن ان ينفذ  
في انقضاء غير الامم كما علم بان لو اختلفا في انقضاء الامم فانقضاء الامم انقضاء غير الامم فاحتمل  
لانقضاء الامم بالمطلوب الواقعي الشرعي مع عدم قوافل المصلحة المحققة في انقضاء الامم منه بل هو  
ادخل في الامتناع من انقضاء لغير الامم ولا يمكن ان يقال بان مجرد الاستسقاء وليس محصلا للحقيقة  
الاستسقاء بدونه في مثل في نظره فلا يمكن ان يتوقف في حق فقهاء ان البنية الجاحل والمطلوب  
الواقعي لو لم يكن من طريق الاحتمال في نظر الشارع من الاكفاء بمقتضى ما يؤدى اليه بطريق الجمع  
الشرعي والمجمل العقلي الا ان الشارع لم يكلفنا الا بتبني الامم في حال الجهل القصور  
لكان توقف الشارع على الاحتمال المستلزم للخرج بل انما الكيفية الشارع منا الفعل بمقتضى الطريق المقرر  
فيكون العمل به بلا ظاهرا على ايمان بالمطلوب الواقعي الا ان ذلك لا يمنع من طلبه بل الواقع  
بلا ان يمنع من معلق التكليف عليه لكان معذرة في عدم مكان التكليف باللبس والبس

هذا هو المقام الذي لا يخفى عليه في كل وقت  
والفرق بينهما ظاهر من ملاحظتهما فترافعا في اول مسئلة ومنها ان البلية المتصفة وهو انية  
قد توافر الاجتناب والاثار بوجوب الحكم المشترك بين العالم والجاحل وتعلل شارة الالاجتناب القفا  
بأنه لا يمنع المكلفين من الاحكام كقولهم حكم على الواحد حكمي على الجماعة وغيره من الاجتناب  
المستند بقوله الاضحا والاطلاق لا جازا فان مقتضى البلية الاستعلاء المقيد للقطع في سائر  
الابواب يوجب عليه ان يوجب الاجتناب من مقتضى تلك الامور والاطلاق ومنها انه لو كان التكليف  
مشرطا بالعالم لزم له ان يوجب الاجتناب من مقتضى العالم بشرط بوجوب التكليف بشرط ان يكون مقدما عليه جعله من  
قبيل الشرط المتأخر كما ان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى فساد مقتضى الشرط وهو توقف الشرط  
بانقضاء الامكان ان يتحقق الشرط قبله وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
وليس شرطا في تحققه حتى يحكم بانسحابه في غير وجهه وبذلك الفرق بين المقامين بان الاجتناب شرط متأخر للمقتضى  
العالم شرط في التكليف بل انما نقول بان يمكن المكلف من تحصيل العلم الذي هو مقتضى التكليف في غير وجهه  
الامتناع شرط في ذلك فرق بين المقامين كما لا يخفى ومنها ان لو لم يكن الجاحل العاقل فاحتمل مكلفا  
بازاء الواقع للزم منه القول بقضاء عبادته وان كانت لما بقية للواقع اذا تقرر توقف على شئ  
والتكليف المفروض يتوقف في المقام مع انه يقتضيه القول بعد رجحان الاحتمال باللبس بل في  
الاحتمال المطلوب في نفسه انما هو مطلوب من جهة الوصول الى التكليف الواقع فلا يكون مطلوب في نفسه  
انقضاء التكليف الواقع في الحكم بانقضاء الجاحل بل هو الحكم بانقضاء المطلوبين الاحتمال باللبس  
ويؤثر على ذلك بان مجرد عدم كونه مكلفا لا يقتضيه بعد تحصيله في جهة العبادات المرورية  
للمطلوب الواقعي الا ترى انه لو وقع التزام بلبسهم وغيره لا يمكن له ان يوجب عرقا احدا عالمه ولا  
جاحل ولا ينفذ على انقضاء ما جاهد ان انقضاء الامم مستلزما للخرج فانه لا يمكن ان ينفذ  
في انقضاء غير الامم كما علم بان لو اختلفا في انقضاء الامم فانقضاء الامم انقضاء غير الامم فاحتمل  
لانقضاء الامم بالمطلوب الواقعي الشرعي مع عدم قوافل المصلحة المحققة في انقضاء الامم منه بل هو  
ادخل في الامتناع من انقضاء لغير الامم ولا يمكن ان يقال بان مجرد الاستسقاء وليس محصلا للحقيقة  
الاستسقاء بدونه في مثل في نظره فلا يمكن ان يتوقف في حق فقهاء ان البنية الجاحل والمطلوب  
الواقعي لو لم يكن من طريق الاحتمال في نظر الشارع من الاكفاء بمقتضى ما يؤدى اليه بطريق الجمع  
الشرعي والمجمل العقلي الا ان الشارع لم يكلفنا الا بتبني الامم في حال الجهل القصور  
لكان توقف الشارع على الاحتمال المستلزم للخرج بل انما الكيفية الشارع منا الفعل بمقتضى الطريق المقرر  
فيكون العمل به بلا ظاهرا على ايمان بالمطلوب الواقعي الا ان ذلك لا يمنع من طلبه بل الواقع  
بلا ان يمنع من معلق التكليف عليه لكان معذرة في عدم مكان التكليف باللبس والبس







مقتضى تكليفها بغيرها عطفهم - رقم  
از كتابخانه خارج نشود

في صورة مطابقتها للواقع دون صور المخالفة وهذا يقتضي القول بدوران التكليف الفعلي  
والامتناع من اداء ما قد افترقا فيه وعدها دون الامر بالاختصاص في هذا بالاضافة الى ان  
الحكم باختصاص التكليف بجسم المضاف يستدعي الالتزام بمراتب ان اصابته في صورة الشك في  
المضافة وعدها لان الشك في المضافة على هذا التقدير يجمع الى الشك في التكليف فلا يصلح  
الذم عنه وهذا قد سبق في الخطه ما مر من ان هذا من شأنه التفتيش المربو ولا بد من الالتزام بكونه مكلفا بغيره  
بازاء الواقع مطلقا وهو المطلوب فيكون على ذلك بان الشخص لما يكون جاهلا اذا لم يقم شرطه على وجهه  
الى العلم انما من كان عالما بالظن المعتبر فاطعاً بحجته فهو عالم فالقول باسقاط العلم في شئ التكليف  
لا يستلزم المنع من العمل بالظن المعتبر في العلم الا على ما اشغال منه بحمله من التكليف المعتبر والتميز  
كان في الحكم بغيره عن عنوان الجاهل نعم انما يستلزم ذلك المنع من وجوب العمل بالظن المعتبر  
ويحتمل ان كان الطريق المعتبر مضافا للواقع فهو مكلف فعلا بازاء الواقع من الطريق  
المربو او مطلقا وان كانت مخالفة للواقع فهو مكلف بالتكليف الظاهري لتعدد العمل به  
ان مخالفة مخرج مسئلة المبري قد عرفت انه فيجب واما الجاهل الذي لا يمكن من تحصيل الواقع  
بالعلم ولا من الطريق المعتبر فهو ليس بمكلف فعلا باينها ان القول المربو يقتضي المنع من حرمة  
البحر لا من لغيره بل بالواقع سواء كان من قبل الجاهل المركب ومن قبل الجهل المخطئ او مطلق  
المخطئ في الطريق ضرورة ان تحريم الاحكام التكليفية وفيه من المبري من الاحكام الظاهرية  
بمعنى المكلف في مخالفة ما يقتضيه الطريق المبري او المجهول فهو عاقل لان مخالفة المربو فيجب  
بخلاف الفاضل الذي لم يجد طريقا اصلا في امره وعقله لا يشك ان لو لم يكن الجاهل مكلفا بازاء  
الواقع واقفا بغيره القول بعد حصول الظن بالواقع من طريق المبري المعتبر لان المكلف في هذه  
الموارد جاهل بالواقع ولا يمكن من تحصيل شئ من العلم والظن المعتبر وهو خلاف ما مر من ان المكلف  
نعم بان المنع بعضهم من حصول الظن من الفاس في نحو من المصالح المرسله مكان قيام الدليل القاطن  
على حرمة العمل به وهو ايقن بالكلية لا كثر من وقد يدفع ذلك بالزام ان متعلق الظن انما هو الحكم  
الواقعي الا في المثل وهو واحد اصاب من مبادي اخطائه من اخطا لا الحكم الفعلي المنوجه الى الجاهل  
ومن بين ان لا منافاة بين الظن بالحكم الواقعي القطع بعدم كون الظان المربو مكلفا بازاء الواقع  
مضافا الى ان الظان ايضا في حكم العاقل لاننا يعلم انما يكون اجابات محرمات كثيرة فيما يتعلق بغيره  
واينما ان القول بعدم كون الجاهل مكلفا مشتمل على شائ من الجاهل بالتكليف لا يتحقق الا في  
امكان ثبوت التكليف للمجهول مع ثبوت عدم كون مكلفا فهو لا يضر في ذاته فاعلم ان الجاهل  
عالماته في جوابه من متعلق الجاهل هو الحكم الواقعي الا في وهو ثابت في كل واقعة اجتماع

في شئ

في شئ

فيها الشرائط المتكبر في ثبوتها وهذا مما لا ينبغي احصاءه القطع بعدم كون الجاهل مكلفا بازاء الواقع  
وكونه معذور لا خاسرها ان لا يثبت ان الجاهل شئ من الاجزاء والشرائط لوقا من عبادته ثم  
انكشف له الواقع فبين ان له عيبا في العبادات فانما يوجب عليه قضاء العبادات الصبيحة للجائفة  
للأجزاء والشرائط الواقعة وهذا انما يستقيم اذا قلنا بكونه مكلفا بذلك الامر المجهول حال بقا  
الوقت اذ لو قلنا بعدم ذلك من القول باختصاص الفاسية بالعبادة المخالفة عن ذلك المجهول والقضا  
نابع للاداء لموافق ما كان كفا في هذا يقتضي القول بكونه مكلفا بقضاها على نحو ما يتعلق  
التكليف بها في الوقت اعني الصلوة المخالفة عن ذلك بجزء او شرط المجهول فان هذا مقتضى القول  
بتنوع الاحكام بالنسبة الى الجاهل والعالم الا ترى انه يجب على الحاضر قضاء الصلوة الفاسية في السفر  
على نحو ما تواتر وكذا يجب على المسافر قضاء الصلوة الفاسية في الحضر على نحو ما تواتر انما من قبل  
الموضوعين للمعتد من المتعارفين فيتنوع الحكم باختلافها فكذلك الجاهل بالنسبة الى الجاهل والعالم  
فالقول بتنوع الاحكام بالنسبة اليها يستلزم القول بوجوب القصر على المكلف الجاهل الذي يكون جاهلا  
مركبا بوجوبه عليه مقتضى تبعه لقضاها وهو وجوب قضاها فصر الوقت الفرضية لم يزل  
في الوقت ثم صاعدا بعد وهذا مخالف للضرورة فينتكف من ذلك ان تنوع المرفوض باطل ويؤ  
على ذلك ان يجرى الالتزام بالتنوع المربو من حيث الحكم التكليفي والحكم بعدم كون الجاهل مكلفا  
بازاء الواقع لا يقتضي بتنوع الاحكام الوضعية بغيره بل في خلاف العلم والجهل وقد تقرر ان و  
ويجوز لقضا انما يثبت الحكم الوضعية عن ان الصلوة المعتبرة الواقعة الفاسية من المكلف ما يجب  
عليه قضاها على الوجه المبرر شرعا في صرحوا بان الاحكام الوضعية لا تختلف باختلاف العلم  
والجهل بل الجاهل الجاهل الفاضل الذي لا يمكن من الاقبات بذلك بجزء المجهول على وجه تقريبه  
في الوقت ليس مكلفا بالصلوة واقفا لان تكليفه بالصلوة المشتملة عليه من قبل التكليف بالانطمان  
وتكليفه بالصلوة واقفا عنه شافيا هو المرفوض في المقام من كون الشرط المربو من الشرائط  
الواقعية التي ثبت اعتبارها في العبادات في حالة العلم والجهل مع ان تكليفه الفاضل لقضاها في مواعيد  
الخطايا بالنسبة اليها انما او فاعلم انه معقولا لا غافل عن غفلته ومع عدم كون مكلفا باصل الصلوة  
في الوقت من جهة كونه معذور وكيف يقبل القول بوجوب قضاها عليه بعد زوال لفظة المربو  
عننا لغيره عن ذلك الشرط المجهول ولا ينافي ذلك بالزام بوجوب القضا عليه بعد الوقت اذ يكفي في  
صدور القوت مجرد ثبوت ثبوت المقتضى لوقا في الوقت كان في صدق القوت  
كما يشهد به تصرف من به الا في سائر المقامات في الجاهل فالحكم الواقعي الا في واحد  
ولا يبعد باختلاف العلم والجهل في الوقت وجب عليه قضاها لغيره على الوجه

الوجه







المعتقد بغيره في جهة ارضه الغيبة مثلا لا يمكن من فقد التقرب بنا ولو فرضنا كونه واجبة  
 الواقع وانما الكبري فلتوقف الامتثال على الشعور والانتفاء في التكليف بانه لا يقدر ولو على  
 سبيل الاجمال فلا يمكن تعلق التكليف على عنوان الشايع في الغافل والعاجز والغير واراد  
 التمسك بنحو الامتثال التمسك الى كونه مكلفا بذلك فهذا الحال والحاصل ان الغافل عن احكام التكليف  
 يمتنع تكليفه ذلك الحال في الفعل غير المكلف به والجهد بل يجمع الى عقد القعدة على الفعل لانه غافل عن  
 عقله فلا يمكن مواجبة الخطاب بالنسبة اليه بشا وبقضاء العقل غشا ولا كان والجهد لجانا  
 من التصدي في الشا وقد تقرر في الشرع ان قصدا في غير وجه في صحة العبادة فاما ما يخص التكليف  
 عن تعلق التكليف على الفعل المزبور من صله ولا فرق بين حصول الجهد المزبور في تمام الفعل او جزئه لا شفا  
 الكل بانشا جزئه وتعدا الكل بغيره جزئه الا اذا كان العمل مالم يثبت جزئه في ذلك فهو في حال التعمد  
 وتمام الكلام فيه حال اخر وبالجمله فجزء الامتنان بالماضي من غير ان يكون الامتنان بالماضي  
 به حقيقة لا من شرط كونه المماثرون وبين غيره ولا ينصرف الى شئ منها كما هو الحال بالنسبة الى سائر  
 الامور المشتركة والابلز المرجح من غير مرجح وهو باطل يمكن ان يقال ان اعتبار قصد الامتنان في  
 المماثرون مستقام من نفس الامور بغيره في الامتنان من قول المولى اضرب مثلا ان المطلوب هو الضرب  
 المقصود من الواضع ان المتعمد بجزءه لا يخل عرض غير الضرب بل يمتد بالاضرب فيكون ابنا  
 بالمماثرون جدا وقد يورده عليه في الامتنان ان الامتنان من قوله اضرب مثلا التعمد بالاضرب حتى  
 يكون المقصود الضرب الذي نواه انصاره بعنوان كونه ضربا بل ان معنى وجوب ايجاد الشئ الذي  
 قصد عليه ضربا لو سلم البناء فليس ما يجب الاخذ به باعتبار كون الضرب موضوعا للفعل الشرعي  
 بين التعمد وغيره بل هو عند صحة التمسك بوضع ذلك الامتنان بالواجبات بصورة على وجه  
 الامتنان واخرى على غير وجه الامتنان لا بشرطه خصوصا الامتنان قصد كون الامتنان بداعي الامر ان  
 الطلب لا يستلزم سقوط التكليف بغير حصول المماثرون في الخارج لو كان هذا المحصول يدعي اخر  
 غير المولى مقتضى ذلك حصول المماثرون ايضا اذا كان الامتنان بغير داعي المولى ويرد عليه بان  
 لما شهد به لو وجد الفرض لان الامتنان بذلك بغير داعي المولى لا يندم مثلا ومطاعا عرفا  
 بشهد بذلك ايضا قوله تعالى اطعوا الله واطعوا الرسول لا يندم مثلا ومطاعا عرفا  
 من حيث كونه على اطاعة الله في عبادة غير الامتنان بالمماثرون على وجه التمسك بالامتنان  
 ومن ابين ان اعتبار قصد الامتنان في التكليف شرعية يكشف عن عدم مطلوبه تلك التكليف  
 من ورنه لا تنوخي بالنسبة الى الجاهل لفاصل الذي لا يفقد على قصد الامتنان والامتنان في الشا  
 ان وجوبه الخطاب بالنسبة الى الجاهل لفاصل في وجهه ومنه يمكن نظر العقل فيمنع صدق الحكم

مقتضى تكليفه بعبادة الله تعالى  
 ان كماله بعبادة سائر الاشياء

اما الكبري

اما الكبري واضح واما الصغري فان الفائدة المنصو في المقام اما ان يكون في المكلف بوزن  
 اصل التكليف في جواز الفضا بغيره فمما لا شك فيه ان التكليف في المقام اما انتفاء في الاول فظاهر  
 اذا المنصو من التكليف المزبور هو الامتنان بالعبادة والمصلحة المحققة في المكلف لا مقتضية  
 عند حصول الامتنان لغرض من التكليف انما هو استثناءه من المكلف مع انتفاء الفائدة  
 المزبور كان التكليف بغيره لفاصل في الشا فان ذلك انما ينصو اذا كان من التكليف لا ينال به  
 والا مما يندرج تحت غيره واخرها هو هذا التكليف لا يتحقق الا اذا كان المكلف قادرا على امتثالها  
 اذا لم يحصل الامتنان بنحوه اذا كان عاجزا عن الامتنان فاما في الشا فان مصلحة القضاء لا وجوب  
 تعلق التكليف المزبور بغيره الوقت فعلا بل يمكن حصولها مع كون التكليف مشروطا باتمام كمالها  
 محصل مع كون التكليف في الوقت مشروطا بالقعدة ونحوها وترفع ذلك بان الحكمة الباعثة على  
 اطراد الاحكام كافتة في ارتفاع الغيرة لمصلحة المقام بل يكفي في ذلك مجرد احتمال اشتغال العقل بالمصلحة  
 اذن اليقين ان مجرد قيام الاحتمال كاف في هذا الاستدلال لقوله الرابع استغناء طريقة العقل اطراد  
 على عدم تيقم الخطابات بالنسبة الى الفاضل من العاجز عن الامتنان وقد ثبت ان طريقة الشا في تكليفه  
 ملما يقتضي الطريقة المتعارفة بين العقلاء في تكليفهم ولا يمكن القول بتوجه الخطابات الشرعية بالنسبة  
 الى الجاهل الفاضل من شأنها بطلان الخطابات الشرعية بغيرها من غير ان يكون من كان متمكنا  
 الامتنان كما يظهر من ما خطره الفرض اذا القعدة على الامتنان بغيره المقصود فلا يتم الا بها فلا يتوجه  
 شئ منها بالنسبة الى الفاضل الغير المتمكن من ذلك ايضا لا ينبغي ان طريقة العقل مستفزة على تقيع  
 التكليف قبل البيان فلا يتوجه الخطابات بالنسبة الى الجاهل الغير المتمكن من حصول العلم به وقد حو  
 المتكلمون بان تمام الحجته شرط في تعلق التكليف على المكلف صرحوا بان من لا طواف الواجب على الله  
 فكما ان جعل الطريق لغرض نوع الاحكام بالنسبة الى نوع المكلفين من الامتنان فواجب ان يجعل الطريق  
 لغرض الحكم المتعلق بمحصول بعض المكلفين ايضا من الامتنان فواجب ان لا يجوز التكليف بغير  
 يجب على الله تعالى جعل الطريق للتجسس على المكلف بغير مقتضاه بل انما يجب عليه بغيره الطريق للتجسس على المكلف  
 وصرح بعض المتكلمين بان ذلك هو السبيل لباغت الجاهل بالرسالة وانزال الكتب لكي لا يقع للناس  
 على الله حجة بعد الرسالة ويمكن استفادة ذلك من المنصوص لانه على ما هتة الحجته على البنا والذلة على  
 ان الله لا يكلفهم الا بعد تمام الحجته عليهم كما لا يخفى عن من لاحظ البنا وغيره من كتب الامتنان وما  
 يوضح ذلك ان التكليف بالوجوه عبارة عن الامتنان بالفعل والتجسس عبارة عن الامتنان بالترك ولا  
 ريب في انه يقع على الحكم ان يكلف عبدا الفاضل الغير المتمكن من الامتنان بالتكليف بالترك بل هو مستلزم  
 لتفقد الغرض انتفاء الفائدة في الخطاب بالجملة فالوجوه عبارة عما يترب لزم والعقاب على مخالفة



والحرمة عبارة عما يترتب الذم او النقص على فعله او انقضاء الذم والعقاب جميعا عن القاصر من ليل على عقد تعلق الواقع  
والترتب بالنسبة اليه كما هو مقتضى مقتضى انقضاء الملزوم بانقضاء اللزوم وما يوضح ذلك ايضا ما قرره  
بعضهم وهو ان الثواب والعقاب يثبتان بالتكليف ان التكليف لا يجوز من دونه ومن البين ان لا يثبت  
على امر الجاهل القاصر ثواب ولا عقاب اذا ثبت ثوابه على الاطاعة وهي لا يتحقق الا بعد العلم بالاطاعة  
فيثبت عند انقضاء الثواب والعقاب ثوابه على المعصية في ما يتحقق على الجاهل القاصر وبما لا ريب في  
ان الاطاعة عبارة عن الامتنان بالفعل بداعي الامر بالمعصية عبارة عن مخالفة التكليف بقدر ما  
لا يمكن تحقيقه بالنسبة الى القاصر فحيز المطابقة الواقعة الغير الاختيارية والمخالفة على الوجه المذكور  
للمطلوب من قبله لا طاعة والعصا والثواب والعقاب انما يثبتان عند ذلك بالذمة لا قبل على انقضاء نوبة الجور  
الواقعة بالنسبة اليه ما يوضح ذلك ايضا ما اخبره قاصد من جماعة من المحققين من ان الوعد الوعيد  
من الاطاعة الواجبة على الله تعالى وان لا يصح التكليف من دونها والاطاعة المكلف على ذلك كما يشرط  
في التكليف فلا يكفي في ثبوت التكليف مجرد تحقق الوعد بل لا بد من ثبوت على الجاهل  
مع فائدة يكشف عن ذلك طريقة العقلاء فان ما يثبتون على الايمان بما يكون مقتضاها حصول  
الامتنان من المطلوب من غير ان يثبت ذلك من الوعد الوعيد فثبت ثبوتها على الفعل الصادر من الثواب  
دليل على عدم كونه مكلفا في نفس الامر بالتكليف لفعله والتكليف في الشرط ما لا مانع من ان لا  
يثبوت بالنسبة اليه وانقضاء العقل والشرع بمقتضى رتبة القاصر وعقد ترتب العقاب عليه ليل يوضح  
على عقد ثبوت الوعد الوعيد بالنسبة اليه وانقضاءها بالعلم والمقتضى مع ان النص يحتمل ثبوت الوعد  
والعقاب بالنسبة الى الجاهل من ان الوعد الوعيد يثبت على القاصر لا بدليل على كونه مكلفا  
مضافا الى ما خرج به من احد من المتكلمين من ان استحقاق العذاب هو لغير المستحق المفسر للامتنان  
والذم بفعل العبيد والاخلال بالواجب لطف فان المكلف اذا علم ان المعصية تستحق فيها العذاب فترتب  
فعلها ويقرب الى فعله واللفظ على الله واجبه لا لا لا يقع من القصر والاخلال بنبذ على ان  
فعل العبيد والاخلال بالواجب يستحق العقاب بغير انقضاء ذلك بالنسبة الى الجاهل ليل على عقد  
كونه مكلفا وان بعضهم لذلك بان يوجب ان الثواب والعقاب لا يثبتان الا بعد العلم  
الضروري باستحقاقهما مع فعله وجبها وان ذلك في غير الطاعة ومقتضى المعصية فيكون  
لطف وانقضاء ذلك بالنسبة الى القاصر ليل على عقد كونه مكلفا اذا اذ الواقع وبما يؤيد ذلك ما ذكره  
بعضهم من ان التكليف لطف اللطف عبارة عما يقرب لعبد الى الطاعة ويبعد عن المعصية لا  
في ان التكليف الجاهل القاصر حال قصوه ليس على يقرب لعبد الى الطاعة واذا لم يكن لطفه لا يكون  
تكميلا سببا بعد ملاحظة كونه مفسرا الى مخالفة الغير الاختيارية الا ان يقال ان التكليف لا يقتضي

كان لطفه بل لا يكون لطفه وانما وقع لمقتضى مصلحة خارجية وهو رد عليه بان الذي يجب عليه الشايع  
انما هو بغير الطريق فلا يجب عليه حفظه من الموانع الناشئة من خيبات العباد في حصول اللطف المربور  
بجود نصيبه وهو حاصل في كل عصر زمانا ما غيبته عن انما نشأت من شواغل الغافلين المغانين  
ولا يجب على الله تعالى ان يمنهم من ذلك فلهذا وجب عليهم ان يتكاثروا في هذا التجهيز من الحكمة القاضية باشتراط  
الاختيار في التكليف على المغانين من حرمة منعهم اياه من بيان الاحكام فاذا ثبت ان المغانين المبايعين للغير  
مكلفون بالتكليف لشرعية بعد انقضاء البعد ان يثبت لعصية غيرهم عن معرفة تلك الاحكام  
جهت اختيارهم نظر الى ان الامتنان بالاخيار لا ينافي الاختيار في اللزوم المحكم بما كان تعلق التكليف  
المربوب بالنسبة الى مطلق القاصر لان وقوعه في الجملة دليل على امكانه لطفه لا يمنع على الله ان يكلف لطفه  
ولا ينافي على مخالفة لاجل كونه معدا وادب الجملة فالقيد الواجب على الله تعالى انما هو بغير مقتضى  
يبقى عليه تكليف الجاهل القاصر بطلبه من وقوعه في الاذاعة وان كانت له الخيرة والعقاب يتبعها في مثل  
المقام الذي يكون المكلف معدا وذلك وهذا هو لشره في اذاعة من المحققين من ان تعلق التكليف  
الواقعي ليس شرطه العلم بل انما يكون بغيره وتربط العقاب على مخالفة شرطا باعلم وقد يجاب عن  
بان ما ذكره من ان الامتنان بالاخيار لا ينافي الاختيار ان يند من مكلف حقيقة فهو غير مستقيم  
لان بغير عقلا وان يند من مكلف بالتكليف النجزي والصور المتصح العقاب فهو جسد كسرها  
عن محل الكلام ومجرد ذلك لا يقتضي ثبوت التكليف لفعله بالنسبة الى القاصر لان التكليف النجزي  
انما يوجب بالنسبة الى المكلف اذا كان مستحقا للعقاب بغيره في شيء من الامور الواجبة  
اختياره فلا يمكن توجبها بالنسبة الى غير مقتضى الحما من ثبوتها من كلام بعض الفقهاء وهو  
ان تكليفها لجاهل لواقع مستلزم لكونه مكلفا بالاخيار ان لا يثبت متمكنا من اداء الواقع الامر الطريق  
المربوب فالامر به يدل على الامر بالاخيار من باب المصلحة العقلية بناء على كونها من الواجبات الاصلية  
الغيرية وذلك مستلزم للعسر المخرج ويمكن ان يقال ان مقتضى العقل عند وقوعها في التكليف نظر  
الى اوضح به جماعة من ان التقرب الى الطاعة والابتعاد عن المعصية التي هي المصلحة العقلية من اطفاء  
رهبان التكليف البالغ حد المخرج بغيره عن الطاعة ويكون باعنا الى كثر مخالفة الله سبحانه  
ارحم بعباده من ان يكلفهم بما يوقعهم في مخالفة واستحقاق العقاب غالبا وبالجملة والتكليف بالشرع  
مناف للملطف في الترتيب وقد يورد على ذلك المنع من لكسبة المربوب فلا يلزم ان كلما يقرر للعبد  
الى الطاعة ويبعد عن المعصية من الاطراف الواجبة على الله تعالى بل اللطف الواجب انما هو اتمها  
النجمة والوعد والوعيد كما فرده في الاطاع المتقدم ذكره الساس انه لا يثبت كون الجاهل  
ما ذكرناه مخالفة الواقع اذا العقل والشرع متطابقان في ذلك وهذا الاذن يكشف عن عقد تعلق

النجمة



التكاليف التحتمية اعني الوجوبية والتحتمية عليه فادام كونه قاصرا اذا التكاليف التحتمية يستند  
وجوب الامتنان على المكلف الاذن في الزمان يستند في عدم وجوبه وهذا مستلزم للامتنان  
فتبوء الاذن المزبور دليل على عدم تعلق التكاليف الواقعية عليه وقد يورد عليه بان التزام عمل  
ما دل عليه تبوء الاذن المزبور على مجرد نفي المؤاخذه والعقاب لا على الاذن الحقيقي الذي هو مناط  
للتكاليف التحتمية الواقعة اذا العقل انما يحكم بقبول المؤاخذه والعقاب عند استحقاق ذلك ولا  
يستقل بكونه ما ذونا من قبل المولى ففرضه الملازمة بين حكمي العقل والشرع ايضا لا يزيد على  
ذلك والقول بان الواجب يستحق تاركه الذم والعقاب المأمور فاستحقاقه علمه لزم او العقاب  
فانفقا رثما في المقام دليل على انتفاء الوجوب والمؤاخذه مستفوع بان تحديد المزبور وان كانا للوجوب  
الحرام المتغيرين دون الواقعيين وقد يجاب عن الازدواج المزبور بان التكاليف الوجوبية والشرعية  
مستفوعة مع حكم العقل بعد استحقاق العقاب على مخالفة اذ العقل يحكم بوجوب اطاعة الشارع  
مطلقا وهذا البرهان لا للتخصيص بحكم العقل بعد كون الجاهل الفاضل مستحقا للمؤاخذه  
بل على منج مؤاخذه تكفي عن عدم تعلق الالتزام الشرعي بالنسبة اليه مادام كونه جاهلا وبما  
تجمله فالعقل انما يحكم بوجوب الاطاعة اذا كان المكلف عالما ولا يحكم بوجوب اطاعة الجاهل بل يحكم  
بعد وجوب اطاعته وقضيه ملازمة من حكمي العقل والشرع كاشفة عن عدم حكم الشارع بوجوب الاطاعة  
على الجاهل لا فاضلا ولا ظاهرا وهذا يكشف عن عدم تعلق الالتزام الشرعي عليه نظرا الى امتناع اجتماع  
في محل واحد شخصي حكم العقل بكون الشيء القابل في مثله مباحا بالنسبة الى الجاهل يكشف عن  
حكم الشارع باباحته له وهذا يستلزم المنع من تعلق شيء من الوجوب المؤاخذه عليه ضرورة عدم امكان  
اجتماع الاباحه مع الوجوب والحز في محل واحد الا ان يقال بان انما يحكم في المقام بعد كون الجاهل  
مستحقا للعقاب ولا يحكم بان الشيء المعين القابل في مثله مباح في حق حكم الشارع ايضا فمطلقا  
ليس الا على نفي الاستحقاق ولا يحكم بالاباحه حتى يتكشف عن انتفاء الوجوب المؤاخذه في المقام  
من البين ان الاباحه العقلية ليست مستلزمة للاباحه الشرعية المجعولة ومن هنا يظهر ان الاحكام  
الشرعية المترتبة على الشك في الوقائع المجعولة من الاحكام عند رتبة المحضه وليس يحكم بحقيقة وقد  
يدفع ذلك بالتميز ان مؤاخذه الخطاب التحتمية لا توجب بالنسبة الى الفاضل مستحقة بل هي  
مستحقة عقلا في حق من عجز عن الامتنان فان قلنا انه لو قلنا بان الجاهل ليس بمكلف بحسب الواقع  
مستلزم منه عدم جواز الاصول العلميه في مقام الشك انما البين ان الدليل الفاضل بعد كون  
الجاهل مكلفا دليل على مقتضى ارتفاع الشك لما خوذ في موارد الاصول العلميه اذ بعد  
ذلك لا يشك المكلف في التكاليف حتى يتمسك في نفسه بالبرائة او في تبوءه بالاستصحابا فالتا

لا نقول

لا نقول بعد كون الجاهل مكلفا بالواقع مطلقا بل انما نقول بان الفاضل الذي لا يقدر  
على الامتنان ليس بمكلف في الواقع وتلتزم بان الاصول العلميه غير جارية بالنسبة اليه بل انما هي  
جارية بالنسبة الى الملحقين اليه بحكم الشرعي اما المستضعف فهو عاجز ولا يشك في عدم كونه  
مكلفا واقعا وجنبه مستضعف اذ لا الوصول بالجاهل المقصر والعاصر الذي لا يمكن ان  
يحصل العلم ويتمكن من الامتنان مع ما قد يقال من ان الجاهل انما يكون جاهلا اذا لم يكن مطلعا  
على الادلة القاضيه بمعد رتبة الجاهل اما بعد اطلاقه على قضائيات الادلة بعد كونه مكلفا  
فهو قاطع بالعدم والخروج عن كونه شاكيا وقد يقال ايضا بان الجاهل شاك في الحكم المنزل من  
الله تعالى وادله الاصول باسرها شاملة بالنسبة اليه وان كان قاطعا بتد تعلق الحكم الواقعي  
المجهول بالنسبة اليه وليس ذلك مستلزما للامتنان لان متعلق العلم والشك متغايران هذا  
كله الكلام في الجاهل الفاضل الذي لا يقدر على الامتنان واما الجاهل الذي يتمكن من الامتنان  
ولا يتمكن من حصول العلم فيمكن ان يقال بعد كونه ايضا مكلفا فيكون امكان العلم شرطاً في  
التكاليف لعلة المستفاد من ظاهر الاخبار معانها في الباب بل هو لا يستلزم من  
الادلة الدالة على حجية ائمة البرائة واما المقصر في حصول العلم فقد يوهن انه ليس بمكلف  
بالاحكام الشرعية مادام كونه جاهلا لا بوجوب حصول العلم له وما دل على ارتفاع التكاليف  
عما لا يعلم ان المقصر في العلم ليس غافلا بل هو مكلف لا بوجوب حصول العلم وانما خبره في  
من الوهن اذ المقصر ليس جاهلا بل يثبت التكاليف الواقعية بل هي معلومة له لاجل العلم  
الاجمالي كافي في تبوء التكاليف بالنسبة اليه عند كونه جاهلا في معرفة الجاهلين مضى الى العلم فقد  
للعمل فلو لم يكن مكلفا لما صح الالتزام بكونه مكلفا بحصول العلم اذ لا يتقبل يتبع المفتد قبل يتبع  
فيهما مع ان الظاهر قيام الاجماع بل الضرورة على كونه مكلفا ومنه فانقول بكونه مكلفا  
بالفروع مع جعلهم بالاحكام الشرعية مع ان مقتضى القاعدة المقررة مشاكلة جميع المكلفين  
في الاحكام الشرعية ولم يفرق دليل على خروج المقصر عن مقتضى انما الى ما دل من العقل والنقل  
على وجوب الاطاعة وحرمة العصيان والادلة الواردة في بيان التكاليف الشرعية باسرها شاملة  
بالنسبة اليه فانما ان المقصر مكلف في اداء التكاليف الواقعية والاحكام الدينية ونظيرها  
بين القولين المزبورين في مواضع عديدة منها ان الحكم بكون النفي الواقعي المتعلق بالعناء فاضلا  
بالفناء على القول بكون الجاهل مكلفا بالواقع وعما مضى ان ذلك على القول بالعدم وبغير  
على الثاني صحة العبث الواقعة المقصود مع الجهل بالعصية وصحة الصلوة في الثوب الغصب مع الجهل  
بكونه مقصودا وبوجوب روزه وصحة عبادة الجاهل بالعصر لانما او بالجهل بالاختصاصات او نحو

والحرير والذئبية



ذلك من المقامات بل يرتب عليه الحكم بصدق العمل مع الاخلال بشئ من اجرائه وشرائطه حال  
 الجهل اذا كانت جريته ذلكا وشرطه ثابتة بالخطاب التكليف من الامر والنهاي ولم يكونا واذ  
 في جريته الجريته والشرط على سبيل الاستعلاء بل يكون دلالة على ذلك التزامه وثابته  
 لدلالة ما على ثبوت الحكم التكليف وكذا اذا قلنا بارجاع الحكم الوضع الى التكليف فانه ثبوت على كل  
 من المقتضى بين المزبورين يتعين البناء على الصفة في هذا المقامات واما بناء على القول بكونه كذا  
 بالواقع فالظاهر ان مقتضى القاعدة هو الحكم بالفساد في جميع الموارد المذكورة وقد يستشكل في  
 ذلك بان يجزى عند كون الجاهل مكلفا بالجزء والشرط لا يقتضي صحة العبث الفاقدة لشئ منها  
 الصفة عبارة عما اجتمعت فيه الاجزاء والشرائط او ما وافق الامر ولا ينبغي ان الصفة بالمعنى الاول  
 منصفة في المقام وكذا بالمعنى الثاني اذ بالمرتب ينفى مجزى بغيره او شرطه فينتفي الامر ايضا  
 بانقضاء المركب فالقول بعدم كون الجاهل مكلفا بالواقع ليس مستلزما للقول بكون الاجزاء و  
 الشرائط المعينة في العبث من الامور ان العلم به حتى يرتب عليه الحكم بعدم جريته الجاهل في الاحكام  
 الوضعية مطلقا وقد يجاب عنه بان مقتضى قاعدة الميسر وهو عقاب الامر بالثبوت وعدم كونه  
 بعد الشرط والجواز بسبب الجهل او بخلافه سببا لتقوية التكليف المتعلق بالكل بمقتضى الجمع  
 بين ما دل على تعلق التكليف باصل العبث وما دل على تعلق التكليف بالاثبات بالجواز او  
 الشرط في حال الجهل هو كون الجاهل مكلفا بالاضا والفاقد لذلك وهذا يستلزم عند كون ذلك  
 شرطا ولا يخفى بالنسبة الى الجاهل واختصاص اذله الاجزاء والشرائط بخصوص الغالب اللهم الا ان  
 يكون هناك اجماع على اشتراك الجاهل مع العالم في الاحكام الوضعية واثارها والمقتضى منه  
 صير ثابت في المقام والمقول منه هو من نفسا المستند ومنها الحكم بجريته المعاصرة  
 الواقعة على الاشياء المحترمة كالاعتناء بالخشية وغيرها بل حرمة ثبوتها وفسادها بناء على القول الاول  
 لعموم احرار عليه شيئا حرمة وعدمه بناء على الثاني ولو نابع شيئا من ذلك في حال الجهل  
 ثم انكشف الواقع فينبغي عند ان ذلك حرام فهل يحكم بفساد الاصل في الفساد في المعاملات  
 او يحكم بصحة الاصل البرائة عن جريته التصرف في الثمن والمثلين واستصحاب البرائة الاصلية  
 واستصحاب صحة المعاملة واستصحاب بقاء الملكية واستصحاب ابا حرة التصرف فيها ونقل  
 البئر من الثمن والمثلين واستصحاب جريته التصرف فيها ونقل عن غير من الثمن والمثلين  
 واصالة عدم كون زوال الجهل سببا من بقاء الملكية الشرعية واصالة الصفة في العقود وان  
 مقتضى الجمع بين عمومات البيع وبنية ليل الحرمة هو الحكم بصحة مع انقضاء الحرمة وبالفساد  
 مع تحققها وحاشا اقربهما الثاني ومنها الحكم بجريته اخذ الاجرة على اداء الواجب

الذي هو خارج ثلثه  
 ان كان مضافا الى ما سبقه من الحكم

الواقع

ويكفي من الكتاب قوله تعالى قل الله اذن لكم ام على الله تفترون قل على ان ما ليس باذن من الله من انما الحكم  
 الى الله وهو افترأه ومن الله من

الواقعة بناء على القول الاول بقدمها بناء على الثاني ومنها الحكم بجريته المعاصرة على  
 الاثم الواقعي اذا كان الفاعل جاهلا بكونه حراما بناء على القول الاول ويجوز ذلك بناء على القول الثاني  
 ومنها الحكم بجريته بناء على الجهل ببناء على الاول اذا قلنا بوجوب تنبيه الجاهل المكلف  
 ومنها الحكم بفساد العبث الواقعة في وقت المصونية بناء على القول بكونه مكلفا باداء الواقع  
 اذا قلنا بان الامر بالشئ يقتضي النهي عن الضد الخاص فلنا بان النهي الواقعي يقتضي الفضا حتى  
 كونه قاضيا بارتفاع الامر المستلزم للفساد وبعد الفضا بناء على العقد وفيه اننا لانست كون الامر  
 بالشئ مقتضيا للنهي عن الضد الخاص ولو سلمنا الاقتصار فلا نسلم كذا الله على الفضا اذ يمكن  
 تفكيك العبث المزبورة بقاعدة الترتيب جها فتره جك العذر طاب ثراه ولو سلمنا ذلك ايضا  
 فلا نسلم كون النهي الواقعي مقتضيا للفساد واما يقتضي الفضا اذ تنجز على من المكلف فحينئذ  
 فتخصص الشرع المزبورة بخصوص المقصود لانتم بالنسبة الى الفاض ومنها انما اذا اندر الا  
 بشئ من الواجب حصل الوفاء بالاثبات في حال الجهل وكذا اذا اندر ترك شئ من المحترمة فان  
 يحصل الحث بمجره الاثبات في حال الجهل بناء على القول بكون الجاهل مكلفا باداء الواقع على  
 القول بالعقد لا يحصل ذلك الا ان يقال بانصرف النذر والمتعلق بترك الحرمة بخصوص ترك  
 مستعد فلا يتحقق الفضا اذ فعله جهلا ولا طهر المقصود من التعلق بالثبوت لمقتضيه  
 وبين ما يتعلق بترك شئ من المحرمات فيحصل الحث في الشك دون الاول ومنها  
 ترتب الثواب على فعل شئ من الواجبات او شئ من اجرائها في حال الجهل بناء على القول بكونه  
 مكلفا وبعد على القول بالعقد فتره ومنها اجماع الواجب المجهول مع الحرمان بناء  
 على القول بعدم كونه مكلفا وبعد اجماعه على القول بكونه مكلفا ومنها فساد الفعل  
 المجهول اذا تركه مقتضى الواجب اخر مقتضى على القول بكونه مكلفا بناء على القول بوجوب المقتضى  
 واقضيا الامر بالشئ الشئ غرضه العام وعدم الفساد على القول بعدم الوجوب قوله  
 ويكفي من الكتاب قوله تعالى قل الله اذن لكم الخ او رد عليه بقوله لا فترأه في النسبة  
 العلم بتجفها علم بخلافها ام لا او في خصوص الامر بكون ظاهرها مع العلم بالخلاف حسب  
 دعوى الظهور في الاول اما بدعاء الوضوح فيه للثبوت او بقرينة الشك اذ فتنه المقابلة بالثبوت  
 هو ان يكون الكلام في قوة او لم ياذن لكم بل عليه تفترون او لان شك الكفا لم يكن مختصرا في  
 النسبة مع العلم بالخلاف بل ولو لم يعلموا اصلا فلا بد ان يكون المراد الاثم والا لوجدنا ذلك  
 في البين وهو خلاف ما هو ظاهر الآية من التفتير على الاعتراف والافترار بالا فتره بعد العلم بغيره  
 كونهم ما ذروا من كماله لا يخفى فاستدفع الذين فيه لو لم يكن صحت العلم بالخلاف فتره ومنه



[illegible]

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a dark, textured binding edge visible along the bottom. There is no text or other markings on the page.







فصل في بيان ما هو المقصود من العلم بالظن  
والعلم بالظن هو العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية  
والعلم بالظن لا يقتضي العلم بالضرورة  
بل يقتضي العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية  
والعلم بالظن لا يقتضي العلم بالضرورة  
بل يقتضي العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية

بين التعبد والتجبر كان مقتضى الأصل هو الأقل لأن مرجعنا إلى الشك في حجة قاعدة  
القدر والمقتضى وعدمها فاصطادمت الحجة سالمة عما يصلح للمعادضة معها فان الحجة امر  
مستوية بالعدد متى شك في بنوئها كان مقتضى الاستصحاب الأصل عدمها إذا الأصل عدم  
ترتبنا نارا الحجة على المشكوك فيه والأصل عدم حصوله من المبدأ بمجرده العمل به والأصل عدم  
كونه مشكوكا على مصلحة يندرك به ما فاته من مصلحة الواقع إذا تخلف عنه والأصل كبرائه الذي  
عن النكاح ليقف الواقع الثابت على قدر المكلف فلا يسئل القطع واليقين إذ من البين أن الاشتغال  
اليقيني يستدعي البرهنة اليقينية وغايتها يحصل من العمل بالظن إنما هو البرهنة الظنية فإنا  
لعقل بحكم بعد الاكتفاء بمرمى مقام الامتثال فان مقتضى الدليل العقل القاضى بوجوب  
الاطاعة هو وجوب حصول اليقين بتفريع الذمة دفعا للضرر والمخوف فانه واجب بما مضى  
الأخرية لغيره ما وادها ما مع ان مقتضى بقا النكاح ليقف الواقع الثابت على قدر المكلف  
بها إلى ان يتحقق المزيل ولا يرتب عدم حصول العلم بتفريع الذمة عنها بمجرده التعويل على  
مقتضى الظن فلا يجوز الاكتفاء به بل بما يجلب عليه حصول العلم بالبرهنة مقدرة لاداء الواجب  
فانها والجبنة بحكم العقل والشرع وبالحكمة فالمكلف به مودة بين المظنون والمشكوك  
الموهوم وقد تقررت انه اذا وادها لا يرتب اليقين متباينين او بين امور متباينة فلا يمكن تغيير  
شيء من ذلك بالأصل بل انما يكون ذلك من قبل الشبهة المحصورة فيجب على المكلف التخصيص  
مقدرة لاداء الواقع او الظاهر المقرر من الشارع فكما ان مقتضى بعد معلق الحكم المظنون  
على المكلف كذا يقتضى عدم معلق الحكم المشكوك فيه والموهوم عليه فبقا فطان مع اصطفا  
البرهنة لو كانت قاضية بجواز الدنيا على مقتضى الظن والعمل بمقتضاها كانت قاضية لجواز الدنيا  
على الموهوم والبناء على أحد طرفي الشك وهذا مع وضوح فاشا مشا من الشك فاقض وبالحكمة  
لو كان الأصل المزبور قاضيا بجواز العمل بالظن لكان قاضيا بجواز مخالفة مقتضى الظن على  
الحجة مع انه لو كان قاضيا بذلك لكان قاضيا بحجة الظن القاضية بعدم حجة الظن فحج  
فقولنا قلنا بعد حجة الظن فلا كلام فيه وان قلنا بحجة فهو يسائر في القول بحجة الظن المانع  
القاضية بعدم حجة الظن إذ لا تنكبت بين الظن المانع والمنوع والحكم بحجة الثاني دون الأول  
وابتداء لا يرتب ان التمسك بأصلنا الا باخرا انما يجوز مع قيام دليل على التجريم ما بعد ما لخطه  
ما قدمنا لادلة فلا مسرر لها في المقام **قول** ثم غاب الأمر التجبر بين التعبد بالظن  
والتعبد بالأصل لا يخفى ان التجبر بين العمل بأصلنا الا باخرا ونير العمل بالظن غير معقول  
لاننا اذا دمرنا ذلك الأصل الذي يقتضى بحجة الظن فمعلول العمل بالظن واجع إلى العمل وان

فصل في بيان ما هو المقصود من العلم بالظن  
والعلم بالظن هو العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية  
والعلم بالظن لا يقتضي العلم بالضرورة  
بل يقتضي العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية

او بدله بذلك الأصل الذي يكون مع الظن فما لا وجه له إذا الظن ان كان جبر نهو  
مقدم على الأصل والا فان قلنا بان حجة الأصل مشروطة بالظن او بعد الظن بالخلاف  
فلا يجوز لنا العمل بشيء منهما في المقام وان قلنا بعد الاستدلال فلا يرتب وجوب العمل بالأصل  
**قول** واما الماهم للموضوع له فهذا الرسالة بيا ما خرج او قبل يخرج من هذا  
من الامور الغير العقلية التي اقيم الدليل على اعتبارها فاذ يتوهم ان القول بحجة الظن في  
الحكمة مناف لما مر من استقلال العقل بيقين التدبر بالظن لان القواعد العقلية لا يقبل التعبد  
ومنه ان العقل انما يحكم بيقين العمل بالظن والتدبر من حيث انه ظن ولا يحكم بيقين العمل بالظن الذي  
قام الدليل الشرعي على حجة يتكون ذلك من قبل التخصيص كالحال بالنسبة إلى الحقوق العقلية  
المقررة لمعرفه الموضوعات فان العقل غير ما كرم بعد جواز التعويل على مقتضاها فانه يقع الكلام في  
المرام في بيان ان الطنون لادلة القاضية بحجة الطنون المحصورة والمدارك المقررة حل في محصورة  
التأهيه عن العمل بالظن وانها قاضية بغير وجهها من موضوع الظن وانما وجه حقيقة العلم  
ونجتها اظهرها الثاني لان العلم حاصل بحجة فاعمل بمقتضاها ليس من العمل بالظن بل انما  
هو عمل بمقتضى الدليل القاضى بحجة الظن المزبور مضافا الى ان النواحي الواردة في محرم العمل  
بالظن اشرارته وناظره الى الطريقة المكونة عند العقلاء بغير النواحي المزبورة الى خصوص  
الطنون التي استقرت طريقة العقل على تجريم العمل بمقتضاها وهي مختصرة في الطنون التي  
لم يبق دليل على حجة مضافا الى ان اوله يكن الطنون الخاصة مندرجة في عنوان العلم فبما نرى  
من ترتيب لوازم العلم واتاه عليه مع اننا نرى ان جميع آثاره مترتب عليها فالدليل العمل بها من قبل  
العمل بغير العلم الاقضاء بمقتضاها من قبل الاقضاء بما لا يعلم وما يكف عن ذلك لانه ان لا يرد  
الواردة في بيان وجوب التعليم والتعلم شاملة بالنسبة الى ذلك فتحصل الظن المعبر مشا بحصول  
العلم ومنه نفور ان من استنبط الاحكام الشرعية من الطرق الظنية المعبر يكون مندرجا في  
عنوان العلم وينص الاخبار المشتملة على لفظ العلماء اليه فيجوز له الاقضاء والقضاء وغيرها  
من المناصب العامة وبالحكمة فلا اشكال في اندراج علماء العلم عفا كما يشهد به شيوخ استعمال العلم  
في ذلك واشباهه ولا لشرم القول باخصا الاخبار المزبورة بالمعصومين عفا عن الاحكام الاحكام  
على سبيل اليقين وعدم شمولها بالنسبة الى غيرهم لان ما عداهم ليسوا بالمؤمنين بالاحكام الشرعية  
على سبيل القطع واليقين ومع ان كثير من الاخبار المشتملة على لفظ العلماء واردة في خصوص علماء  
الموجودين في ارضه العينية مع انهم لا يمكن ان يكون من صنف الاحكام من طريق اليقين بل نفور ان  
حال المشافهة بين انصرك ان لا تخال النسخ انما كان قائما عندهم في كل حال مع ان حصول العلم بها

فصل في بيان ما هو المقصود من العلم بالظن  
والعلم بالظن هو العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية  
والعلم بالظن لا يقتضي العلم بالضرورة  
بل يقتضي العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية

فصل في بيان ما هو المقصود من العلم بالظن  
والعلم بالظن هو العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية  
والعلم بالظن لا يقتضي العلم بالضرورة  
بل يقتضي العلم بما لا يثبت بالضرورة  
من الأمور العقلية والشرعية والاعتقادية



عقود نظامي  
مراكم والاشك  
في الامور  
فمن مضاعف  
الغنى في  
الشأن اعظم  
المصلحة الخ

[illegible]



اما ما لا يخفى من ان كل واحد من هذه  
الاشياء قد يكون له وجوده في نفسه  
او قد يكون وجوده في غيره  
او قد يكون وجوده في كليهما  
او قد يكون وجوده في شيء من هذه  
الاشياء قد يكون له وجوده في نفسه  
او قد يكون وجوده في غيره  
او قد يكون وجوده في كليهما  
او قد يكون وجوده في شيء من هذه

تأخير البتة عن وقت الحاجة فضلا عن وقت الخطاب مع انه لو لم يجز البتة بالظواهر لاشعاع وداع  
مقدم الدليل بل لعدم وبكسف عن ذلك ايضا ملاحظا استقرار طريقة العقل على العمل  
بمقتضى الظواهر في امورهم العادية وطاعتهم لولايتهم وحكمهم بمقتضى العصبية بمجرد ما فهم بالظواهر  
وهذا المرسل على اعتبار شهادة الوجدان بالجملة فكما دل على حجية الطريقة المقررة والمذكورة  
المختصة بدل على وجوب التمسك بمقتضى الظواهر العرفية مع انه لو لم تكن الظواهر حجة للزعم  
الاحكام وانما انما البتة من الرسل الكرام عليهم السلام فان قبل الاحكام انما وورد بالحفاظ بالظواهر  
في المراتك ولتست مفسد للفظع بالمراد بحسب الغالب بما بالنسبة الى غير الخاصين من مجازين  
الخطا لا سيما بالنسبة الى الاقطار البعيدة وبالجملة فلا اشكال ولا خلاف في وجوب حمل الخطا  
الشريعة على المعنى المتقاهم منها حال الصدق وقد قال الله تعالى وما ارسلنا من رسل الا بالبينات  
قوية والى هذا اشار المصنف بقوله لا انما المفروض كون تلك الامور معتبرة عند اهل اللسان  
في محاوراتهم المقتضية للقبول **قوله** اما الكلام في الخلاف الاول فمقتضيه انه قد  
جامع من الاخبار بين المنع عن العمل بظواهر الكتاب والاعتقاد على حجية الكتاب الكثر في الجملة  
واقفوا على حجة من ان حجة من مطلقا وفضل الاخبار يتوقن بين نصوصه ظواهر في الحجة  
عدمها والحق الاول وبدل عليه بقوة الاول الاخبار وقد يورد عليه بان حجة الكتاب مستلزمة  
لحجة الظواهر لانهما من العمل بالظن فلو كان الظاهر حجة لربك حجة لا بد ان نأخذ ما فيه من نفسه وكو  
الحجة مقتضيا لعدمها وقد نبهنا في غيرنا ان لا بان الظن لما ان لو كان من قبيل الظن المنوع ممتنع  
استدراج في حجة على تقدير الحجة لان ما لم يرد من وجوده عدمه فهو باطل فاما بدور الامر والواقع  
بين حجة فاعاد هذا الظاهر من سائر الظواهر وعدمها وانما بما قبل من ان لا بان لنا ههنا ما يقتضيه  
بالمنع من العمل بالظن من حيث انه ظن ولا ريب ان الظواهر القرآنية من الظنون الخاصة التي قام الدليل  
القاطع على حجة ما وثالثا بما قبل من ان الاخبار قائم على حجة جميع مقتضيات الظواهر حق المشقة من  
الابان الدالة على حرمة العمل بالظن لكن في غير ظواهر القرآن ونظائره يعني وقع الاخبار على ان كل الظن  
الخاصة من القرآن واجب العمل بالظن الخاص به بمثل حرمة العمل بالظن الخاص من القرآن  
وابعا بما قبل من ان لا بان لنا ههنا عن العمل بالظن ارشاده ونأخذ الى الطريقة العقلية الفاضلة  
بفتح الدين بالظن فلا بد من ههنا على المنع من التمسك بالظن الذي في مقتضى طريقة العقل على  
التمسك به والرجوع اليه كافي في الظواهر القرآنية والخاصة ان طريقة العقل على حجة ظواهر الكتاب  
الكريم دليل على عدم قبول الابان لنا ههنا وخامسا سنبين انما هو الا بان لنا ههنا في الظواهر القرآنية  
لكن نقول بان عموم الابان لنا ههنا مختص بالادلة الفاضلة بحجة الظواهر القرآنية وانما ما ذكره بعضهم

انما لا يخفى من ان كل واحد من هذه  
الاشياء قد يكون له وجوده في نفسه  
او قد يكون وجوده في غيره  
او قد يكون وجوده في كليهما  
او قد يكون وجوده في شيء من هذه

اما ما لا يخفى من ان كل واحد من هذه  
الاشياء قد يكون له وجوده في نفسه  
او قد يكون وجوده في غيره  
او قد يكون وجوده في كليهما  
او قد يكون وجوده في شيء من هذه

من ان لا جامع المدعى على حجة ظواهر الكتاب فعبارة فلا يمكن ان يستكشف منه قول المعصوم  
اما الصغرى فلا لنا صانعا مختلفون في مذرك حجة الكتاب منهم من يفتي بحجة من باب كونهم  
الظنون المطلقة ومنهم من يفتي بحجة من باب كونه حجة العقلين عليها ومنهم من يفتي بحجة من  
باب كونه حجة من باب كونه حجة العقلين عليها ومنهم من يفتي بحجة من باب كونه حجة العقلين عليها  
الاخبار عليه اما الكبرى فلفظها الوجوه لا يمانع من كونها حجة العقلين عليها ومنهم من يفتي بحجة من  
مختصون واخرى بوقوع واقعة اخرى منه ثالث بوقوع واقعة اخرى منه الى ان يبلغ الى حد الكثرة مع اختلاف  
في اصل الخبر وكان لازم كل واحد من الاخبار والمزبورة كذا عني لا يحصل العلم منها بوقوع واقعة لاحدا  
ويورد عليه ولا يمانع من المنع من حصول الكشف من الاجماع مطلقا وفي نادر من المقامات لا  
مقتضى الكلام المذكور هو شرائط الحاصل المذكور في حجة الاجماع وهو غير معقول فالباقع الشك في  
حصول الشرط المزبور لا يحصل العلم بالانكشاف وثالثا بان العلم القطعي حاصل بان اتفاقهم لا يكون  
الا عن دليل وهو كما في حجة الثاني ان حجة الكتاب لو كانت وقوف على ودول القصة بوقوع  
معجزة على ورود التفسير الثاني باطل لانه يستلزم عدكونه معجزة فاما الاشكالات فليطعن بان النسبة  
منه بعد الى اخره قد كان يتلو على الناس في مجامعهم ايات الكتاب يريدون ان لا تنام ولا تضع  
اليها والانصاف والمعلو انهم انما كانوا يسمعون في فهم على هذا الدليل القوي والعرفية على حساب الشك  
عليه من المعلو واستمر عليه طريقهم لما توفروا فلو كان اخذ من الكتاب على خلاف ذلك لورد  
الشاعر بيانه مع ان لا يبر بالعكس لارج الاخبار المتكثرة الفاضلة بذلك كحجة العقلين المتواترة بغير  
والمناقشة بطريق بارادة التمسك بها معا بكل واحد على الاستقلال صغيفة جدا لانه ان اردنا التمسك  
بالمجموع في كل مسألة فلا دلالة في اللفظ عليه لو دل على توقف التمسك بالاعتدال على دلالة الكتاب  
فلو توقف على الاول لزم الدور على انه خلاف الضرر فكم لا يبر هذا كاشرا لاجتماع كذا في  
العكس ان اردنا التمسك بها في مجموع الامور الدينية فلا يثبت ما فاضل لان جملة منها خالصة عن دلالة الكتاب  
كما ان كثرها خالصة عن دلالة الكتاب بحجة التمسك بها مطلقا سواء اجتمع في المسألة او افرز احدها  
غير اخر على ان التمسك بالمجموع بنا فيها زعموا من عند انهم شي من القرآن لا بالفتوى لانه تمسك  
لغيره فقط والاخبار الكثرة الواردة في عرض الخبر المشكوك فيه على كتاب الله والاخبار الكثرة التي استند بها  
الائمة بالكتاب صحتها من مرشد بن باقر لذلك واما ادلة الاخبار بين في الاخبار التي دل بعضها على  
علم القرآن النبي صلى الله عليه واله والاخبار التي دل على عدم جواز التفسير بالرأى وبما يشكك في ذلك  
بالابان الواردة في المنع عن التمسك بالابان المشاهدة كقولهم فليوالى والذين في قلوبهم زيغ ولا يبر  
الجواب انما لا يمانع من ما دل على حجة الكتاب وهو في بالترجيح مطلقا وباننا نأخذ الله

انما لا يخفى من ان كل واحد من هذه  
الاشياء قد يكون له وجوده في نفسه  
او قد يكون وجوده في غيره  
او قد يكون وجوده في كليهما  
او قد يكون وجوده في شيء من هذه







[illegible]

مانع من التمسك بالطواهر التي لم يثبت عند وقوع التحريف النسبة اليها ويمكن المجوزة بغيره  
 وجوب مراعاة الاحتياط عند حصول العلم الاجبالي ان تكون جميع اطراف الشبهة واقعة على الاستدلال  
 هو غير متحقق فيها بخلافه فان وجوب التمسك بجميع الطواهر لقرينة ليست كافية على المجتهد  
 بل انما تجتنب لك عليه عند وقوع الحكم الشرعي المتقاسما منها من كل اية منها على الاستدلال وهو لا يمتنع  
 الشد بغيره ودعوى ان تحصيل العلم بجميع الاحكام من الواجبات النفسية على المجتهد غير مستقيمة كما  
 يتبين في محله وقد يجاب عن الاشكال المذكور ايضا اولا بان الاستدلال بوقوع التحريف في القرين كاشفا  
 انتم وثانيا استلزامه قيام دليل على عدم وقوع التحريف في القرين لكن يكفي في ذلك عدم وقوع  
 لان احتمال التحريف مدفوع باحتمال العدم والاستصحاب فلا يمنع من جواز التمسك بالقرين قد ورد عليه  
 بان اصله العدم معارضته في المقام مع احتمال عدم الحجية واصلها الاشتغال بالاحكام الشرعية  
 ثالثا استلزام حصول العلم الاجبالي بوقوع التحريف في القرين لكان الاستدلال من كونه مانعا من التمسك  
 لعدم العلم الاجبالي باختلاف الطواهر بذلك **ورابعا** استلزام حصول العلم الاجبالي باختلاف  
 الطواهر كما نقول يكون ذلك من قبيل الشبهة الغير المحصورة كما يظهر من ملاحظة العرف وبشيء  
 ايضا ملاحظة احتمال العلم الاجبالي المذكور في نظر العقل بحيث لا يصح الاعتصام مع عدم مراعاة  
 الاحتياط فيها كما انه يشهد بذلك ايضا ملاحظة استمرار السيرة المستمرة والقرينة المانعة على عدم  
 الالتزام بالاحتياط فيها وايضا لا ينبغي ان الالتزام بمراعاة الاحتياط والتمسك به في ذلك المقام  
 مستلزم للحرج المنفرد بها وهذا الادلة كاشفة عن الحاق ذلك بالشبهة الغير المحصورة فلا يوجب المكلف  
 المزبور مراعاة العلم الاجبالي المفروض قد يناقش فيه بانه وان كان من قبيل الشبهة الغير المحصورة  
 الا انما يمنع من جواز ترك الاحتياط في جميع اطراف الشبهة في هذا المقام بعد ملاحظة كونها مستلزما  
 للعلم بمخالفة الواقع اذ من المتيقن ان القدر الذي تقضيه الادلة في المقام هو عدم وقوع المخالفة  
 القطعية في ذلك المقام اما القول بجواز المخالفة القطعية في ذلك المقام فهو غير مستقيم فالحاصل  
 انه لا يجوز التمسك بجميع الطواهر لقرينة بعد ملاحظة وجود العلم الاجبالي بوقوع التحريف فيها  
 وضعها ظاهرا فان قلت ان موضع العبث ان كان من قبيل الشبهة الغير المحصورة الا انه من قبيل  
 الشبهة الواجبة نتيجة الاحتياط فيها اما التصريح بان العلم الاجبالي حاصل هذا المقام بوجوب الحكم  
 الذي وقع التحريف عليه في القرين واما الكبرى فلان تركها لعلنا نعلم به مخالفة الواجب الواقعي  
 حين المخالفة بعد ملاحظة كونها جامعا للشرائط المعبرة في تعاقبها كالمقابلة الواجبة عليه فلا  
 او استلزام الاحتياط في ذلك المقام فلا يلزم وجوبه في هذا المقام بعد ملاحظة قيام الاجماع و  
 قاعدة تخرج على عدم وجوب الاحتياط في هذا المقام **وخامسا** استلزام كونه من قبيل الشبهة

[illegible]

لم الشاهاة على كونه على بين لهم  
 المراد من هذا القول جعل البيان  
 على النفس الأول وهو على الأقل  
 المقدر ان يقع مقتضى الأدلة  
 بانها على مقتضى الأدلة  
 بالبرهان على مقتضى الأدلة  
 في الأصل المدعى ظهوره من  
 الفعل لأن كونه على مقتضى الأدلة  
 هو على مقتضى الأدلة  
 الفعل على مقتضى الأدلة  
 الدليل لا يقتضي الأدلة  
 الفعل على مقتضى الأدلة  
 إذا التفت إلى مقتضى الأدلة  
 الدليل لا يقتضي الأدلة  
 الفعل على مقتضى الأدلة

المحمول لكنا تمنع من كونه فادحا في المحجة بعد ملاحظة قيام احتمال كون الظاهر المقصود من ظاهر  
من الظواهر الغير المتعلقة بالاحكام الشرعية العملية التي من اثار الرجوع فيها الى الظاهر الكتاب  
**وسا** بانه لا غير بالعلم الاجمالي الحاصل في هذا المقام لان الادلة الفاعلة من الاجماع  
وعبر قاضيه بحجة الكتاب حتى في هذه الارض الواقعة بعد الزمان الذي ادعى وقوع التجربة فيه فان  
هذه الادلة فاضلة بعد كون العلم الاجمالي المذكور مانعا من التمسك بالظواهر القرآنية وبغيره  
اخر لا يثبت في ان استصحاب العموم حتى يثبت التخصيص استصحابا الاطلافي حتى يثبت التقييد استصحابا  
النص حتى يثبت التنازع من الامور المجمع عليها عند المشتبهين في المحجة الاستصحابا ومنكحها فيجب  
التمسك بالظواهر القرآنية ما لم يثبت التخصيص بغيره لا يثبت ان مقتضى جملة من الاختصاص  
لغير المعلن وغيره هو وجوب التمسك بالقرآن في جميع ازمته التكليفية هذا دليل على بطلان  
القول بكون التحريف الذي ادعوا وقوعه في القرآن مانعا من التمسك بظواهره وبغيره لا يثبت  
في ان العلم الاجمالي انما يمنع من التمسك بالظواهر القرآنية فاذا كان الامر كذلك لم يثبت في ان العلم  
الاجمالي المفروض حصوله في هذا المقام مردة بين الاقل والاكثر الغير لا يربطه فانه قد لا يثبت  
الاختصاص على ثبوت بعض التجربة في المقابلة في القرآن كما يجزئ عنه من حيث وقوع التجربة في مقابلة  
ذلك غير ثابتة لاصل عدم كماله في المحال بالنسبة الى سائر المقامات **وسا** بانه لو كان  
مجرد العلم الاجمالي المفروض حصوله في الظواهر القرآنية مانعا من التمسك بها للزم القول بان العلم  
الاجمالي بوقوع التحريف التخصيص والتقييد والنسخ والمعارض المتحقق في الاختصاص مانعا من  
التمسك بها والثالي باطل فالمقدمة مثله وثبوت الملازمة ظاهرة فان قلنا ان العلم الاجمالي بوقوع  
التحريف ونحوها في السنة من قبيل الشهادة الغير المحصورة فلا عبرة به بخلاف العلم الحاصل  
المقام فانه من قبيل الشهادة المحصورة قلنا لا يثبت ان العلم الاجمالي الحاصل في السنة من الكثرة والكثرة فيكون  
بحكم الشهادة المحصورة وايضا نقول بان العلم الاجمالي حاصل في مخالفة جملة من الاختصاصات ونحوها من الطرق  
الخاصة بالحكم الواقعة فلو كان مجرد العلم الاجمالي مانعا من التمسك بالظواهر القرآنية للزم القول بغير ذلك  
المقام ايضا بما لا يلزم به اخذ اذ مقتضا المنع من جواز العمل بطواهر الطرق المقررة والجمعية ومقتضا  
صد جواز تقليد احد من المجتهدين ومقتضا عدم جواز عمل المجتهد بقوله وذلك كله ما نقطع بفساد  
كل ما لا يخفى بل يمكن دعوى مخالفتها لمقتضى الادلة الاخرى والضرورة وثالثا بانه لا شك في وجوب  
التمسك بظواهر القرآن فقوله ان بعد ملاحظة وجود العلم الاجمالي المفروض بكون الامر في كل  
ذلك الظواهر لا يربطه بالوجوب والتحريم لانه لو لم تكن واقعة للواقع بكون العلم به عمرا وان كان  
موافقا لمقتضى الواقع كالعالم به واجبا فيكون المكلف المزبور معتبرا بغيره وبغيره ولا ان الحكم بالتجربة

[illegible]







والاظهر الاول ان الشا لا يصرح بجمع من لا يصح بان لا يجوز القراءة بالشاذ ولعل مستندنا ان الاما  
 لبث بقران لانها شاذة وغير متواترة ومن شرطه القوانين مضافا الى الاصول المقررة كقاعدة  
 الاشتغال واستصحابها ايضا التكليف بالمتعلق بالقرآن وعقد كونهما قرآنا وغيرهما وحكمه غرض  
 الاصول بين القول بانها كاجزاء لا خارجة عن العمل بها وهو مشكل لان ثبات السعة بخبر الواحد  
 قام الدليل عليه بخلاف الكتاب يمكن توجيهه نأذه بان الشهادة تدعى قوارير القراءات الثلاث  
 فيجب بؤله كما يجب قبول الاجماع المنقول واخرى بان الظن حاصل يكون بخلاف القرآن وكل من  
 ما يجوز التقول عليه اما الصغرى فلفضا والوجدان بؤونه واما الكبرى فلا تحتاج الى دليل والظن ووجود  
 على الاول بان الشهادة لم يدع قوارير القراءات بخلاف ابي قريظا ونقله بخبر في الاول لم يصرح  
 الظن منه بحكم شرعي فقبل ولا يعتبر في الثاني لم يصرح منه بموضوع الحكم الشرعي فلا يقبل  
 كما هو الحال بالنسبة الى سائر الموضوعات فان قلت ان الاصل في الاخبار المروية عن طريق النقل  
 هو الترجمة لعمومها على حجة خبر الواحد ومن هنا صار يجوز الاكفاء بغير ثمة اللغة بينها  
 يتعلق بغيرهم ويقولون اصل الخبر من كل صنعة والمراد بالشاذ على ما صرح به بعضهم هو ما عدا  
 القراءات العشر المشتملة اليها وعد بعضهم منها قراءة ابن مسعود وعدها ما عدا في الموضع وغيره  
 قرأته ابن ميمون في القوانين وذلك كقراءة ابن مسعود في كفاية اليمين فصارت ثمة ايام مستترة  
 وينتفع عليه بوجوب المتابع في كفاية اليمين وعدهم ولكن ثبت الحكم عندنا من غير القراءات  
 وهل يخبر على الحد منها ام لا فيه وجهان بل قولان مبتدأ على ثبوت كونهما قرآنا وعقد كل اربع  
 هل يجب على المكلف محصيل العلم بكونه من القراءات السبع ام لا فيه وجهان او قولان يمتثل الاول  
 للاصول المقررة والافوى الثاني لان تكليفه ظاهر الثبوت بذلك خرج عظيم ولا نقض له التكليف  
 بالاجتهاد في المسائل الشرعية بل هو أصعب من ثابت وهو منقطع شرعا ومع ذلك فلم يصرح أحد  
 بوجوبه مع منسب الحاجة اليه بل الظاهر من الشبهة خلافه ولا **الخامس** في بعض المسائل  
 منسوخ النكاح جزم مع القطع بانه لا يملك كل ام الله ومن القراءات باعتبار ما كان وان خرج عما قبله في  
 بعد النسخ وجازمه ثم قال والمنقول لا يبلغ حد القطع فيه من الخط في هذا الفرع انتهى **السادس**  
 في ان القراءات الواردة عن القاصدين على السلم في بناء الايات القرآنية اذا كانت مخالفة بمقتضى  
 ظواهرها هل تمنع من التمسك بالظواهر القرآنية فيكون قرينة منفصلة او يمتثل لها الصلح كونه  
 ظواهرها مراد منها وتكون مفسرة لظواهرها تمنع من ذلك فيجوز التمسك بكل منهما فيجوز  
 بل قولان بل بالشاذ ولعل مستند عدة من الاجتباء القاضية بان للقرآن بطن وظهور وكقولنا فيما  
 رواه الشيخ ان القراءات بطن البطن بطن والظاهر ظهر الحجة وقوله نعم مشا القراءات لا يظهر بطن

ذلك واجبا بشا وشاع عنه وصل اليها لا من الامور التي نعم بها اليه وتشد اليها الحاجة  
 فقد الدليل دليل السند وقد يستدل لذلك ايضا بما عدا وجوب التكرار واستصحاب البراهن الاصلية  
 العقلية والشرعية وفي كل ما نظره في كلامنا نظره في الامور المتباعدة فمقتضى قاعدة الاشتغال للزوم  
 مرافقا لا خبطا في هذا المقام والاصل المزبور ان لا يضلنا للمعاصرة مع القاعدة المزبورة سيما  
 بعد ما لاحظنا عند ذلك قاعدة البراهن على كون القراءات المأثورة لها جزءا للصلوات وكونها مطلوبة عند  
 الشارع لانها من الاصول المتبعة فلا يقتضي بكون الصلوات المزبورة المشتملة على احكام القراءات المزبورة  
 مستحبة للاجزاء والشرائط وان هذا المبرهنة مطلوبة شرعا حتى تترتب عليه حصول العلم بالامتنان  
 الشرعي مع اننا نحكم بغيره احدى اذ في الباقية ترجيح من غير مرجح الا ان يقال بان بعضا من تلك  
 القراءات يجمع عليه بين اصحابنا كقراءة عاصم فيكون المقام من قبيل ذلك والاذ لا يبرهن اليقين والتجربة  
 فيجوز الاكفاء بالقرآنين في مقام الامتنان او يقال بان الجمع والاختصاص لما كان مستلزما للخرج  
 كان مقتضى القاعدة العقلية جواز العمل بمقتضى الظن في هذا المقام والظن الحاصل بمطلوبه  
 بعض من تلك القراءات او يقال بان القراءات السبع المزبورة من قبيل الاختصاص الواردة في طرف  
 الثقات فمع وقوع التعارض بينها يجب الرجوع فيها الى المرجح **السرابع** غير واحد من الاجتباء  
 كخبرنا المزبور في لمة قال قرأ رجل على ابي عبد الله عليه السلام وانا استمع حروفا من القراءات ليس على ما يقرأها  
 الناس فقال ابو عبد الله عليه السلام كف عن هذا القراءة اقرأ كما يقرأ الناس حتى تقوم القام الحديت  
 وخبر محمد بن سليمان عن بعض اصحابه عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له جئت فذاك انا فسمع لا يات  
 من القراءات ليس في عندنا كما سمعنا ان قال فقال نعم الاقرأ كما قلتم الحديث وخبر سفيان الثوري  
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قال قرأ كما علمتم وقد يورث على الاستدلال بهذا الحديث  
 بانها متعاصرة مع خبر داود بن فرقد والمطابقين خبر قال كما عند ابي عبد الله عليه السلام فقال لا تكن  
 ابن مسعود لا يقرأ على قرأتنا فهو خطأ ثم قال ما نحن فنصره على قراءة الشاذ اختلف الاجتهاد  
 جواز قرأتها في غير ما يقرأون وخلف الذي في كمال العشرة وعدهم على اقوال صرح جميع من الاجتهاد بالآثار  
 ونسبة غير واحد منهم الى المشهور وجماعه بالشاذ وفصل بعضهم في ذلك فقال بانه لا يجوز في الصلوات  
 ويجوز في غيرها حجة القول الاول انها متواترة كالسبعة وان جماعه من اصحابنا لشهادة العترة  
 وغيرنا تشهد بانها متواترة ولا يقصر عن ثبوتها لاجماع خبر الواحد وان ذلك يقبل الظن بتواترها  
 وكونها من القراءات كل ظن حجة سيما بالنسبة الى مثل هذا الموضوع لا يلائم سبيل العلم اليقيني  
 الغالب والمقول بالشاذ انه لا يثبت في القراءات العلم بكون ما يقرأه قرآنا وهو هنا مفقود ومحملة  
 المقرض ليس بتواتر وان اشتغالنا بالاعتناء متوقف فصرح على يقين البراهن وهو غير حاصل بالمقرض

مختص بكما يشاء له مسجد اعظم - قم  
 از كتابخانه خارج نشود

الان يقال



هذا الفصل من كتاب...  
في تفسير القرآن...  
الكتاب...

وما فيه حرف لا قبله من مطع وقاله فظهر نزله وبطن ما وبله من مضي ومنه ما لم يكن الحذف  
قال قلت لا ينبغي ان لا يثبت فيكم منكم قال فقال ان القرآن من على سبعه احرف وادنى ما  
لانام ان يثبت على سبعه وجوه الحذف الى غيره ذلك من الاخبار وتفسير الكلام انما القاسم هو  
للكتاب ما ان يكون موافقه لمقتضى ظاهره وقصده ويكون مخالفا لمقتضى احداهما وعلى التقديرين  
اما ان تقوم قرينة صادقة من جهة او ظاهر على كون التفسير المزبور مبيها للفظ المراد من القرآن  
او تقوم قرينة على كونه مبيها للفظ المراد من القرآن او لا تقوم قرينة على شيء منها فكونها  
بينهما والاظهر ان ثبت كونها تفسير للظاهر يقتضي عمل ظاهر القرآن عليها ولا فلا كالتابع  
الحكم والمتشابه دوى عن سبعة صحة انه قال سالت ابا عبد الله عن الناسخ والمنسوخ والحكم  
المشابه قال الناسخ الثابت المعمول به والمنسوخ ما قد كان يعمل به ثم جاء بالنسخة والمثابة  
اشبه على جاهله وفي رواية الناسخ الثابت والمنسوخ ما مضى والحكم ما يعمل به والمثابة الذي  
يشبه بعضه بعضا وغير ذلك من التفسيرين فان سالت ابا عبد الله عن القرآن والقرآن قال القرآن  
جملة الكتاب اخبار ما يكون والقرآن الحكم الذي يعمل به وكل حكم فهو قرآنا وغريه بصيرة قال  
ابا عبد الله عليه السلام لم يقول ان القرآن فيه حكم ومثابة فاما الحكم فتؤمن به وتعمل به وبيان به ولما  
المثابة فتؤمن به ولا تعمل به الشافعي اذ وقع الغرض من ظاهر الكتاب لشيء وكان النسبة  
بينهما من قبل العموم والمخصوص من وجوه لا بعد القول بالرجوع فيها الى التماثل والاختلاف  
لا قوى بينهما وان كانت النسبة بينهما من قبل الشافعي فلا بعد القول بوجوب طرح النسبة المزبورة  
**السلع** في انه يعتبر جواز التمسك بالظاهر لقرينة حصول الظن لفظها بالواقع ام لا فيه  
قولنا في قولنا **الثاني قول** وما الفصل الاخر في هذا الذي يظهر من صاحب القوانين في  
اخر مسئلة حجة الكتاب اذ حاصل ما ذكره قدس سره هو ان القول بحجة الكتاب يتوقف على اثبات  
ان المقصود تفهيم الغائبين عن مجلس الخطاب اعد ومنه في زنا الخطاب فان المقصود اثبات  
حجة الكتاب امثال هذه الاعضاء من الذين ان تلك الخطابات انما توجه الى المخاطبين وانما  
اشتملت على الامر التام او لو لم يثبت ذلك لكان ذلك دليلا على ايرادها امثالها بنفس تلك  
الخطابات بل الدليل ظاهر على خلافه نظر الى توجيه الخطاب الى المحدثين وظهوره وتعلقه بغير  
المجيب فهام السائل والمتكلم يتفهمن الخطاب لا يستخرج الكلام على سبيل تصنيف المتصنفين  
الذي لا يراونه الا فهم الناظرين ويخرج المتكلم ما يلائم الشاهد للغائب تطرقا لمنع  
الهما في اكثر الخطابات ظاهرة لا من شوق اشراف الغائبين في التكاليف مع الحاضر من انما  
يفسد ذلك مع القطع بتركها لغيرها من اذ حجة الشرعية انما هي الاحكام المستفادة من نواهي

هذا الفصل من كتاب...  
في تفسير القرآن...  
الكتاب...

الكتاب بحسب العرف المتخفف خالصا لخطاب اذ لا لفظا محموله على حصة ان حصة بضعف  
الكلام المزبور لا مكان دعوى القطع بعد التفرقة في حجة الظاهر المستند الى الاصول  
المقتضية للمقامين وبكشف غرض السمع وضوحه امور احدها ان يقال ان ما ذكر من وجوه حجة  
الخطابات الى المعتمد من انما يثبت ان كان الخطاب بغيرها لو كانت مشروطة بوجودهم فلا مانع من كون  
الهم فكونها التكليف مشروطة بوجود المكلفين نظير كون مشروطة بالقدرة ونحوها ولا يقول بخوار  
تعلق الطلب بالنسبة الى المعتمد من بل انما نقول بان الخطابات الشرعية بالنسبة الى المكلفين بوجوب  
كما انها كاشفة عن تعلق التكليف الشرعي بالمكلف الذي يصير جامعا للشرط بعد اجتماعها  
ان لو كان جامعا للشرط خالصا لتلك الخطابات وبالجمله فالقول بصلية الله عليه السلام من غير الله تعالى  
والاشياء انما هي غير متميزة الاختيار عن الوحي المنزل ولا ينبغي ان شمول الاخبار ان بالنسبة الى المعتمد  
بمعنى انه يجب على من يصير موجودا ان يتسلى مثلا ليس بغير وهذا هو الشرع مشاركة في التكليفات  
لا يصدر خطاب مخصوص من الله تعالى حال وجود المكلف او خالصة بوجوبه شرطا للشرط وبشرط  
ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الحكم على الواحد حكمي على الجماعة وقوله حكم الله على الاولين والآخرين سواء  
وفر بغير علمهم فربما في واحدة ونحو ذلك من الاخبار فانها كاشفة عن ارادة التعيين من الخطابات الشرعية  
وكونها مستعملة في العموم لا بدح من جعلها على الاختلاف فيكون الاشياء الشرعية متميزة الاختيار عن الحكم  
الموجود في اللوح المحفوظ او الاخبار عن الحكم المنزل من الله تعالى وبوجوبه مضافا الى عدم جريانها  
في التصرف القرآني انما كان كجواز على الوجه المزبور انما يجوز مع قيام قرينة عليه من مقتضى  
المقام وادلة الاشارة بمحمولة على الجعل بمعنى ان الحكم المنزل من الله تعالى او الموجود في اللوح  
المحفوظ مشترك بين الكل وليس مختصا بالمشافهين وان المراد الشرعي هو التعيين لان الاشياء  
الشرعية مستعملة في التعميم وقرينة بين بين المقامين نعم انما يخرج ذلك بالنسبة الى المقصود المشتمل  
على الاحكام الوضعية كقوله لا تلو الا بطه ونحوه فانها عامرة بالنسبة الى الجميع وكذا الاخبار المستعملة  
على الاختلاف كما في قوله الضلوا والنجية ونحو ذلك وبالجمله فالعقل يحكم بوجوه الحجة بالانسية  
الى المتخذين من عجزوا لطلبه فضلا عن اذاه وقوعه منه ونظام الكلام في ذلك موكل الى عمله  
**الثاني** الاجماع فان طريفة العلماء قولا وعلا مستقرة على اخذ بظواهر الخطابات في جميع المقامات  
وعدم التفرقة في ذلك بين مخاطب غيره بل الاجماع قائم في كل عصر على حجة ما فهم من نواهي  
القرآن ونحو القرآن في استنباط الاحكام وهذا امر واقع لا ستره عليه بل يمكن دعوها اتفاق أهل  
الاسلام من لدن تبييننا صلى الله عليه وسلم الى هذه الايام على التمسك بالآيات والروايات في جميع فنون  
علوم الدين مضافا الى ان ذلك من الامور الشائعة التي تعم بها البلية وتشد اليها الحاجة فبعد

هذا الفصل من كتاب...  
في تفسير القرآن...  
الكتاب...

هذا الفصل من كتاب...  
في تفسير القرآن...  
الكتاب...

هذا الفصل من كتاب...  
في تفسير القرآن...  
الكتاب...



[illegible]

الاشارة الى  
المكان المذكور في  
الكتاب المذكور  
في الفهرست  
المذكور في  
الفهرست  
المذكور في  
الفهرست



غفلت عنك ولدتك  
 اشتاء المراد  
 من كان ينجيه  
 الحزن من وقع  
 النظر في الشدة  
 انك فاقك  
 ان سلا فخر  
 لا عيشة في  
 انما هو  
 وهو من كل  
 على ذلك  
 من كان ينجيه  
 الحزن من وقع  
 النظر في الشدة  
 انك فاقك  
 ان سلا فخر  
 لا عيشة في  
 انما هو  
 وهو من كل  
 على ذلك

والأمر والنهي  
المقتضى للأعمال  
العملية العقلية  
نفس مزودة  
بفكر منزهة  
واقام المبدأ  
في الجوارح  
ولذا هو مقتضى

[illegible]



[illegible]

الشاهد  
 مقامك بمحصل  
 القام بالشهاد  
 من غير ذن  
 لغزو لحداد  
 لم عا وضم  
 كونه من  
 عند اهل  
 بمحصل  
 بالمشة  
 من اهل  
 طارنا  
 والمقام  
 مقامك

علم الجمال النوراني



[illegible]

فول المعنى كأنه مثل الفاظ القولين  
والفان واللمر والفاكهة والكتن  
والفكر والفوق وغير ذلك من  
مفعلات الفتحام بالالفحة  
بكرن الكثرة بحيث يوجب التوقف  
في الانفاها والشفقة كانت  
في القلب ثم وزججهن



فانه على تقدير صحة شرط بشئ من تلك الشروط كما هو ظاهر **الشك** ان امر الاحكام اشدو اعظم ولذا لم يقول على الظن فيها من عول عليه غيره كما لم يرضى به فاذ ائبث جواز التعويل عليه الاحكام جاز في غيره لا بطريق أولى من غيرها **الاول** ان شرطها من كلام الاصوليين انما لم يصرحوا بتلويحها ان اختيار العقل انما يكون حجة اذا كانت عن حق ودرأه لا عن تخمين واجتهاد وبشهادة بذلك ايضا النسخ في كلامنا من الاصوليين والعقلاء الكتب الفقهية حيث يقتصر في صحة الاعمال على حضور الشهادة والاختصاص المستندين بالامور المحسوسة ويعتدون عليها مع سندها الى حجة العلم نعم صرح جماعة بحجة الشك العقلية في مقام الدعاوى وغيرها وهو خلاف ما صرح به الاقويون فقد بينت في مقال في التمسك باخبار العقل من جهة عدم احراز الشرط المزبور وتوضيح المقام ان كلمات اللغويين انما تكون مما يعلم شيئا ما الى الحس وانما ان تكون مما يعلم استنادها الى الاجتهاد وانما ان يظن باحدا وانما ان يشك في اخذ الامر من جهة عقيدة الفريضة على اليقين فلهذا **الاول** لا اشكال في جواز التعويل عليه استعلاء الاوضاع سواء كان العلم المذكور عقليا او غاويا بل مع خصوص الظن الايجابي الذي يعاملون معه معاملة العلم وانما **الثاني** ان العلم المذكور لا يجوز الاعتماد عليها بانها على صرح به غير واحد من المحققين كما يستظهر من كلام الاكابر بل ربما ثبت ذلك الى ظاهر لا يحتاج الى وجوه ذلك ان العذر للمحقق من ترك التمسك بالامور المذكورة انما هو الضم **الاول** فيثبت اليقين استدراجا تحت الاصل المعطى بعد حجة الظن فتدبر اما **الثاني** فان كان الظن المذكور من الظواهر العقلية لما اذا فاستقرت الفريضة الحالية والمطلقة على يقين احدا الامر في الاشكال في جواز التعويل عليه الحكم بمقتضا وعليه استقرت طريقة العقل كما هو الحال في سائر المقامات اشد ان كان من الظن انما يجنب عن اللقطات الباطنة على عكس حجة الشك والرواية العقلية يكون حالة كحال سائر الظن المتعارفة مما حاشا لا وجه في الحجة عندها وانما السراج فبقية حجة مثبتة على ان لا اصل للشهادة والرواية على سبيل الاطلاق ان تكونا مستندتين الى الحس والى الاجتهاد ولذا صرح بعض من يقول بحجة الظن في اللغة مطلقا بان لا اصل لكلامهما كونها اخبارا لا اجتهادا بخلاف كلمات الفقهاء فان لا اصل فيهما صحت روايتها الى الاجتهاد واعترض عليه انه لا حد ولا اصلين قلت قد ثبت ذلك للاصل المزبور بوجوه **الاول** انه قد دللنا لادلة العقلية على حجة الشهادة والرواية على سبيل الاطلاق والعقد الثاني خبريها عنها انما هو فاعلم استنادها الى الاجتهاد بمقتضى علمها في التفرع عما يقتضيه من الادلة فيحكم بدخول المشكوك في حيز الدليل وقد ثبتا منه بانه قبيح التمسك بالعمومات في الشبهة المستصفا وهو غير جائز كما تقرر من محله **الثاني** ان الاصل عند استئنا الشك الى مجرد العمامة فيثبت بذلك كونها مستندة الى الحس لا واسطة بينهما ويجوز الحكم بكون ما نحن فيه من الاصول المستندة لا يقضه بسقوطها عن الحجة بعد ذلك فثبتنا

في كتابنا خارج تشويع

العقل

العقل على حجة الاصل المثبت في مباحث الالفاظ مطلقا وفي الجملة وما يقال من غايبه وانما عدم استنادها الى الحس وترتب الاثر على كليهما بوجوبه الاخر فليست ان غير الحجة كما هو مقتضى التعارض بان هذا الاصل نظر الى عدم ترتب شئ من الاحكام الشرعية بوجوده عليه لا يتصل العقل مع ذلك وقد بدقعة من الخطية ان حرم التمسك بها من الآثار الشرعية المترتبة عليها فثبتت الحكم بالتعارض المذكور لا ان يلزمه باشرط ترتيب لا تارة بوجوده في التمسك بالاصل فثبتت المنع من جوازها في المقام بملاك الحظر ان مرجع الحرية الى الامور العينية وهو ايضا مقتضى ملاحظة عقد قيام شاهد على اعتبار **الثاني** ان الغالب في الشهادات استنادها الى الامور المحسوسة والظن يلحق الشئ بالاعم الاغلب يقال بان الغالب في كلمات اللغويين كونها مستندة الى الحس فيثبت كون المشكوك فيه من هذا القبيل ويمكن ان يرد عليه بانها على حجة العقلية في الموضوعات وهو مما لم يعمد ليل على ثبوته وقد يجاب عنه بان الغلبة المذكورة ترجح ما بوجوب الظن والظهور في لفظه فيكون حجة كما هو الحال بالنسبة الى سائر المقامات **السر** اجمع احواله الصحة في فعل الغير الشائنة بالاجتناب والاجماع المعلوم في ملاحظة فانها فاضلة باسناد الشهادة المشكوك فيها الى الامور المحسوسة دون الحديثة والاجتهادية ولذا ترى اصحابنا من المقلدين والمشايعين يدينون امورهم على الاصل المزبور ويترتبون عليه الآثار الشرعية المترتبة على الواقع ولذا حكموا في باب الشهادات بان يعد ويجوز الاستقصاء عن سند الشهادة نظر الى ملاحظة الخطية كونها عليه فانه بعد ثبوت شرط كونها حجة لا بد من احراز حجة ما وظاهرنا مع عقد قيام القرينة كما هو الحال في غالب المقامات بتوقف على الاستقصاء المذكور فقيام الاجماع على الحجة مع عدم العوض قرينة على عدم ثبوت الشرطية المفروضة وجواز الاكتفاء بمجرد قيام الاحتمال على ذلك ومن هنا يعلم استغناء التزم القول بان استنادها الى الاجتهاد يكون مانعا من القبول وليست مشروطة بالحسنة حتى يلزم احرازها في مقام القبول نظر الى كونها اعمد المانع في الاول واصلها عدم حصول الشرط في الثاني فيفترق بينهما فثبت بجدل بل يمكن دعوى قيام الاجماع على الرجوع الى خصوص اخبار العقل مع الشك في استنادها الى احدا لا يبرهن بل وكل الحال بالنسبة الى بناء العقل بعد ملاحظة استقرار طريقتهما على الرجوع الى اهل كل صنعة فيما يتعلق بصنائعهم مع كون الشك باحدا لا يبرهن ويعتمدون على كلامهم في امورهم العادية فهذا يكشف عن جواز الرجوع الى الكتب المتصلة في استعمال الاوضاع مع خصوص الشك المفروض فان قلنا انما يمنع كون حمل الشهادة الى العلمية من قبل حمل فعل الغير على غير الصيغة حتى يستقيم التعويل على الصيغة في مقام اثبات الحسنة بل انما هو من قبل فعل المسلم على احدا من الصيغتين فلهذا ههنا امران ينبغي التفرق بينهما **احدهما** ان يكون العمل على المسلم على الفاعل **ثانيهما** الحكم بترتيب اثار الصحة الواقعة على فعله مع الشك في الصحة



وعنده وظاهره لا فرق بينهما في جريان الضمان القصة كما عليه نبينا الاجتهاد في جميع المقامات وما ذكرنا  
 من قبيل القسم الثاني من التبيين ان ما يترتب عليه لا للشرعي انما هو الشهادة الحسنة نبينا على ثبوت  
 اشتراطها فيها فيجوز عليه ان فلان غايبه ما يستفاد من ادلة الضمان القصة انما هو لزوم حمل فضل  
 على ما هو صحيح عنده ولا دلالة في شيء منها على ثبوت القصة الواقعة فيها حتى يحكم بترتيب الاثر عليها  
 مع انه لا دليل عليه الا لاجتماع مقتضى عليه بالعدد والمسبق فلا يربط له بما نحن فيه فلما ما الوجه الاول  
 من خروج ما يترتب في محله لشرعهم حمل فضل المسلم على الصحيح الواقع كما هو المستفاد من الاجماع وعموم الاحتياط  
 قيام الخلاف من البعض انما لا يثبت في ثبوت ذلك ومنه يظهر في الوجه الثاني على تقدير تقرر تعلق العمل بالحق  
 ظهور في الاجماع على صحة ظهور الشهادة والروايات الواردة فانهم يعتمدون على ما يستفاد منها  
 فيما يتعلق بالاحكام وموضوعاتها ولو مع قيام الخيال كونها مستندة الى المجتزأ من الحديث والاحتياط  
 اذ لم يزلوا من انهم يحكم بوزوم القصة عن مستند الشهادة والرواية في مواضعها او الشك في القبول بالنية  
 اليها فلهذا يكشف عن صحة اجماع على ذلك وحقق قول بان حجة قول اللغوي ما ان يكون من جهة  
 الشهادة او من جهة الرواية وعلى المتقدمين فالملفوظ يثبت نعم في الكلام بالنسبة الى ما يحصل  
 الغير للفظ باستنادها الى الاجتهاد وفيه اشكال نبينا من ان القدر والمعلوم مما يستفاد من الاجماع  
 المذكور وغيره من الادلة المذكورة انما هو غير تلك القصة فتدبر في في اثباتها عند المجتهد ومنه يظهر  
 عند القول بالفضل بينه وبين غيره كما سادى به عند لفظ الاطلاق كما انهم ان طريقة العقل مستقيمة  
 على العمل بالظواهر في جميع المقامات لوم حصول الظن الغير للفظ بالحداد وهذا واضح لا ستر عليه  
 المقتضية لثاني قد يقال بان كمال اللغويين متوجه الى ان ما لا يستفاد من دون تبيينه في الحاشية  
 والمجازات فيشكل الحال في التمسك بما مر من هذا الجته وقد يثبت ذلك بان استقراء كلامهم يكشف  
 عن كون نبائهم غالبا انما هو مجتزأ من مواضع الاستدلال فلا يثبت وثوق به لا شيء منها على اعتبار  
 احدا لا يثبت بالنسبة الى مراد اللغوي وقد يدعى ذلك بملاحظة ان جملة منها يكون حجة في كون اللفظ  
 حقيقته في بعض استعمالاتها ومجازا بالنسبة الى البعض وجملة منها ظاهرة في ذلك فتؤخذ بنبأ على  
 قول النقلة كما هو المختار لانها من الظواهر القليلة لا يشهد في المقول عليها وربما يميز لك بقوله اللفظ  
 اسم لكذا لان اسم حقيقته في اللفظ الموضوع كما يرشد اليه جواز سلب الاسم عن اللفظ الجازم وكذا اللفظ  
 والناظر كما صرح به بعض الاجلة فانها اما ان تارة على الحقيقة والمجاز لبعده ذكر المجاز ولا مع ان التمسك  
 في المعنى الذي ذكره في الاول انما هو الحقيقة فيكشف عن ظهور كون الجميع كذا ونوقش في ذلك بالمنع  
 من الظهور المذكور وما زاد من قبيل سابق الظنون المطلقة الغير المستفاد من الالفاظ المجتزئة ذلك  
 منوطه بالزوم القول بتجنيها وضعفه ظاهر النسبة لثالث ان هل يعتبر المتقدم في قول اللغويين ويجوز

الاكتفاء

الاكتفاء بقول الواحد وجها صرح غير واحد من الأصوليين بالاول وظاهر طائفة كلامهم من  
 وكلام جماعة منهم بالثاني وهذا مبني على ان الاصل في الخبر والعقد هل هو كونه شهادته متوقفة  
 على الثبوت او وراثة بكيفية ما نفعل الواحد وتوضيح المقام انه يمكن الفرق بين الشهادة والرواية بان  
 اقبحا المزان **احد** ان كل واحد يكون من الاحكام الشرعية وما يتعلق بها يكون ذلك من  
 من قبيل الرواية المتعلقة بكل مقام يكون من الموضوعات الصرفة ولا يتعلق عليها الاحكام الشرعية  
 مع الواسطة يكون من قبيل الشهادة **وثاني** ان يقال ان كل مقام ثبت اعتبارا للثبوت فيها  
 يكون ذلك من قبيل الشهادة وكل مقام لم يثبت فيه ذلك كان ذلك من قبيل الرواية وهذا  
 الفرق مبني على عدم قيام شاهد على تعين احدا لا يثبت الرجوع الى الفرق الحكم وبذلك عليه انه قد  
 الادلة القطعية من الكتاب المستطاع حجة قول المسلم والاعتماد عليه ولو تعين شاهد على اعتبار التعبد  
 في حجة نبينا الا في موارد مخصوصة يقتضيهما في الغرض غير محمولة لادلة في هذا ان يكون قول اللغوي  
 من قبيل الرواية بعد من الحجة عندنا دليل على اعتبار التعبد فيه مع انه بعد النبأ على حجة ذلك من  
 نبأ العقل وان طريقة هم مستقيمة على المقول على قول اخاد اهل الخبرة لا ينبغي الاشكال في عدم الشبهة  
 المذكورة ومنه يظهر ان الاصل في ذلك ان يكون رواية الاما قام الدليل على خلافه حجة لا ينبغي على  
 المشاق **المقام الثاني** في الظن المتعلق بالمراد علم انه لا اشكال ولا ينبغي ان لا يقول على كل ظن  
 كاشف عن مراد المتكلم في المحاذات كما لا يتم دليل على ثبوت عرف ولا شرعا اذ لم يعلم من الطريقة المأثورة  
 المستمرة بين العقلاء والاعتقاد على مطلق الظن المتعلق بالمراد من الالفاظ كما انه لم يرد من الشرع ما  
 يدل على صحة تفسير الكتاب السنة بكل اماره ظنية وانما الفقد المتعلق المسلم عند الجميع انما هو النبأ  
 على خصوص الظنون المتعارضة بين العقلاء في استكشاف المراد من الالفاظ الضمنية وتوضيح المقام  
 ان الظواهر على اقسام **احد** الظن بالظهور واللفظي الحاصل من الامارات الخارجية عن اللفظ  
 كالشهر ومخوفات ثانيا **ثاني** الظن بالظهور واللفظي الحاصل من الظن بالوضع حيث ان حجة بنبأ من  
 الظن بالدلالة اللفظية **ثالث** الظن بالظهور واللفظي الحاصل بعد العلم بحقيقة معنى اللفظ بحسب  
 الوضع اللغوي والعرفي والشرعي والفقد المتعلق بنبأ العقلاء والنبأ المستمرة بنبأ الاحتياط  
 انما هو الثالث فينبغي ان النبأ عليه في مقتضى المراد من الالفاظ وهذا اما الاشكال فيه واما الاول  
 فان كان الظن فيها من الظنون المتعارضة بين العقلاء كما لا يستقرأ ومخول فلا اشكال في لزومه  
 اتباعه في مقام المحاذات والنبأ عليه ان لم يكن كذا فنبأ من حيث نبأ على القول المجتهد مطلق  
 الظن وعنده وما يثبتنا على عدم الحجة تعين لزوم الادلة في امثال هذه المقامات على خصوص  
 الظنون المتعارضة والحكم بحجة المقول على الباقي في غير مقام الضرورة وهذا الظنون كثر منها

راجع الى كتابه في بيان



اصالة الحقيقة والمراد بها عمل اللفظ على ازالة معناه الحقيقية مع العلم بتجريد ما عن القبرين وهذا الوجه انما يستقيم اذا كان وضع اللفظ معلوما وحصل الشك في امر منه وتوضيح المقام ان المنكسر اذا ازال باللفظ مجردا عن القبرين بان يكون تجریده عن معناه معلوما للسمع فاما ان يعلم بازالة المعنى الحقيقية منه او لا ذلك خارج عن البحث المفسر وهو الغالب في الخطا باننا الشفا بهتة واما الشك في الشك في ازالة المعنى الحقيقية منها فانه يشاء من احتمال كون الكلام غير سوى الا فانه كما اذا احتمل صدور الكلام من غير او عقله او غير او شيء اخر غير الا فانه واخرى من احتمال ازالة الحماز مع عدم نصب القسمة اما الاول فلا سترج لاصالة الحقيقة فيكون لان مجرما انما هو في اللفظ بعد العلم بكون المنكسر في معناه الحقيقية ثم هناك اصول عقلية لا اشكال فيها ان لا غناء عليها كما اننا اعتد السهو والغفلة واضحا كون الكلام في مقام الحقيقة عند احوالها بلية فالبينة المقام فان هذا اصولا مما يقتضيه العقل ومثاله الظهور في الناشئة والغيابة ولذا لا يستمع اعتذار من يؤخذ بظواهر كلامه التجرد عن القبرين باحدا لا من المندكوره وان كان الثاني فان كان منشا الشك في احتمال التمسك الى ترك القبرين مع ازالة تفهيم المعنى الجازي فهو بغير دفع باستلزامه نقض الغرض البصير عقلا وان كان منشا الشك في احتمال عقله عن نصب القبرين مع ازالته حين صدور اللفظ فخذنا بغير دفع بالحقا عند العقلية باصالة المانع بعد احوال المقضى كما هو ظاهر منها القران الحاشية والمقابلة وهي على ما تميز احدهما ما يكون موافقا للظهور الحاصل من اصالة الحقيقة كان ذلك القران الحاشية والمقابلة على ازالة خصوص المعاني الحقيقية من اللفاظ الغريبة وهذا اما الاشكال فيمنه ولا يشبهه بغيره وثانيهما ان يكون الظهور المستفاد منها مخالفا للظهور المستفاد من اصالة الحقيقة كان فانه القبرين على ازالة خصوص المعنى الجازي من اللفظ وتوضيح المقام ان القبرين المندكوره تغنى المقام احدهما ان تكون باعثة لانفهام المعنى الجازي ولومع ملاحظة الظهور الحاصل من اصالة الحقيقة وهذا انما يتصور اذا كان الظهور الحاصل من القبرين اقوى منه كما هو الحال في القبرين الصائفة او كما حمل اللفظ على معناه الحقيقية متفردة فانها ان تكون باعثة لانفهام المعنى الجازي من اللفظ المندكوره مع قطع النظر عن اصالة الحقيقة وتكون متكافئة بعد محقق هذه الملاحظة فانه ان تكون الظهور الحاصل منها اقوى بالنسبة الى الظهور الحاصل من اصالة الحقيقة كما هو الحال في القران الظنية الضعيفة في الاول لا اشكال في لزوم حمل اللفظ على معناه الجازي وان اختلفت هذه كما في قولك واباسا سدا برى حيث انظرنا هرة في ازالة الرجل الشجاع فيحمل عليه وان اختلفت ازالة الجاهل من المفسر من لفظ الاستدور والراية من لفظ برى في الثاني يحكم بالاحتمال في الثالث يتعين العمل على المعنى الحقيقية فهو بالاعلى اقوى الظهورين وهل يقبض القبرين الصائفة ان تكون متعاقبة في اصل المسألة محاذرة

او يجوز العمل بطا القران الظنية وجبت اقوية الشك لان المفروض حصول الظهور في اللفظ من هذه القران فلا اشكال في تعين انشا عليها ح ومنها اصالة عند القبرين عند العلم بالمعنى الحقيقية والشك في المراد من اللفظ من جهة احتمال قيام القبرين الصائفة على خلاف ذلك وقد استمررت طريقتهم العقلية على البناء على الاصل المذكور ومؤكد رفع اليد عن مقتضى اصالة الحقيقة بتجريد قسمة الاحتمال المذكور واما العلماء فقد صرحوا بحجبتهم في هذا المقامات ارسلوها ارسال المسلمات وهذا بافتا اما لا اشكال فيمنه نعم ببقية الكلام بالنسبة الى حقيقة بناء العقلية ولزوم متابعتهم في التعويل على مقتضى الظنون المتعارضة عندهم فنقول في الوجه ذلك يظهر من اصل العظة انه يتعين استقرار طريقتهم العقلية واستمرار بنائهم على التعويل على امثال هذا الظنون في كونها الامور التي نعم بها البينة وتشد اليها الحاجة يستعمل اطلاع المعصومين عليها بنيتا لا سببا العادية فوجبا لردع علمهم على تقدير خطأ الطريق لان الحاشية انما وقعت بلسانهم فعدد دمع مع العلم بسلوهم عن الطريق المذكور يحصل العلم بالقبرين والامضاء مع ان عند الورع ح على تقدير الحاشية المانع ومخاطبة معهم ما بانهم ليسوا من الاعزاء بالجهل والكتابة على الاطلاق ونقص الغرض وعرا كلام الحكم غير الفائدة واستفاء الفائدة في ارسا الوصل وانزال الكتب وقد قال الله تعالى وما ارسلنا من رسل الا بالبينات او قد يشك في المقام بان حقيقة بناء العقلية منوطه بقصد الورع والمفسر في ثبوتها بالادلة الاخذت الناقصة عن العمل بالظن فانها ما حجت بحجة التدبر به والبناء في الاحكام الشرعية وما يقدان بها ومما هو في ثبوت الورع المذكور ويرد عليه اما اوله فلان الادلة المذكورة انما تنظر في ما هو المعبر في العقول وثبت عند العقلاء من جميع الشدتين بالظن فحيث انظر والعقل بمقتضا اولاده فيها على ثبوت الحق المندكوره في شيء اخر وذلك فلا تشمل الظنون المتعارضة عند العقلاء وانما ثانيا فلان العمل بالظنون من الامور الغائبة البتة لا في اللفظ الغامق فيها وانما ثلثه الورع غير العمل بها بالخصوص واما ثالثا فلان العمل بهذا الظنون من الامور التي لا بد من ارتكابها في استعمال المرادات من اللفاظ المشدولة والظن في ذلك منصوص اليها بحجبة الغالب فلا يجوز له الورع غير العمل بها مع ذلك فمع اتمامه يتصور ذلك لو مضى مارة لاستخدام المرادات من اللفاظ من الطرق المذكورة ثم يردع عنها والمفسر في خلافه مع انه قد علم طريقتهم الشارح انه انما يتكلم بما ناول عند العقلاء في محاوراتهم فيحمل اللفاظ الشارح عنهم على حجبها واما اربعا فلان استقرار طريقتهم العقلية على العمل بهذا الظنون مع جميع الشدتين بالظن عندهم واطلاعه على مقتضى النواحي المذكورة يكشف عن عكاز ازالة هذا الظنون من القوم المذكورة او عدم شمولها لمخبره واما خامسا فلان الوجب علينا البتة لا الدخول في عنوان المجمع والمخروج عن حجبنا العصبية وظواهر من رجعنا الى عرف العقلاء ولا ينبغي ان تصدق على الفاعل بالظهور لا قطعية



المستندة الى الطرق المتبعة المجعولة او المتجذرة من قبل المولى ومع ثبوت صدق الامشال المذكور  
 ح لا يقتل المنع من حصول البرائة غير التكاليف الشرعية الشائبة مع التعويل على مقتضى الطنون المذكورة  
 واما ما اذا استقر وثبنا العقل في هذا المقام يكشف عن حكم العقل بحجبه هذا الطنون وقبح المولى  
 مع العمل بمقتضاها فيقتضى التمسك بالبرائة بغير ما نحن بينه او يحكم بحكم العقل بمقتضاها للنواهي المذكورة  
 على فرض تسليم ثبوتها لما نحن بينه واما ايضا فلان استقر بغيره المسلمين خلافا عن سلف على التعويل على  
 الطنون المذكورة في معرفة المدعى بل اللغظة ويقام سبيلهم عليه يكشف عن قبحا المعصية بذكر تلك كما هو  
 الشأن في جميع اقسام التبر المستمرة فيعلم بها خروج تلك الطنون المذكورة عن تلك التماسك بعد ذلك  
 جواز مقتضى التماسك بالبرائة ولو لمعنا من جواز مقتضىها بالبرائة المنع من حجبه البرائة فطالما اذا ما بين  
 الاوس معارضته بمجمل او خلاف او اصل من اصول العقيدة الا ان يقال ثبوت الفرق بين الادلة الاجتهادية  
 الناطقة الى الواقع والاصول الشرعية بحصول الردع في الاول والثاني الا ان يجازى عنه بان اشتركتا  
 في الحجية يقتضي عدل الاجتهاد لمقتضى الردع وعدمه فسد بتر مع المعنى غير ان لا يخرج عن اعتقاد الاجماع القول على  
 حجبه هذا الطنون كما مرنا لاشارة اليه يكفي في ثبوت مقتضى تلك التماسك كما لا يخفى بقية الاول  
 انه لا فرق في حجبه اعتقاد القبرينة والاعتقاد الصائغ الظاهر من الموجودين في زوايا الخطا بين من يثبت  
 ولا بين من يفتقد افعالهم ومن لم يقصد فيجوز حجبه من حمل اللغظة على الغيبة الحقيقية وعكس الاعتقاد باختلاف  
 جود القبرينة والاعتقاد اذا استقرت ثبنا العقل على حجبه القيم الاول كما استقرت على حجبه القيم الثاني  
 اذ لم يفتقد منهم التفرقة بين المقامين المذكورين ولذا لو وقع المكتوب الموجبة من شخص لا يخص به الثالث  
 فلا يباين في فهم مراد المتكلم من مع ان العقل يحكم بغيره من لم يقصد افعالهم المتكلمة على كلفه من قصد  
 افعالهم اذ لا عمل بمقتضى افعالهم من ظهور الخطا بالاعتقاد الصائغ في حقيقة وعقائده مع ان الاجماع قد اقام  
 قولا وعقلا على الرجوع الى الظاهر لما تقرر في استكشاف المراد من الواقع وعكس الاعتقاد باحتمال الخطا  
 وبهذا على ذلك ايضا شرا بوجوب الامتناع فانهم كانوا يملكون بظهور الاخبار الماثلة من غير المعصية من  
 ولو كانت الظواهر المذكورة حجج في فهم بوجوب حيلهم الردع ولو كان لوصل الثبوت بقضا الشايد ذلك  
 فقد ورد ح اوضح شاهد على الحجية في المقام وفصل المحقق العتيق في القوانين بين من قصد افعالهم بها  
 لكلام فالظواهر حجج بالنسبة اليه كما في الخطا بالاشفاقية وبمن لم يقصد كما في النبا بالنسبة الى النبا  
 الا انه من بالنسبة الى الكتاب العزيز بنبأ على كونه خطا بانه موجبه للنبا وعكس كونه من باب التمسك بغير  
 فالظواهر واللفظ ليس حجرا لنا الا بربا بالنظر المطلق الثابت عند استدلالنا بالعلم وفيه نظر لما عرفت  
 من استقرار طريقة العقلاء والاجماع العلم من العلم على العقل بمقتضى الظواهر العرفية في استعمال المراد  
 الواقع من غير فرق في ذلك بين المقامين مع انه بعد ذلك الخطا اشتركتا معهم في الاحكام الشرعية المستندة

في كتابها ايضا له سبحانه عظيم في  
 ان كتابها عظيم في

من الطرق

من الطرق المتبعة وفي العقل بوجوب الاستدلال بالاحكام لا يفتقر الى اشكال في حجبه ما يظهر من كلامه  
 ومما لا يخفى من الخطا في حقنا الا ان يقال بان مقتضى المتكلم من ذلك لا يقتضي الخطا وانما هو افعالهم  
 افعالهم فالوالب ليس عليه الا افعالهم الكلام عليه بحيث يقع الخطا في حقنا في خلاف المراد وليس لمقتضى  
 الفرض دون من لا يقصد افعالهم اذ لا يفتقر الى اشكال ولا لالة الخطا بالنسبة اليه كما هو الحال بالنسبة  
 الى الكتاب السنه ولو لم يجزى ان الكتاب السنه من قبل تصنيف المصنفين حيث كان مقتضى عمل جميع  
 المكلفين بها في جميع الازمنة فيجوز انهم بمبدأ اليه ما قد وقع بان اكثرها خطا بان لا يقتل  
 شمولها للبعد من العلم الا ان بهم ذلك بقاعدة الاشتراك في التكاليف مع ارادة تعذيبهم ح بتوقف  
 على حفظ جميع القرائن كما يجزى في حق الخطا بين والاعتقاد بخلفه هنا مقتضى جدارنا فافطع باخفا  
 جملة منها بالنسبة الى الشافعي جدا وانما نحن بصنف هذا الكلام ضمنه ان مجرد قيام الدليل  
 على حجبه هذا لا فادان المقتضى بالنسبة الى المكلفين في جميع الازمنة يكفي في ثبوت حججه ظهورا  
 بالنسبة الى من لم يقصد افعالهم بعد ثبوت كونه مشاركا معهم في التمسك بها والعمل بمقتضاها  
 نعم انما يجزى العمل بما هو المفهوم منها حال صدقها وهو ثابت في محله ولا مانع من صرح بالنسبة  
 الثالث في ان حجبه اصالة عند القبرينة هل هي منوطه بقبول افادتها الفل الشفعية بالمراد الواقع  
 او يكفي فيه الشك او تكون حجج مع الظن بوجود القبرينة واردة خلافا لمقتضى الحقيقة من اللفظ وبهذا  
 اخرى هل بشرط حصول الظن الفعلي بالواقع في العقل بظهور الظرفا لمقرره او لا وتخرج ذلك انما  
 وجود الصائغ على قسمين احدهما ما كان مستندا الى القرائن الحالية والمقابله وثانيها ان تكون  
 ناشئا من احتمال قيام الصائغ لللفظ عن الاثر المذكورين كالاعتقاد ونحوه وكذا فيما لو كان هذا  
 امر منفضل يحتمل ان يكون صادرا في الاول الاشكال في تعين البتة على القرائن المذكورة بعد  
 مد النظر صبره في اللفظ ظاهر في المعنى الجازي من غير فرق في ذلك بين القرائن المتصلة والمتفصلة  
 ولو شئت وجوز القبرينة الحالية والمقابله في كل من جاز الى الصائغ القبرينة تقوينا على ظهور  
 اللفظ في ارادة مقتضى الحقيقة ويجزى بالاشكال بشهادة العرف وحجت الاطراف الثاني لان الظاهر  
 اصالة الحقيقة مبينة على عكس المانع فيقتضي بغيره قيام الاحتمال المذكور ويجعل البتة على الاول  
 على الصائغ المانع الجازي في المقام بعد احراز مقتضى الذي هو الظاهر هنا كما هو الحال في سائر  
 واما القسم الثاني فلا يثبت لزوم العقل بمقتضى الاصل المذكور مطلقا وبذلك عليه وجوب الاول  
 اجماع العلم في جميع الاعضاء على العمل بمبدأ البطل الخطا بان وما يستفاد منها من الحجج والافعال  
 وعكس دفع البتة في العلم فانما هي فائدة تكشف عن حجج الاصل المذكور ولو قبل بعد مقتضى الكشف  
 عن الاجماع المذكور في الخطا كونه بغيره بان جملة من الاجماع يملكون بمقتضى ظهور الطرق الخاصة من حيث

الاول وقبل



كوتما مقيّد للظن بالواقع وجعله منهم بغيره من علمه بالواقع فقام الدليل الفاعل على حجة ما قدوة  
بالمعروف كونه يقيناً بما بعده من الحجة وجودها في المقام الثاني ان استصحاب العموم حتى يشبه  
التعقّب واستصحاب الاطلاق حتى يثبت التعقّب واستصحاب النص حتى يثبت النسخ من الامور السليمة  
عند المنكرين بحجة الاستصحاب ومبنيها بالواقع فقام الدليل الفاعل على حجة ما قدوة  
من الظواهر بحجة الشك في تعقّبها وتيقن ما الناشئ عن غير ضيق في السند وبجمل في الدلالة فضلاً  
عن غير هاتين الامور الموجبة للشك والاعتدال اختصاصاً لان حصول الظن بالمراد منها اما لا يصح  
كما لا يخفى على المتدبّر الثالث العموم والاطلاق فان الدلالة على حجة الكمال في السند فانما يثبتها في  
حصول الظن بالمراد منها وعدمه من البين انه لا يثبت السند من الادلة المذكورة في السند في العلم بالواقع  
المفهوم منها بحجة اللغة والعرف ومن شاع في الجميع كما لا يخفى وتخصيصاً ببعض لا في جميع فربما  
بملاحظة ان العلم والمعرفة في الادلة المذكورة غير مستقيمة بعد استفادة التعقّب من الادلة في المقام  
بجانبه مع ما يمكن ان يقال من ان بعد ملاحظة السند في حصول الظن من الطرق المقررة ببيانها  
الى الفروع الجزئية فلا اشكال في ان المفهوم من الدليل على حجة الكمال هو حجة الجميع بعد ملاحظة كونه  
من قبيل لوازم الخطأ عن فاعله ما نحن فيه من الرابع بناء العقل على الاعمال بما يفهم من الخطأ بان  
الفاظ بحسب العرف ومن البين ان من الامور الغائبة بالواقع فقد وصفت الرابع شاهداً على الامور المتقرّرة  
فان تقدم البحث في ان سيرة العقلاء قاطبة مستمرة في المراتب المذكورة في الواصلة من احد  
منهم الى الاخر على العمل بقصدها بالبيان وواقعها من علمها على حقيقتها العرف ولا يفوت الاستدعاء بحجة  
قيام الاختلال على الخلاف ولا يتوقفون في العمل بشي من الظواهر المذكورة بحجة ذلك ولو مع عدم  
حصول الظن الفعلي بالواقع وقد يورد عليه ان هذا المسئلة القوية فليس من شأن الشائع النص  
عليه فيه من منوع اذا لان من ان يصح الشائع بحجة شي من الظن في مقام استدلال المراتب  
من الافعال ولو سلم فاما بسلام في الموضوعات القوية كما ذهب اليه بعض الاصوليين حيث منعت حجة  
الاجماع في المسائل القوية سلمنا ولكن الكلام في هذا المقام ليس قيام النص الشرعي على ذلك حتى يرد  
عليه ذكره وانما المذكور هو عند الرزق المستلزم للعلم بالواقع والتعقّب من البين انه لا فرق في ذلك بين المسائل  
القوية وغيرها نعم لو حصل الظن بالتحال في سيرة العقلاء على العمل بالواقع الحقيقية ههنا  
اشكال يشاء من رتبة العرف من ان يكون الاستدلال قهراً المعقولة لذلك لا يجوز ويدفعه بان بعد ملاحظة  
كون المحوثة في نظر العقلاء اشكال هذا المقامات هو خصوص الظواهر المفصلة وقد يكون الخشية المذكورة  
محمولة عند عدم يحصل القطع بحصول الامور المتعقبة الظواهر من حيث انها كانت الخاف من ان شرطية الظن  
الفعلي في العلم بالواقع واللفظ من الامور التي تم بحسب البينة ولشدة اليها الحاجة فقد الدليل على

العقد ويمكن الايراد عليه بان الاصل المذكور كما يخبر في ذلك من حجة كونه غائبة بالواقع كذا يخبر  
بالنسبة الى الظواهر الغير المقيدة للظن الفعلي نظر الى اشراكها في عمومها بالواقع وفيه ان الفرق بينه وبين  
ظاهرها ان الشرطية المذكورة لو كانت ثابتة لوجب على كل من حصة لزوم مخالفة الواقع مع عدم الاعتدال  
بخلاف ما نحن فيه فان استقرار البناء على العمل به يكفي في عدم افتقاره الى الدليل المثبت بحجة نعم لو ثبت  
عدم حجة جبهته بحسب الواقع لزوم الرزق حينئذ بملاحظة الحجة المزبورة في سيرة العقلاء  
العقل الفاعل كما هو معتد به في العلم بالواقع واللفظية ولو مع قيام احتمال مخالفة بمقتضى المراد  
الواقع في هذا يكشف عن حجة ما مع عدم حصول الظن ويمكن ارجاع هذا الوجه الى الوجه الرابع كما هو  
ظاهر السابع استصحاب عدم قيام القبرية على خلاف ما يقضي به الظواهر المفصلة في عمل بمقتضاها ونقص  
في الخروج عنها الى حصول اليقين بوجود القبرية الصافية ويؤيد اختصاصاً بملاحظة العقلاء واثبات  
عدم ملاحظة الخصومة واثباتاً عند زيادة خلاف الظاهر من اللفظ ونحوها فانها تقتضي تغير البناء  
على الظواهر في هذا المقام ويورد عليه بانها مغايرة ما يستصحبها عند ظهورها في المعنى الحقيقية وباحتمالها  
عدم حجة مع عدم حصول الظن الفعلي منه ونحوها ويجاب عنه بان من اصول المتبينة فلا يثبت عليها  
الاثر بخلاف الاصول المذكورة فانها وان كانت كذلك الا انها تلتزم بحجة ما بملاحظة استقرار سيرة العقلاء  
العقلاء عليها فثبت ان الشائع حقيقة السند بسبيل العلم بالواقع اذ لو كانت الحجة المذكورة ملحوظة  
في نظر العلم بالخطأ بالوارد والظواهر الثانوية للزم تعطيل الامور والسند بسبيل معظم الامكان  
الشرعية ويمكن الايراد عليه بان العلم بالظواهر المفصلة للظن بالواقع كاف في ارتفاع محذور الاستدلال  
لعك كونه غائبة وبان قضية السند باب العلم انما تقتضي بحجة الظن بالواقع فلا يربطها بالشك  
الوهم الحاصل في الظواهر المفصلة نعم لو انزلنا يتعلق التكليف بنفس تلك الطرق المقررة في قام الظن المذكور  
مقام ذلك وهو ممنوع ضرورة ان التكليف انما يتعلق على حسب الواقع وهذه الطرق ليست ملحوظة  
في نفسها وانما هي محمولة او متعلقة من قبل الشارع من جهة القول الى الواقع فلا يثبت الاحتمال المزبور  
والجواب عن الاول بان حصول الظن من الظواهر المتعارفة ما ذكره نظرت بالموافاة والاول  
فاما بسلام ذلك بالنسبة الى اصول المسائل اما الفروع المتعلقة بها مع كثرة الموضوعات والظن بالنسبة اليها  
ممنوع بحجة الثابت وغير الثاني بالمنع من توقف ما ذكرنا على تعلّق التكليف بحصول الشرط على سبيل الوجوب  
المتعقبة بل يكفي في ذلك مجرد تعلّق التكليف بازاء الواقع المستلزم لوجوب مقتضى اليقين بالواقع  
منها مع التمكن والظن بالبرائة عند السند بسبيلها كما سبباً بانه انشاء الله تعالى وظاهره  
حصول الظن المذكور على العمل بهذا الطريق وحصوله مع العمل بما في حصول الظن بالواقع  
وعنده انصرف القضية الممهدة المذكورة في البينة التاسع فاعادة العلم الاجمالي وبيان ان التكليف في حال



عن فون

از کتابخانه خواجه نشود  
مقتضی بکتابخانه مسجد اعظم - قم











